

إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

"نظرية الفوضى الخلاقة وأثرها على الأمن العربي"

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

كما أقر بحق أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا في حقوق النشر لهذه الرسالة وأنه لا يجوز النشر إلا بموافقة رسمية مكتوبة من الأكاديمية.

والله خير الشاهدين

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

I also acknowledged the right of the **Management and Politics Academy for Postgraduate Studies** to the copyright of this thesis and that its publication is admissible only through a formal, written consent by the Academy.

Student's name: Osama Khalil Al Kurd اسم الطالب: أسامة خليل محمود كرد

Date: 2016-05-16 09 شعبان، 1437 هـ التاريخ:

Signature: التوقيع:





جامعة الأقصى



أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

البرنامج المشترك للدراسات العليا بين جامعة الأقصى
وأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا
برنامج الدبلوماسية والعلاقات الدولية

نظرية الفوضى الخلاقة وأثرها على الأمن العربي

The Creative Chaos and its impact on Arab Security

إعداد الباحث:

أسامة خليل الكرد

إشراف:

الأستاذ الدكتور

عبد الناصر محمد سرور

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص الدبلوماسية والعلاقات الدولية من أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

1437هـ - 2016م



نتيجة الحكم على أطروحة الماجستير

بناءً على موافقة المجلس الأكاديمي بأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ أسامة خليل محمود الكرد، لنيل درجة الماجستير في تخصص الدبلوماسية والعلاقات الدولية، وموضوعها:

"نظرية الفوضى الخلاقة وأثرها على الأمن العربي"

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الاثنين 05 جمادي الآخر 1437 هـ، الموافق 2016/03/14 م الساعة الحادية عشرة صباحاً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

عبدالله
1437/5/5
عبدالله
عبدالله

أ. د. عبد الناصر محمد سرور مشرفاً ورئيساً
د. خالد رجب شعبان مناقشاً خارجياً
د. أحمد جواد الوادية مناقشاً داخلياً

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في تخصص الدبلوماسية والعلاقات الدولية. واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق،،،

رئيس الأكاديمية
أكاديمية الإدارة والسياسة
للدراسات العليا
د. محمد إبراهيم المدهون
رئاسة الأكاديمية



﴿ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَاءٍ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ

عَلِيمٍ ﴾

{يوسف: 76}

إهداء

إلى الأمرض المباركة، أمرض الإسرائ، مصنع الرجال، منارة العلم والإبداع، مهد الرسالات السماوية وأمرض الأنبياء، بوابة الأمرض إلى السماء، مسرى خير البشرية، إلى قرانا التي نشتا إلى ثراها، إلى أيقونة العزة "عزة"، إلى من تفداه كل قطرة من دمي . .
إلى (وطني فلسطين الحبيبة)

إلى الأكرمين الشهداء، إلى كل قطرة دم سالت لأجل فلسطين إلى شهداء الوطن العربي إلى المجرحى، إلى الأسرى، إلى كل من ضحى من أجل الحرية والكرامة ورفعة الوطن والدين .

إلى من كان سبب وجودي في الدنيا، إلى من علمني كيف أأبر لتتحقيق ما أمرنوا إليه من طموح، إلى من مرّباني صغيراً، ومرعاني كبيراً . . إلى من طالت جسده آلة البطش والغدر الصهيونية الآتمة . . إلى من تشتا الروح إليه (والدي الغالي - رحمه الله-).

إلى الصابرة المصابرة، التي غمرتني بالحب والحنان، إلى من كانت دعواتها، ليلاً ونهاراً سبب توفيقني ونجاحي، إلى من دثرت أيامها في تربيتي وأفتت زهرة عمرها في تذليل الصعاب في طريقي، إلى من أمرني الله - عز وجل - أن أرفق بها فاقترن مرضاه برضاها . . إلى (أمي الحبيبة).

إلى من كبرت وتربيت معهم، إلى من شاركتهم ستين الحياة . . إلى (أخواتي وأخواني).

إلى سكاني وسندي، قرّة عيني ومرفيقة دربي، إلى من تشاركتني حلول الحياة وممرها، إلى من تدفني دوماً نحو الأفضل . .

إلى (نزوجتي الغالية).

إلى زينة الحياة ونرجسها، فلذات كبدي، سر سعادتي . .

إلى (أبنائي وبناتي).

إلى أهلي ومربعي وعائلي، إلى كل من أنجبته قرنتي (بيت طيما)، إلى نسي .

إلى أخواني الذين لم تلدهم أمي، مرفاق دربي، زملائي، إلى كل من كان لي عوناً وسنداً في مسيرة التعليم . .

إلى من تعجز الكلمات عن وصف مكانته . . أسر القلوب . . وصاحب الابتسامة الدائمة . .

إلى دولة مرئيس وزمراء فلسطين السابق (د . إسماعيل هنية)

شكرتكم

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على رسول الله، سيد الأولين والآخريين، الرحمة المهداة إلى العالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعه وسار على هديه إلى يوم الدين وبعد: فإن من فضل الله تعالى وكرمه عليّ أن هداني ووفّقني إلى هذا العمل، الذي أسأل الله أن يكون خالصاً لوجهه الكريم، وأن يكون نفعاً لي ولوالديّ وللمسلمين.

أودّ أن أتقدم بالشكر الجزيل لكل من أسهم في إتمام هذه الدراسة، فأدعو الله القدير أن يجزي عني خير الجزاء كلّ من كان لي عوناً وسنداً بعد الله جلّ في علاه بمعلومة أو كلمة أو جهد كان سبباً في أن أمضي قدماً في مسيرة العلم والعطاء...

عظيم الشكر والامتنان إلى من صاغ أفكارى، ووقف بجانبى حتى بلغت هذه الدراسة أشدها، إلى من شملني بعلمه ووقته، وزاد هذه الرسالة لمعاناً وتشريفاً.. إلى الأستاذ الدكتور/ عبد الناصر محمد سرور، فله أسمى اعتباري وأصدق دعواتي.

واسمحوا لي أن أشكر من منّني وقتّه وجهده في طباعة هذه الرسالة، وهم: الأخ العزيز محمد بحر، والأخ العزيز أحمد زقوت، والأخ العزيز هاني عدس، وكذلك الأخ العزيز/ أكرم السطري الذي أمّدنا بترجمة العديد من المقالات الأجنبية.

والشكر موصول إلى رئيس أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، الدكتور/ محمد المدهون، والنائب الأكاديمي الدكتور/ أحمد الوادية، وكل الطواقم العاملة في الأكاديمية.

كما أتقدم بالشكر إلى السادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة الكرام الذين تكرموا بمناقشة بحثي، ليخرج أحسن حالاً وأعطر مآلاً في وضع بصماتهم المشرقة على نتائجه، وتوجيهاتهم وهم: الدكتور/ أحمد جواد الوادية، والدكتور/ خالد رجب شعبان.

الباحث

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	آية قرآنية
ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	فهرس المحتويات
ز	ملخص الدراسة بالعربية
ط	ملخص الدراسة بالإنجليزية Abstract
1	الفصل الأول- الإطار النظري للدراسة:
2	المقدمة
4	مشكلة الدراسة
4	أهداف الدراسة
5	أهمية الدراسة
5	حدود الدراسة
6	منهجية الدراسة
7	مصطلحات الدراسة
10	استعراض الأدبيات: الدراسات السابقة
15	الفجوة البحثية
16	الفصل الثاني- تطور الفكر الاستراتيجي الأمريكي تجاه المنطقة العربية:
17	تمهيد
18	المبحث الأول: الاستراتيجية الأمريكية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى حرب الخليج الثانية (1945 - 1991)
26	المبحث الثاني: الاستراتيجية الأمريكية منذ حرب الخليج الثانية وحتى أحداث الحادي عشر من سبتمبر (1991 - 2001)
32	المبحث الثالث: الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وحتى تصريحات كونداليزا رايس بـ "الفوضى الخلاقة"
46	الخلاصة
48	الفصل الثالث- التأصيل المفاهيمي للفوضى الخلاقة وتطورها تاريخياً و فكرياً:
49	تمهيد
50	المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي للفوضى الخلاقة

59	المبحث الثاني: الجذور التاريخية لنظرية الفوضى الخلاقة
64	المبحث الثالث: الجذور الفكرية لنظرية الفوضى الخلاقة
70	الخلاصة
71	الفصل الرابع- تأثير الفوضى الخلاقة في التطورات الداخلية العربية (مصر، ليبيا، سوريا، نموذجاً):
72	تمهيد
73	المبحث الأول: تأثير الفوضى الخلاقة في التطورات الداخلية في مصر وتداعياتها الامنية والسياسية والعسكرية
93	المبحث الثاني: تأثير الفوضى الخلاقة في الأحداث الليبية وتداعياتها الامنية والسياسية والعسكرية
105	المبحث الثالث: تأثير الفوضى الخلاقة في الصراع السوري الداخلي وتداعياتها الامنية والسياسية والعسكرية
113	الخلاصة
121	الفصل الخامس- أدوات مواجهة الفوضى الخلاقة (عربياً):
122	تمهيد
123	المبحث الأول: الأداة الإعلامية في مواجهة الفوضى الخلاقة
128	المبحث الثاني: الأداة العسكرية في مواجهة الفوضى الخلاقة
135	المبحث الثالث: الأداة الفكرية والثقافية في مواجهة الفوضى الخلاقة
141	المبحث الرابع: الأداة السياسية في مواجهة الفوضى الخلاقة
147	المبحث الخامس: الأداة الاقتصادية في مواجهة الفوضى الخلاقة
151	الخلاصة
154	النظرة الاستشرافية والسيناريوهات
159	النتائج والتوصيات
160	أولاً: النتائج
162	ثانياً: التوصيات
165	ثالثاً: المراجع

ملخص الدراسة

تناولت الدراسة "نظرية الفوضى الخلاقة وأثرها على الأمن العربي" من خلال استعراض مراحل تطور الفكر الاستراتيجي الأمريكي الذي انتهج سياسة الفوضى الخلاقة، لإحداث التغييرات التي تريدها الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق ما تروا إليه من مصالح استراتيجية في المنطقة العربية، كما وقفت الدراسة على الأبعاد والجذور التاريخية والفكرية والعقدية لنظرية الفوضى الخلاقة.

تناولت الدراسة الفوضى الخلاقة، ليس في إطار نظرية المؤامرة - المختلف فيها - وإنما في إطار الوقائع الموضوعية التي لا تحتل خلافاً، كما وبيّنت تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في أحداث "الربيع العربي" وتجزئة الدول، وإثارة الفوضى والنعرات العرقية والصراعات الطائفية عبر وسائلها وأدواتها المختلفة والتي من أبرزها: الأداة الإعلامية والأداة العسكرية والأداة الفكرية والثقافية والسياسية والاقتصادية، ومنظمات المجتمع المدني التي تعمل على تحقيق المصالح والأهداف الأمريكية.

واستعرضت الدراسة نماذج تطبيقية للفوضى الخلاقة في ثلاث دول عربية محورية، وهي: جمهورية مصر العربية، والجمهورية العربية السورية، والجمهورية الليبية، ووضّحت كيف استطاعت الولايات المتحدة الإطاحة بجيوش ومقدرات هذه الدول، وخلق حالة من الصراع الداخلي الذي بدوره يحرف بوصلة الصراع العربي الإسرائيلي إلى صراع عربي - عربي، يصبّ في مصلحة الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية "إسرائيل".

وكذلك تطرقت الدراسة إلى سبل مواجهة الفوضى الخلاقة عربياً في محاولة للحدّ من المخاطر التي تواجه بلدان المنطقة العربية جراء هذا المخطط الخبيث.

وعلى أثر هذا المخطط الأمريكي للمنطقة وتداعياته على الأمن العربي حاول الباحث استشراف مستقبل المنطقة العربية ووضع سيناريوهات مستقبلية للمنطقة.

كما واستخدم الباحث مناهج متعددة للوصول إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات، تسهم في إصلاح الأنظمة العربية، ورفع الروح المعنوية للشعوب العربية، وتعميق إدراك المواطن بمخاطر المخططات الأمريكية، وكان من أبرز المناهج المستخدمة: المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي، كما وتمّ الاعتماد على نظرية المصلحة القومية، وكذلك تم الاستعانة باقتراب النخبة الحاكمة، وتم الاسترشاد بالمنهج الاستشراقي.

وخُصّصت الدراسة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية - في إطار نظرية الفوضى الخلاقة - تسعى لاستنزاف الدول العربية، والانقسام داخل الدولة الواحدة لخلق كيانات جديدة في المنطقة، من شأنها أن تسهم في تعزيز

حالة الخلاف والانقسام العربي، وتمنح الفرصة الكاملة لـ(إسرائيل) للهيمنة والتفرد في المنطقة العربيّة، مستخدمةً أدواتٍ متعدّدة أبرزها: الإعلام، ومنظمات المجتمع المدني، وإثارة الأقليات الدينية والعرقية - التي عجز النظام الإقليمي العربي على حلها- ، والتذرع بحماية حقوق الإنسان، وتوظيف بعض رموز المعارضة للأنظمة السياسية، واستراتيجية الضغط السياسي والاقتصادي، بالإضافة إلى التدخل العسكري إن لزم الأمر، والتي - فعلاً - تمكنت من خلالها الإطاحة بعروش بعض الأنظمة (الديكتاتورية) بشكل متتابع، وهَدَمَت جيوشاً عبر إدخالها في متاهة الحرب الأهلية.

Abstract

This study examines the "Creative Chaos Theory and its Impact on Arab Security" evolution of American strategic thinking which has policy of Creative Chaos to bring about changes they aspired to achieve their strategic interests in the Arab region, this study analyzed dimensions, intellectual and historical and ideological roots to the Creative Chaos theory.

Also, the study highlighted the United States' intervention in "Arab Spring" events and fragmentation of States, creation of chaos and ethnic strife and sectarian conflicts through different means and instruments which are: media, military, intellectual, cultural, political and economic tools, as well as to civil society organizations working to achieve American interests and objectives.

The study reviewed empirical models of Creative Chaos in three pivotal Arab States; Arabic republic of Egypt, the Syrian Arab Republic, Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya. It explained how the United States overthrow of armies and their potential to create internal conflict, which in turn shifts the compass of the Arab-Israeli conflict into Arab-Arab conflict in the interest of the United States ' strategic ally "Israel".

The study also addressed ways to cope with the Creative Chaos by Arabs in an attempt to limit risks faced by countries in the region because of this malicious plan.

Following the U.S's scheme for the region and its implications on Arab security; The researcher tried to explore the future of the region and develop Arabic future scenarios for the region.

The researcher used multiple approaches to access to, inter alia, set of conclusions and recommendations that contribute to the Arab system reform, raise the morale of the Arabs, and deepen the awareness of citizens about the risks of U.S. plan. One of the highlights of the approaches used is the Historical approach, And descriptive analytical approach. In addition, it was relied upon the theory of national interest and the approach of ruling, Also, It was guided by the forward-looking.

The study concluded that the United States is seeking to drain the Arab States in the context of chaos theory, to bring about the creation of new entities in the region, which would contribute to strengthening the status of the Arab dispute and division. This provide full opportunity for Israel to dominate and exclusivity in the Arab region, using multiple tools including: Media, Civil Society Organizations, Religious and Ethnic minorities, the pretext of protection of human rights, and some opposition figures of political systems, political and economic pressure, in addition to military intervention if necessary, which actually managed to topple Thrones through some dictator regimes frequently, and destroyed the armies via driving them into the spiral of the civil war.

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

أولاً: المقدمة

ثانياً: مشكلة الدراسة

ثالثاً: أهداف الدراسة

رابعاً: أهمية الدراسة

خامساً: حدود الدراسة

سادساً: منهجية الدراسة

سابعاً: تقسيمات الدراسة

ثامناً: مصطلحات الدراسة

تاسعاً: استعراض الأدبيات "الدراسات السابقة"

عاشراً: الفجوة البحثية

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

أولاً- المقدمة:

لقد انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجيات عدة في منطقة الشرق الأوسط منذ بزوغ نجمها بعد الحرب العالمية الثانية وحتى يومنا المعاصر تخللها العديد من المشاريع الأمريكية التي تناوب عليها إدارات أمريكية مختلفة بين جمهوريين وديمقراطيين وأخطر ما في الفكر الأمريكي هو الاستمرارية والتكاملية في الأداء فنجد أن المشروع يأتي استكمالاً لمخططات سابقة وهكذا.

كان من أبرز هذه المشاريع التي تُجلى الفكر الاستراتيجي الأمريكي: مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي تسعى الولايات المتحدة بمساعدة الدول الغربية وإسرائيل من خلاله لإعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط مرة أخرى لتشكل مشروعاً مضاداً لمشروع وحدة الدول العربية، ومشروع الشرق الأوسط الكبير الذي أظهر سعي الولايات المتحدة الأمريكية للهيمنة العالمية بأسلوب جديد بحجة تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح، وتوسيع الفرص الاقتصادية وبناء مجتمع معرفي، وتغيير مناهج التعليم في الدول العربية، ثم تطور الفكر الأمريكي ليصل إلى نظرية الفوضى الخلاقة التي تستند على ركائز كثيرها أهمها التفكيك والتجزئة، ثم إعادة التشكيل والبناء في المنطقة العربية لتحقيق المطامع والمصالح الأمريكية.

تعتبر نظرية الفوضى الخلاقة من أخطر النظريات التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة الأمريكية في استراتيجيتها تجاه العالم عموماً، والوطن العربي خصوصاً، وهي بمثابة أسلوب جديد لإدارة وتوجيه مصالحها وأهدافها، بعد سقوط الاتحاد السوفيتي والتفرد بالنظام الدولي، فقد أخذت هذه النظرية مسارها التطبيقي بعد اعتمادها في الإستراتيجية الأمريكية لتطبيقها على الوطن العربي، حيث تستند هذه النظرية على الحفاظ على المصالح والأهداف الأمريكية بأقل المخاطر والتكلفة، وهذا الأسلوب نتاج إدراك وتغيير في الإستراتيجية الأمريكية، إذ أن أسلوب المواجهة العسكرية كان الأسلوب السائد.

ويمكن القول في هذا الإطار: إن أول من صاغ مفهوم هذه النظرية هو المفكر الأمريكي (مايكل ليدن) العضو البارز في معهد أمريكان انتربرايز (معهد المشروع الأمريكي

لأبحاث السياسة العامة (AEI) American Enterprise Institute for Public Policy Research¹ عام 2003، بعد أن لاحظ تراجع السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وإعطائها مسمياتٍ عديدة، منها: الفوضى والبناء أو التدمير والبناء.

وترتكز هذه النظرية على أسس، أهمها :

- التغيير الكامل في الشرق الأوسط.
- إعادة بناء بعد هدم الأسس والتقاليد القديمة
- وضع اصلاحات شاملة في منطقة الشرق الأوسط على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة وغيرها.

وتعتبر هذه الأسس محورَ نظرية الفوضى الخلاقة، وبمثابة استراتيجية جديدة للولايات المتحدة الأمريكية تجاه العالم عموماً والوطن العربيّ خصوصاً، ويرتبط بها أيضاً مشروع الشرق الأوسط الجديد، وكذلك للنظام العالمي الجديد، وهو ما تم التصريح به على لسان الرئيس الأسبق (جورج بوش) الابن، ومستشارة الأمن القومي (كونداليزا رايس).

إن مخاض هذه الإستراتيجية وتداعيات تطبيقها على المجتمعات العربيّة يتجسّد فيما تشهده هذه المنطقة - بعد ما اصطلح على تسميته " الربيع العربيّ " - من صراعات داخلية وعلى أسس طائفية وقومية وعشائرية ما هي إلا نتاج لهذه النظرية.

ويمكن القول في النهاية: إن هذه النظرية لا تستهدف فقط حفظ المصالح الأمريكية في المنطقة العربيّة والمتمثلة في النفط والموارد الطبيعية والممرات البحرية، بل تتعدى ذلك لتصل إلى حماية الكيان الإسرائيلي، مع إدخال تغييرات جوهرية في نمط وسلوكيات ومعتقدات الشعوب العربيّة، واستبدالها بثقافة التعايش وغيرها من مسميات تتماشى مع النظام العالمي الجديد.

لذلك نحن بحاجة إلى معرفة وإدراك خطورة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربيّة، ومن هنا تكمن أهمية هذه الدراسة، والتي من خلالها سيحاول الباحث صياغة الخطة البحثية من الناحية الشكلية والموضوعية.

1 معهد أبحاث سياسات أمريكي تأسس في 1943 يهدف لـ "الدفاع عن، وتحسين مؤسسات، مبادئ الحرية الأمريكية"، موقع المركز www.aei.org/commentary

ثانياً - مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة حول التغيير والاستمرارية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي تجاه دول المنطقة العربيّة، وذلك يعطي نوعاً من عدم الغموض في مواقف الولايات المتحدة الأمريكية، وجوهر الإشكال هو سعي الولايات المتحدة لخلق بيئة عدم الاستقرار وإدارة الفوضى، من خلال زيادة النفوذ في دول المنطقة العربيّة بالاعتماد على أدوات جديدة تهدف في نهاية المطاف إلى تفكيك دول المنطقة وتدمير جيوشها، والهيمنة على أكبر قدر ممكن من مقدراتها بأقل المخاطر والتكلفة، بالإضافة لحماية الكيان الإسرائيلي ومصالحه في المنطقة العربيّة.

وبناءً على توصيف هذه الإشكالية، تستند الدراسة على تساؤل رئيسي، هو:

- إلى أي حد أثرت نظرية الفوضى الخلّاقة على الأمن العربي؟

ويتفرع عن هذا التساؤل البحثي الرئيس مجموعة من التساؤلات على النحو التالي:

1. ما مراحل تطور الفكر الاستراتيجي الأمريكي تجاه المنطقة العربيّة؟
2. ما هي نظرية الفوضى الخلّاقة ودور تيار "المحافظين الجدد" في صياغتها وتنفيذها؟
3. كيف أثرت نظرية الفوضى الخلّاقة على المنطقة العربيّة؟
4. ما آليات مواجهة نظرية الفوضى الخلّاقة؟
5. ما مستقبل المنطقة العربيّة في ظل نظرية الفوضى الخلّاقة؟

ثالثاً - أهداف الدراسة:

سعت الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على مراحل تطور الفكر الاستراتيجي الأمريكي وصولاً لنظرية الفوضى الخلّاقة.
2. تسليط الضوء على نظرية الفوضى الخلّاقة ومعرفة دور المحافظين الجدد منها .
3. استعراض الآثار والنداعيات المترتبة على تطبيق نظرية الفوضى الخلّاقة.
4. توضيح أبرز الآليات التي استخدمت لنشر الفوضى الخلّاقة وما هي السبل المناسبة لمواجهتها.
5. استشراف مستقبل المنطقة العربيّة في ضوء الفوضى الخلّاقة والفكر الاستراتيجي الأمريكي.

رابعاً- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة على النحو الآتي:-

- الأهمية العملية:

- استكشاف البواعث الحقيقية لتطبيق الفوضى الخلاقة، ومعرفة الأدوات والآليات الأمريكية التي تحاول من خلالها إدارة المنطقة العربيّة، وبيان مخاطر الفكر الأمريكي وتطبيق الفوضى الخلاقة على النظام العربيّ.

- الدراسة تقدم لصانع القرار خطوات مواجهة الفوضى الخلاقة والسبل والآليات العملية الحد من مخاطرها.

- الأهمية النظرية:

- تتبع نظرية الفوضى الخلاقة تاريخياً، واستعراض الاهتمام الاستراتيجي بالمنطقة العربيّة في ضوء تطور الفكر الاستراتيجي الأمريكي

- زيادة إثراء المكتبة العربيّة بالمعرفة الكافية حول نظرية الفوضى الخلاقة.

- تعزز المادة العلمية للباحثين والمهتمين في الشأن العربيّ والشأن الأمريكي.

- رقد مراكز الأبحاث بالمعلومات، وتبيان تداعيات الفوضى الخلاقة في المنطقة العربيّة.

خامساً- حدود الدراسة:

الحد الزمني: شهدت المنطقة العربيّة جملة من التغيرات منذ مطلع العام 2003م، تمثلت في الحرب على العراق، وسبقها جملة تصريحات من قبل الإدارة الأمريكية والمفكرين وصنّاع القرار، كان أشهرها ما صدر عن وزيرة الخارجية الأمريكية ومستشارة الأمن القومي الأمريكي الأسبق "كونداليزا رايس" التي أطلقت العديد من المسميات، مثل: الفوضى الخلاقة، والشرق الأوسط الجديد، والشرق الأوسط الكبير، التي توحى بالتغيير في الفكر الاستراتيجي الأمريكي تجاه منطقة الشرق الاوسط عموماً والمنطقة العربيّة على وجه التحديد، كما شهدت المنطقة في السنوات الأخيرة حالة من الإرباك والفوضى - ما اصطلح على تسميته "الربيع العربي"- في محاولة للإدارة الأمريكية لحرف مسار هذه الثورات لصالح (إسرائيل)، وللحفاظ على بعض الأنظمة العربيّة الموالية، لذلك ستحاول الدراسة الوقوف على أبعاد هذه المتغيرات وإدراك مخاطرها، وفهم أبعادها منذ بداية التصريح والإعلان عن نظرية الفوضى الخلاقة، وحتى بدايات عام 2016م الذي يمثل العام الأخير فيه الفترة الرئاسية للرئيس الأمريكي باراك أوباما.

الحد المكاني: ركزت الدراسة على دول الحراك العربي التي عصفت بها حالة الفوضى وعدم الاستقرار، وتداعيات ذلك على ثلاثة دول محورية في المنطقة، وهي: مصر، وليبيا، وسورية.

سادساً - منهجية الدراسة:

تعدُّ منهجية الدراسة من أهم القواعد والمرتكزات التي تقوم عليها أيُّ دراسة علمية صحيحة، ولذا فقد اتَّبَع الباحث في دراسته أكثر المناهج ملائمة لمثل هذا النوع من الدراسات، معتمداً على المنهج التاريخيِّ والمنهج الوصفيِّ التحليليِّ، بالإضافة إلى نظرية المصلحة القومية كمنهج أصيل للدراسة وكذلك المنهج الاستشراقي، وسيتمُّ الاستعانة بمنهج نخبة القوة.

حيث سيتم تناول نظرية الفوضى الخلاقة في ضوء الفكر الاستراتيجي وتطورها من الناحية التاريخية، وتتبع السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية، مع وصف تحليلي لهذه النظرية من حيث الأهداف والأدوات والأبعاد والانعكاسات على النظام الإقليمي في المنطقة، واستشراف مستقبل المنطقة في ضوء السياسة الأمريكي، وفيما يلي وصف للأساليب العلمية المستخدمة في الدراسة:

1- المنهج التاريخي:

استناداً لهذا المنهج يمكن توصيف وتسجيل ما مضى من وقائع وأحداث الماضي، ودراستها وتفسيرها وتحليلها على أسس علمية منهجية ودقيقة، والتوصل إلى حقائق ومعلومات تساعد في فهم الحاضر على ضوء الماضي والتنبؤ بالمستقبل.

كما أنه يمكن وصف الأحداث التي وقعت في الماضي، وصفاً كيفياً، بتناول عناصرها وتحليلها ومناقشتها وتفسيرها، والاستناد على ذلك الوصف في استيعاب الواقع الحالي، وتوقع اتجاهاتها المستقبلية القريبة والبعيدة.

2- المنهج الوصفي التحليلي:

من خلال وصف وتحليل الفوضى الخلاقة وطبيعتها، ونوعية العلاقة بين متغيراتها وأسبابها واتجاهاتها، وما إلى ذلك من جوانب، والتعرف على حقيقتها في أرض الواقع.

3- نظرية المصلحة القومية:

بالاعتماد على هذه النظرية " المصلحة القومية " - لأن الإدارة الأمريكية تركز عليه في سياستها الخارجية -، ولأن منطلق المصلحة هو القوة، سواء كانت القوة (خشنة أو ناعمة) وذلك يتم بعيداً عن الأخلاق، فالمصالح أسمى وأهم بالنسبة لها.

4- اقتراب نخبة القوة:

يقوم هذا الاقتراب على افتراض عدم التوازن في توزيع النفوذ والتأثير في عملية صنع القرار، وإن هناك مجموعة قليلة من الأفراد تشكّل النخبة السياسية - تمارس دوراً رئيساً في هذا المجال، بعيداً عن أي اعتبار للرأي العام الأمريكي الداخلي.

5- المنهج الاستشراقي:

يأتي في سياق محاولات استكشاف المستقبل، فهو يوفر مناهج وتقنيات يمكن أن تساعد في فهم التوجهات، والتعرف على الفرص وتجنب المخاطر، كما يمكن للاستشراق أن يساعد على تفهم التطورات الممكنة في المستقبل، وفي اتخاذ قرارات أفضل وبلورة أهداف ذات قيمة وإيجاد الوسائل لتحقيق هذه الأهداف.

والاستشراق كذلك هو بمثابة أداة قوية تساعد الباحث على تقديم "سيناريوهات" لصناع القرار؛ حتى يتمكنوا من الاستعداد لأية احتمالات مستقبلية طارئة، وبالطبع نحن لا نعنى بالاستشراق المستقبل ما يمكن أن يطلق عليه البعض نوعاً من التخمين أو العشوائية، إنما هو محاولة جادة لقراءة الواقع الدولي ومتغيراته .

سابعاً- مصطلحات الدراسة:

ارتأت الدراسة ضرورة توضيح بعض المفاهيم والمصطلحات البارزة ومن أهمها:

- الإستراتيجية: علم وفن توظيف القوى السياسية، والاقتصادية، والنفسية، وكذلك قوات الدولة العسكرية، أو مجموعة الدول لتقديم أقصى دعم للسياسات المتبناة، أو المتخذة سواء في السلم أم في الحرب، بمعنى آخر، تقصد بها فن استخدام القوة للوصول إلى أهداف السياسة (نيّوف، 2008: 6-12) .

- الأمن العربي: هو ما يتعلق بأمن الدولة في كل مكوناتها الشعبية والدستورية والمؤسسية، واستقلالها اقتصادياً وأمنياً عن الدول الأخرى، ويواجه مفهوم الأمن القومي العربي غموضاً والتباساً في تعريفه وتحديد جوانبه ومقوماته ومصدر هذا الالتباس، طبيعة الرابطة القومية التي تجمع الدول العربية ويتجسد ذلك في أن الشعوب العربية تنتمي تاريخياً إلى أمة واحدة، لكن هذه الأمة في الوقت ذاته، مجزأة إلى كيانات سياسية مستقلة تشكل دولا ذات سيادة في النظام العالمي، ٢٢ دولة عربية، تختلف فيما بينها في النظام السياسي المعتمد، والقوانين المطبقة.

ويمكن تعريفه تحقيق حالة من انعدام الشعور بالخوف، وإحلال شعور الأمان ببعديّ، النفسيّ /المعنوي، والمادي/ الجسدي، لكافة أفراد المجتمعات العربيّة، ويتطلب ذلك، معرفة عميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدرات المنطقة العربيّة، ومواجهتها؛ لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في المجالات كافة، سواء في الحاضر أو المستقبل (سليمان، 2008: 3).

- **الفوضى:** وهي تماماً نقيض النظام ويقصد بها، الاختلال في أداء الوظائف والمهام داخل النظام.

- **الفوضى الخلاقة:** فلسفة سياسية تعمل على تحويل دولة إلى حالة من الفوضى، بحيث يتم تدمير أو تقليل سلطة القانون التي تربط المجتمع الواحد في الدولة، وتخلق هذه الفوضى حالة جديدة من اللا نظام، وتفرض أمراً واقعاً يكون هدفه الرئيس عادةً إسقاط النظام السابق، ويقصد بها أيضاً أنّ بعض الأمور التي نراها مُختلطةً وغير مترابطة قد تكون مُنظمة، وتسير حسب نسق مُحدد بعكس ما تبدو عليه بغية تحقيق أهداف منشئها، ويقصد بهذا المصطلح السياسي الجديد تكوين حالة سياسية أو إنسانية مريحة بعد مرحلة فوضى متعمدة الإحداث (الجنابي، 2015).

- **الشرق الأوسط الكبير:** ويقصد به المنطقة الواسعة التي تضم كامل البلدان العربيّة إضافة إلى تركيا، (إسرائيل)، إيران، أفغانستان وباكستان، وهو مصطلح أطلقته الإدارة الأمريكية في إطار مشروع شامل يسعى إلى تشجيع الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتقسيم دول المنطقة واستيعاب إسرائيل ضمن هذه التقسيمات، وكذلك إبعاد الفكر العربيّ عن استخدام مصطلح الوطن العربيّ.

- **الشرق الأوسط الجديد:** الشرق الأوسط هو عبارة عن منطقة إقليمية أوسع من منطقة الشرق الأدنى، وتتألفها مجموعة أقاليم متنوعة تقع في جنوب غربي آسيا التي تتوسط العالم، أما دائرة معارف العالم الأمريكية فتعرف "الشرق الأوسط"، يشمل الدول الآتية: البحرين، قبرص، مصر، إيران، العراق، (إسرائيل)، الأردن، الكويت، لبنان، عمان، قطر، السعودية، السودان، سورية، تركيا، الإمارات، اليمن، فإن التوجه الاستراتيجي الأمريكي -مؤخراً- ينمو باتجاه التعامل مع "الشرق الأوسط" كقسمين: شرقي، ويضم دول الخليج العربيّ، العراق، إيران، تركيا، جمهوريات آسيا الوسطى المسلمة، وغربي، يضم: (إسرائيل)، الدول العربيّة المعنية بعملية السلام، أو ما اصطلح عليه الإشارة إليها بـ "دولة الطرق" (مكي، 2006، www.aljazeera.net) في حين أن مصطلح "الشرق الأوسط الجديد" طرحته وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة "كونداليزا رايس" في يونيو 2006 أثناء زيارتها لمدينة تل أبيب،

ومنتحتها وسائل الإعلام الغربية براءة اختراع هذا المصطلح ليحل محل المصطلح الأقدم والأكثر تعسفاً، "الشرق الأوسط الكبير"، ويتضمن هذا المشروع الذي كان يخطط له من سنوات، خلق قوس من عدم الاستقرار والفوضى التي تبدأ من لبنان، وفلسطين، فسورية، فالعراق، فالخليج، فايران، وصولاً لأفغانستان، حيث تعسكر قوات (حلف الناتو)، يهدف هذا المشروع إلى إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط، وفقاً لحاجاتها السياسية وأهدافها (جاد الرب، 2007: 31-32)

- **النظام العالمي الجديد:** مصطلح استخدمه الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب في خطاب وجهه إلى المجتمع الأمريكي بمناسبة إرسال القوات الأمريكية إلى الخليج، بعد أسبوع واحد من نشوب الأزمة في أغسطس 1990، وفي معرض حديثه عن هذا القرار، تحدث عن فكرة "عصر جديد"، و "حقبة للحرية"، و "زمن للسلام لكل الشعوب"، ويحمل هذا المصطلح مضامين سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية وتربوية (الرب، 2008: 46).

- **الحرب الاستباقية:** يعرفها القانون الدولي بأنها: "التحول من الرد على هجوم فعلي إلى المبادرة بالهجوم لمنع هجوم محتمل، لا سيما إذا تمكنت أجهزة المخابرات من اكتشاف نوايا مبكرة للخصم لشن عمليات عدائية"، لذا يجري (استباق) الخصم بتوجيه ضربة إجهاضية ضد القوات لتفشل هجومها المتوقع (محمد، 2006)، كما يرى الرئيس الأمريكي (بوش) الابن بأنه لا بديل عن الحرب الاستباقية، وقد شكلت الحرب على العراق الاختبار الأول لهذه العقيدة الإستراتيجية الجديدة (الغريب، 2008: 48).

- **الحرب الوقائية:** تعتمد على النوايا المحتملة لدى العدو، حيث يبقى التهديد مؤكداً أو وشيكاً، وإنما يبقى هناك احتمال لحدوثه مستقبلاً، ولكن إلى أي مدى في المستقبل (Gray, 2007: 11)، وحول مفهوم الإدارة الأمريكية للضربات الوقائية تعمل الولايات المتحدة على نقل المعركة إلى أرض العدو ومواجهة التهديدات قبل أن تظهر أصلاً، فالفرق - إذاً - بين الحرب الاستباقية والحرب الوقائية هو أن، الأولى تحدث في حالة الحرب الحقيقية، أي يكون العدو واضحاً ومحددًا، ويبقى فقط إلى من يبادر بالضربة الأولى، أو يكون له الاستباق في توجيه الضربة إلى الخصم، بينما الأخرى، الحرب الوقائية: فهي تعتمد على فكرة أن حرباً ستحدث في المستقبل، وبالتالي يجب المبادرة بالضربة الأولى قبل حدوث ذلك، وبناءً على ذلك فإن الحرب الاستباقية هي أكثر يقينية من نظيرتها الوقائية (رسولي، 2011: 6).

- محور الشر: هو مصطلح استخدمه الرئيس الأمريكي السابق (بوش) الابن لوصف كل من العراق وإيران وكوريا الشمالية، كما أنه أيضاً وصف إيديولوجي ينسب لقائله فضيلة الخير ويسلبها عن الخصوم (مسعد، 2003: 237).

- الثورات العربيّة، أو "الربيع العربيّ" أو "ثورات الربيع العربيّ" (Arab Spring): هي حركات احتجاجية ضخمة انطلقت في بعض البلدان العربيّة خلال أواخر عام 2010 ومطلع عام 2011، وكان شرارة هذه البلدان هي تونس، ثم امتدت إلى مصر وليبيا ثم اليمن وسورية، فيما يشبه موجة شعبية أطلقها الشباب، وبدأت بالتظاهرات السلمية، وتميزت بكسر حاجز الخوف لدى الشعوب؛ من أجل تحقيق حريتهم والمطالبة بالعدالة الاجتماعية.

ثامناً- استعراض الأدبيات "الدراسات السابقة":

- حرب الغزالي، وآخرون، (1995): الشرق أوسطية: هل هي الخيار الوحيد؟!، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية.

تناولت هذه الدراسة الاتجاهات المختلفة لفكرة الشرق أوسطية بين مؤيد ومعارض:

- الاتجاه المؤيد: يرى ضرورة التعامل مع الشرق أوسطية، خاصة بعد عملية السلام التي خفضت حدة العداء مع إسرائيل، كذلك تحقيق المصالح المشتركة لكل طرف، واعتبار ذلك جزءاً من الانفتاح العالمي، مع الأخذ بالاعتبار التدريجي والانتقال من مرحلة إلى أخرى عند تطبيق المشروع.

- الاتجاه الرافض: ويرى في المشروع الشرق أوسطي أنه تصور أمريكي لخدمة مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، وكذلك النظر إلى المشروع على أنه محاولة لتمزيق المنطقة العربيّة، وفصل مشرقها عن مغربها وتفتيت النظام العربيّ، وكذلك ركّزت الدراسة على المخاطر الاقتصادية على المجتمعات العربيّة.

- اللاوندي سعيد، (2005): الشرق الأوسط الكبير مؤامرة أمريكية ضد العرب، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

تناولت الدراسة مفهوم الشرق الأوسط، والانتقال بين المفاهيم من الشرق الأوسط الصغير إلى الكبير، كذلك تناولت الدراسة المصادر الإسرائيلية الشرق أوسطية، واستعرضت الدراسة المصالح الأمريكية في المنطقة العربيّة والتي تعمل الولايات المتحدة على الحفاظ عليها، خاصة بعد احتلال العراق، وسلطت الضوء أيضاً على مبادرات الإصلاح العربيّة المطروحة من

خلال جامعة الدول العربيّة، وأخيراً وضّحت الدراسة تداعيات الغزو الأمريكي على العراق واعتباره حجرَ الزاوية في مشروع الشرق الأوسط الكبير، وأثر كل من الاحتلال الأمريكي ومشروع الشرق الأوسط الكبير على المنطقة.

- الميناوي رمزي، (2012): الفوضى الخالقة - الربيع العربي بين الثورة والفوضى، دمشق، دار الكتاب العربيّ.

وضّحت الدراسة أن الولايات المتحدة الأمريكية طرحت مصطلح الفوضى الخالقة على لسان وزيرة خارجيتها (كونداليزا رايس) في 9 نيسان 2005، والتي سبقت ثورات الربيع العربيّ التي حدثت في تونس، مصر، ليبيا، اليمن، وغيرها، حيث تبني الرئيس الامريكى جورج بوش الابن هذه السياسة تُجاه المنطقة العربيّة بالتحديد، لإكمال مشروعه (الشرق الأوسط الكبير) ويرى الكاتب، أن نظرية الفوضى الخالقة (كمصطلح) يتّسم بالخداع، ولها أدوات شيطانية يهودية، وتقوم نظرية الفوضى على ثلاثة عناصر، وهي: الطائفية والتقسيم والولاء للخارج، ويعود تاريخ ظهور نظرية الفوضى الخالقة الى زمن طويل، والتي طرحها مشروع (برنارد لويس) عام 1980 بتقسيم منطقة الشرق الأوسط وفي مقدمتها المنطقة العربيّة، وقد طرح هذا المشروع على الكونغرس الأمريكي، وتم دراسته بعناية فائقة ليتم الموافقة عليه في عام 1983، والتي تقضي بتقسيم الوطن العربيّ إلى دُوِيّلات صغيرة على أساس طائفي يسهل التحكم فيه.

ويوضح الكاتب أيضاً، أن المخططات الأمريكية وجّهت الشرق الأوسط نحو الفوضى، حيث بدأت الثورة على أيدي الفقراء والمهمّشين والطبقة المعدومة من أبناء الشعب.

كما كانت مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة تكمن في ضمان الوصول الى النفط العربيّ لتوفير الوقود للصناعة، الدفاع عن حق (إسرائيل) في الوجود وتعزيز السلام العربيّ (الإسرائيلي) باعتباره الطريق الأمثل لضمان استمرارها، وتطوير تعاون مستمر مع حكومات المنطقة لمكافحة الإرهاب والأيدولوجية التي تغذّيه، لاسيما بعد أحداث 11 سبتمبر.

- العزاوي سلمان داود سلوم، (2013): السياسة الأمريكية المعاصرة تجاه الأقليات الدينية في العالم الاسلامي، عمان، دار الجنان للنشر والتوزيع.

تناولت هذه الدراسة، السياسة الأمريكية تجاه الدول الإسلامية، وخاصة الدول العربيّة؛ حيث استغلت الولايات المتحدة الأقليات الدينية في المنطقة العربيّة، والتدخل في شؤونها باعتبارها منطقة نفوذ مهمة من العالم لما تتميز به من ثروات طبيعية وموقع استراتيجي، وكان هذا

التدخل السياسي بصورة مباشرة في هذه الأقليات، وقد اتخذ هذا التدخل في هذه الفترة الأخيرة إلى التلويح باستخدام القوة العسكرية، بالإضافة إلى سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى توظيف أطراف أخرى للضغط والتدخل، مثل الإتحاد الأوربي والكيان الصهيوني، بالإضافة إلى بعض زعامات الأقليات، وكذلك الإرسالات التبشيرية: (الكنائس ومؤسسات التبشير المسيحي)، فضلاً عن تسخير منظمات دولية، مثل: هيئة الأمم المتحدة، ومنظمات دولية اقتصادية، كالبنك الدولي، صندوق النقد الدولي، والشركات العابرة للقومية (متعددة الجنسيات).

وأوضحت الدراسة بأن السياسة الأمريكية خطت بالعمل على تحريك الأقليات الدينية في المنطقة العربية، عبر تحويل نظريات التفتيت والشرذمة إلى حيز التطبيق، عن طريق تحريض الأقليات على التمرد، والانفصال وإثارة الفوضى في جميع الدول الإسلامية الست والخمسين دولة بشكل عام، ومنها: الدول العربية بشكل خاص؛ لكي تتمكن السياسة الأمريكية من تحقيق أهدافها بالسيطرة على هذه الدول ونهب خيراتها، واستعباد أبنائها، والهيمنة على موقعه الجغرافي الذي يعتبر قلب العالم.

- خليفة كعسيس خلاصي، (مارس 2014): "الربيع العربي" بين الثورة والفوضى، مجلة المستقبل العربي، العدد 421.

طرحَت الدراسة تساؤلاً، هل بداية الربيع العربي بداية للتغيير أم مقدمة للفوضى الخالقة التي تنتهجها الولايات المتحدة في سياستها الخارجية؟ وخُصت الدراسة إلى أن ما يحدث هو لعبة مصالح الأمم، بالرغم من أن البعض يرى أن ذلك قد يكون بداية الطريق لقيام أنظمة ديمقراطية وتنموية، ولازال المستقبل يكتنفه الغموض، ومن المبكر معرفة ملامح الشرق الأوسط بسبب استمرارية الأحداث وتسارعها في تلك المنطقة.

الدراسات الاجنبية:

- Thayer, B. A (2003): **The Pox Americana and the Middle East: US Grand Strategic Interests In The Region After September 11**

كتاب السلام الأمريكي والشرق الأوسط: المصالح الإستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة في المنطقة بعد 11 أيلول/ سبتمبر.

تطرقت هذه الدراسة إلى أحداث المصالح الإستراتيجية الكبرى في الشرق الأوسط، وخاصة بعد أحداث 11 أيلول / سبتمبر 2001، التي كانت فرصة سانحة لاستغلالها من قبل الإدارة

الأمريكية، لتفرض سيطرتها على منطقة الشرق الأوسط، وكانت أحداث 11 أيلول/ سبتمبر صدمة عظيمة الشأن، تماثل الهجوم على ميناء بيرل هاربر عام 1942. لذلك أعلن (جورج دبليو بوش) حرب الولايات المتحدة على ما أسماه "الإرهاب" لتحسين مصالح بلاده في الشرق الأوسط، وإعادة تشكيل المنطقة بما يتوافق مع الفكر الأمريكي التحرري، ودعم الحكومات وأسواق متحررة.

وحسب المفهوم الأمريكي، فإن الأشياء الجيدة والمصالح لا تتحقق إلا بالحرب، فإن الحرب على "الإرهاب" تقدم الفرصة للأزمة لزيادة القوة العسكرية والاقتصادية الأمريكية إلى أقصى حدّ ممكن في الشرق الأوسط، إن الإستراتيجية للولايات المتحدة هي أن تكون الدولة الوحيدة المهيمنة على الدول الأخرى نتيجة لقوتها وتفوقها العسكري، وهذه الهيمنة تمنحها القدرة على إعطاء الأولوية لمصالحها الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية، كما تمنحها القدرة على تقديم أفكارها للمجتمع، إن الهدف الاستراتيجي الأكبر للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط منذ الحرب الباردة حتى المرحلة الحالية، هو التحكم في النفط لكونه عنصراً مهماً وحاسماً في النواحي الاقتصادية والعسكرية.

لذلك، عمدت السياسة الخارجية للولايات المتحدة إلى إعادة تشكيل أنظمة الحكم في المنطقة لإنشاء أنظمة حكم مؤيدة للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وكما فعلت في آسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية.

- Noel, P. (2006): **New US Middle East Policy and Energy Security Challenges, Vol. 1, No. 1 - Vol. 68, No. 1, Sage Publications, Ltd, on behalf of the Canadian International Council.**

دراسة بعنوان: أخبار سياسة الولايات المتحدة الشرق الأوسط وطاقة التحديات الأمنية، بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، تعهدت إدارة (بوش) بإعادة توجيه للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بشكل كامل نحو فكرة الفوز في "الحرب على الإرهاب"، ويجب على الولايات المتحدة أن تستفيد من قوتها غير المسبوقة لتقديم الحرية وتعزيز الديمقراطية، وإعادة بناء اقتصاد السوق في جميع أنحاء العالم، وخاصة في العالم العربي والإسلامي.

ومن جانب آخر، فإن عقيدة (بوش) كانت قائمة على مفهوم "الحرب الوقائية"، وهو ما يعني في الواقع طبيعة التهديدات التي تواجه الولايات المتحدة من مزيج من الشبكات الإرهابية العابرة للحدود الوطنية والتي وصفها "محور الشر".

إن فشل الدول في الحد من انتشار الأسلحة غير التقليدية يتطلب أن تكون الولايات المتحدة على استعداد لاتخاذ إجراءات وقائية، هذا الركن الثاني من عقيدة (بوش) ويساهم في طابعها "الثوري" على سياسة الترويج للديمقراطية في الشرق.

أول وثيقة سياسة شاملة تقدم من (بوش) كانت عقيدة استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية (NSS) صدر عن البيت الأبيض في سبتمبر 2002 أحدث وثيقة استراتيجية الأمن القومي، التي نشرت في مارس 2006 التي تؤكد بقوة على الالتزام الاستراتيجي لـ "النهوض بالحرية". في رسالته التمهيدية، يؤكد (بوش) من جديد أن: "القتال والانتصار في الحرب على الإرهاب وتعزيز الحرية بوصفها البديل للاستبداد واليأس وهما، أولويات لا تتجزأ من السياسة الخارجية للولايات المتحدة، والتي بتقدم الحرية سيجعل أمريكا أكثر أماناً".

إن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى دعم الحركات والمؤسسات الديمقراطية في كل دولة وثقافة، مع الهدف النهائي المتمثل في إنهاء الاستبداد في منطقة العالم الثالث، وقد أثارت عقيدة بوش نقاشاً حاداً بين خبراء السياسة الأجانب، وتعزيز الحرية السياسية لا تزال هي المبدأ التوجيهي لسياسة إدارة (بوش) في الشرق الأوسط، وهذه السياسة الجديدة منذ فترة طويلة في صنع داخل ما يسمى بالمحافظين الجدد.

- Sharansky, N, & Dormer, R. (2009): The Case For Democracy: The Power Of Freedom to Overcome Tyranny and terror, New York.

دراسة بعنوان: قضية الديمقراطية - قوة الحرية لقهر الطغيان والارهاب، بعد أحداث 11 أيلول قامت الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة (بوش) الابن وإدارته من المحافظين الجدد باتخاذ قرار نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط، إذ قام (بوش) بوضع مسبق فكرة التدخل بالقوة، سيكون من أبرز ما يدعم الحرية والديمقراطية، وبالمقابل ستواجه ذلك بقبول من قبل الشعوب العربيّة.

وهنا يوضح الكاتب أن، الديمقراطية الأمريكية التي تبنت مشروعها بوش، تختلف عن كل القادة الديمقراطيين بالعالم، لأنها تأتي عن طريق القوة، غير مبالٍ بالنتائج. ولقد اتخذت السياسة الخارجية الأمريكية نشر شعارات الحرية والديمقراطية والليبرالية حول العالم؛ لارتباطها بمسألة الأمن ارتباطاً وثيقاً، وأن تطبيق الديمقراطية داخل الولايات المتحدة الأمريكية يعتمد على تطبيقها في البلدان الأخرى.

تاسعاً- الفجوة البحثية:

بعد استعراض بعض الدراسات ذات الصلة بالدراسة، سيتم التطرق إلى الفجوة البحثية بين تلك الدراسات وهذه الدراسة، وذلك على النحو الآتي:

نتائج الدراسات السابقة	التعقيب على الدراسات السابقة	الدراسة الحالية
<ul style="list-style-type: none"> - سعت الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر للتدخل في المنطقة العربية بقيادة بوش الابن وإدارته من المحافظين الجدد بذريعة نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط ومحاربة الإرهاب. - سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى دعم الحركات والمؤسسات الديمقراطية في كل دولة وثقافة، مع الهدف النهائي المتمثل في إنهاء الاستبداد في منطقة العالم الثالث. - كانت مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة تكمن في: ضمان الوصول إلى النفط العربي لتوفير الوقود للصناعة، والدفاع عن حق إسرائيل في الوجود، بل وجعلها متفوقة، وتعزيز السلام العربي الإسرائيلي باعتباره الطريق الأمثل لضمان استمرارها. 	<ul style="list-style-type: none"> - بعض الدراسات تناولت مشاريع المنطقة العربية بالرؤية المطروحة كشرق أوسط كبير ولم تتناول ما بعد هذه المشاريع. - أغفلت بعض الدراسات السابقة تناول الفكر الاستراتيجي الذي يمثل المحرك الأساس للسياسة الخارجية الأمريكية في ضوء تصاعد قوى اليمين في المجتمع الأمريكي. - اقتصرت بعض الدراسات على أحداث المنطقة العربية "مرحلة الثورات العربية" فقط. - خصت بعض الدراسات البلدان التي حدثت فيها "الثورات العربية" ولم تتناول المنطقة العربية بالكامل. - الفوضى الخلاقة هي استكمالاً للمشاريع الأمريكية السابقة في المنطقة العربية كالشرق الأوسط الجديد والشرق الأوسط الكبير ومخططات برناد لويس، حيث أن نظرية الفوضى الخلاقة مصطلح يتسم بالخداع، وله أدوات شيطانية، على ثلاثة عناصر وهي الطائفية والتقسيم والولاء للخارج. 	<ul style="list-style-type: none"> - تتناول مراحل تطور الفكر الاستراتيجي الأمريكي وصولاً لمرحلة تطبيق الفوضى الخلاقة لإحداث التغييرات التي تريدها الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق مصالحها الإستراتيجية في المنطقة العربية. - عمدت السياسة الخارجية للولايات المتحدة إلى إعادة تشكيل أنظمة الحكم في المنطقة لإنشاء أنظمة حكم مؤيدة للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط. - تثبت أن ما يحدث هو لعبة مصالح الولايات المتحدة بالرغم من أن البعض يرى أن ذلك قد يكون بداية الطريق لقيام أنظمة ديمقراطية، وتنموية، ولازال المستقبل يكتفه بعض الغموض بسبب استمرارية الأحداث وتسارعها في تلك المنطقة. - توضح تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في أحداث "الربيع العربي" وتجزئة الدول، وإثارة الفوضى والنعرات العرقية والصراعات الطائفية عبر وسائلها وأدواتها المختلفة. - تناولت الدراسة آليات المواجهة والتصدي لنظرية الفوضى الخلاقة.

الفصل الثاني

تطور الفكر الاستراتيجي الأمريكي تجاه المنطقة العربيّة: 1945 - 2004

المبحث الأول: الإستراتيجية الأمريكية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى حرب الخليج الثانية (1945 - 1991).

المبحث الثاني: الإستراتيجية الأمريكية منذ حرب الخليج الثانية وحتى أحداث الحادي عشر من سبتمبر (1991 - 2001).

المبحث الثالث: الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وحتى تصريحات (كونداليزا رايس) بـ "الفوضى الخلاقة".

الفصل الثاني

تطور الفكر الاستراتيجي الأمريكي تجاه المنطقة العربية

تمهيد

تتعامل الولايات المتحدة مع المنطقة العربية وفق مصالحها التي تقتضي فرض واقع الاستقرار في المنطقة أحياناً، وإحداث الفوضى أحياناً أخرى، ومن خلال هذا الفصل سيتم توضيح دور الولايات المتحدة في خلق بيئة التوتر الدائم في هذه المنطقة، وهو أحد متطلبات الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي، فمتلما كان التوتر مطلباً، فنجد أن الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط - خلال بداية مرحلة حكم الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن - كان أحد المتطلبات الأساسية لمصلحة الولايات المتحدة، من أجل تكريس قدرتها في الهيمنة، ثم سرعان ما عادت لسياسة الفوضى وعدم الاستقرار مجدداً، كما لوحظ انتهاجها لنظرية القوة التي تعتبر، ركيزة السلوك الاستراتيجي الأمريكي الفعلي في المنطقة، هذا التحول والتغير في الإستراتيجية الأمريكية، هو ما سنتناوله بالتحليل من خلال استعراض مراحل تطور الفكر الاستراتيجي الأمريكي في ثلاثة مباحث، هي على النحو التالي:

المبحث الأول

الإستراتيجية الأمريكية

منذ الحرب العالمية الثانية وحتى حرب الخليج الثانية (1945 - 1991)

استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية جذب أنظار العالم إليها بعد ما حققته من انتصار في الحرب العالمية الثانية، إذ أنها حققت بذلك توازناً ملحوظاً في القوى الدولية، واستطاعت أن تُحول أوروبا إلى ظل لها، وامتدت هيمنتها إلى دول الوطن العربي باعتبارها قوة اقتصادية، ومجالاً خصباً لاستنزاف موارده، حيث إن هذه الفترة تمثل مرحلة التحول في دور وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية، لأنها خرجت من عزلتها الطويلة، وبنت قوة عسكرية ضخمة ومتفوقة وقدرة اقتصادية هائلة، وكان هذا مرتكزاً للهيمنة الأمريكية وانطلاقاً للحلم الإمبراطوري الأمريكي بجعل القرن العشرين قرناً أمريكياً بامتياز، لولا تعاضم القوة السوفيتية المنافسة عسكرياً لها والذي أفلقت الولايات المتحدة الأمريكية، وأجلت الحلم الأمريكي إلى القرن الواحد والعشرين (كنعان، 2005: 23-24).

منذ بروز قوة الولايات المتحدة وسعيها للسيطرة على النظام العالمي بدأت تطرح رؤيتها وفقاً لمعايير خاصة بها، فنجدها تتحدث تارة عن الديمقراطية التعددية، وتتحدث عن مكافحة الإرهاب وعن حقوق الإنسان تارة أخرى، بينما في الوقت نفسه تدعم أنظمة مستبدة ولا تحترم حقوق الإنسان.

وفي نفس السياق، تولدت قناعة لدى الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، أن بقاء مصالحها في منطقة الشرق الأوسط مرتبط بوجود وحماية؛ بل وتفوق (إسرائيل) باعتبارها مشروعاً استعماريّاً غريباً، وهذا ما يفسر سبب انحياز الإدارة الأمريكية إلى جانب (إسرائيل)، كما أن الحرب العالمية الثانية أفرزت دوراً جديداً للولايات المتحدة الأمريكية، تمثل في لعبة المصالح الداخلية والخارجية والتي كانت تتوجس من المدّ الشيوعي طوال حقبة الحرب الباردة¹

¹ الحرب الباردة ذلك الصراع الإيديولوجي بين المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والمعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي، استخدم فيه كل وسائل الضغط باستثناء الأسلحة وظهر هذا الصراع يعود إلى انتصار الثورة البلشفية في روسيا 1917، وعاد عنيفاً بعد تفجير أول قنبلة ذرية في صحراء "نيوميكسيكو" في 1945 ثم قنبلة مدينتي "هيروشيما وناغازاكي" وعليه فإن كلمة (الحرب الباردة) أخذت مكانتها في قاموس السياسة الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. (عبد الله ايناس، الحرب الباردة دراسة تاريخية للعلاقات الأمريكية السوفيتية، ط1، أشوربانيبال للكتاب بغداد ص31).

مما جعل الوطن العربيّ محط أنظارها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية واستخدامه في معادلة الصراع بينها وبين الاتحاد السوفيتي(كنعان، 2005: 23-24).

فضلاً على ما تقدم، لقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تمتلك نصف الثروة العالمية، وكانت تنتهج سياسة المبادئ التي تقف في وجه الأيدولوجية الشيوعية، لكنها أدركت أن هذا النهج النظري لن يوقف التمدد الشيوعي ولن يحمي مصالحها، فترجمت هذا النهج إلى واقع عملي وسياسة على الأرض، فعملت على استيعاب الدول التي بمقدورها محاصرة المد الشيوعي، مثل الدول الأوروبية المحيطة بالاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية (اليونان وتركيا وإيران)، وهذا الأسلوب من السياسة عرف بـ "سياسة الاحتواء" (المرجع السابق).

كانت قضية الشرق الأوسط في محل قلق، فحاول الرئيس الأمريكي الأسبق "هاري ترومان" منذ بداية حكمه عام 1945 الابتعاد عنه بقدر الإمكان، وذلك بسبب ما تولّد عنده ولدى معاونيه من أفكار متضاربة، لكن الحركة الصهيونية لعبت الدور البارز الذي أثار في موقف جهاز الاستخبارات الأمريكية، وجعلها تتبنى وجهة النظر الصهيونية التي تتبلور فيما يلي: (الريماوي، 2008)

أولاً: أن العرب غير قادرين من الناحية العسكرية على محاربة إسرائيل.

ثانياً: إن الصراع العربيّ - العربيّ سوف يشلّ أي قدرة على المواجهة، حيث أنه يشنت الجهود ويحرف بوصلة الصراع.

ثالثاً: إن إسرائيل تحظى بدعم بريطاني على الأرض.

رابعاً: أن الولايات المتحدة لا تخشى الادعاءات التي تقول: "بأننا إذا اعترفنا بإسرائيل فإن العرب سوف يرتمون في أحضان الاتحاد السوفيتي".

خامساً: من الضروري أن يكون للولايات المتحدة امتداد في الشرق الأوسط من خلال إسرائيل.

ومن هذا المنطلق ركّز الرئيس الأمريكي "ترومان" على انعكاس سياسته الخارجية في الشرق الأوسط على السياسة الداخلية والانتخابات، ولقد كان أيضاً (للوبي الصهيوني) تأثير داخل البيت الأبيض، فقد كان (كلارك كليفورد Clark Clifford)¹ من أهم الشخصيات الصهيونية

¹ كلارك كليفورد المستشار القانوني للرئيس "ترومان" ووزير الدفاع الأمريكي الذي عينه الرئيس الأمريكي "ليندون جونسون" عام 1968 . انظر <https://www.washingtoninstitute.org>

التي تحيط بالرئيس (ترومان) وتحض على التجاوب مع اليهود لخدمة معركته الانتخابية، حيث كان يخشى (ترومان) وبشئ من نفوذه في الانتخابات في العام 1948م، وما أن استوت العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس "جونسون"، حينئذٍ دعمت الصهيونية "كليفورد" ليصبح وزيراً للدفاع، حيث إنه كان داعماً و متحيزاً لإسرائيل أكثر من الإسرائيليين أنفسهم، وسانده أيضاً (ديفيد نايلز David Nails)¹ الذي كان يتهم مسؤولي وزارة الخارجية الأمريكية بالعداء للسامية (عناية، 2007).

وفي العام 1957م وضع الرئيس الأمريكي أيزنهاور مبدأ " استراتيجية ملء الفراغ"، وهو مفهوم يندرج ضمن نظرية الاحتواء (Containment) ومشاريع الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط، وكذلك خلقة كل النظم السياسية التي ترفض هذه الإستراتيجية.

على أية حال، أدركت الإدارة الأمريكية أن حال الدول مع منازعة القوى الاستعمارية لا يخدم مصالحها، بل ويستفيد منه الشيوعيون بحكم أهدافهم الثورية، لذلك اعتمدت الإدارة الأمريكية على استراتيجية الاستقرار في المنطقة؛ لأنه الشرط الأنسب لتحقيق مصالحها، وبناء على ذلك تحالف الأمريكيون مع الأنظمة الملكية المحافظة والمعتدلة، ومنذ أكثر من ستة عقود صنفت دول المنظمة وأنظمتها السياسية إلى "دول معتدلة"، وهي التي تسير في ركب الولايات المتحدة وسياستها وتدعم توجيهاتها، وأخرى متطرفة وهي ذات نزعة استقلالية (الطويل، 2011: 106).

نلاحظ بأن هذه المرحلة، وهي مرحلة الحرب الباردة والتي اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية خلالها، أن الشيوعية العالمية هي عدوها، وكانت أدواتها هي، التحالفات العسكرية والانقلابات ومشاريع الدفاع "الأحلاف" عن الشرق الأوسط، وكانت الإستراتيجية المتبعة من قبل الإدارة الأمريكية فيها هي، الردع والاحتواء على اعتبار ذلك أنه يحقق أنسب وأفضل المصالح للولايات المتحدة الأمريكية.

بعد الحرب العالمية الثانية برزت في السياسة الأمريكية العديد من الاستراتيجيات، وردت على هيئة مبادئ سُميت بأسماء رؤساء الإدارات الأمريكية، وبلورت هذه المبادئ، سياسة الولايات المتحدة ومصالحها، وهي على النحو التالي:

¹ ديفيد نايلز مساعد الرئيس "ترومان" لشؤون الأقليات، الريماوي أحمد، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الوطن العربي 2007 ،

1. مبدأ ترومان (Truman's Doctrine) عام 1947:

جاء هذا المبدأ ضمن خطة قدمها الرئيس الأمريكي (هاري ترومان)؛ من أجل وقف التمدد الشيوعي عبر تقديم المساعدات الاقتصادية للدول التي يمكن أن تتأثر بالمدد الشيوعي (تركيا، اليونان، فرنسا) (عطية الله، 1968: 286).

2. مبدأ إيزنهاور (Eisenhower's Doctrine) عام 1957:

جاء هذا المبدأ نتيجة لانسحاب البريطانيين من المنطقة العربية باعتباره يسد الفراغ الذي خلفه هذا الانسحاب، لأنه أوجد جواً من التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي. فكان هذا المبدأ خوفاً على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، ولوحظ في نفس الفترة تزايد نشاط الحركة القومية العربية ومعاداتها للغرب، وهذا ما يبرز التدخل الأمريكي المسلح في الشرق الأوسط" من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية (Herman ، 1964: 499-500).

وسُمّي هذا المبدأ، نتيجة القرار المشترك لنشر السلام والاستقرار في الشرق الأوسط الذي أصدره الكونغرس الأمريكي، وهو يعطي الرئيس الصلاحية الكاملة لمنح المساعدات العسكرية لأي مجموعة أو أمة ترغب بالمساعدة (ماتغولد، 1985: 86-87).

3. مبدأ نيكسون (Nixon's Doctrine) عام 1971:

لقد أعلن الرئيس الأمريكي "ريتشارد نيكسون" عن الالتزام بما وقّعت عليه بلاده سابقاً، وأنه سيقدم مساعدات عسكرية واقتصادية، وسيقدم كذلك غطاءً إذا ما صدر تهديد من قوة نووية، شريطة أن تتحمل الأمة التي تتعرض للتهديد مسؤولية تقديم القوة البشرية، كي تدافع عنها. (ماتغولد، 1985: 88).

4. مبدأ كارتر (Carter's Doctrine) عام 1980:

منحت الولايات المتحدة الأمريكية فيه حق التدخل العسكري في منطقة الخليج العربي وحدود المناطق الحيوية للأمن الولايات المتحدة الأمريكية، إذا ما تعرضت مصالحها في هذه المنطقة إلى أي خطر (اسماعيل، 1988: 21).

ونتيجة لهذا المبدأ تشكلت قوات التدخل والانتشار السريع التي تحدث عنها "روبرت مكنامارا Robert Mcnamar"¹ وزير الدفاع الأسبق في الستينيات من القرن الماضي، وأيضاً نظراً لها وزير الخارجية الأمريكي الأسبق "هنري كسينجر" في سبعينيات القرن الماضي.

في سياق ما تقدم، أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجيات عديدة (تندرج في سياق تطور فكرها الاستراتيجي) خلال مرحلة الحرب الباردة، وشكّلت هذه الاستراتيجيات أسس ومنطلقات السياسة الخارجية الأمريكية في تعاملها مع دول العالم، ويمكن أن نستعرض العديد من هذه الاستراتيجيات على النحو التالي:

1. استراتيجية الاحتواء:

تعتبر استراتيجية الاحتواء هي أول الاستراتيجيات التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، وقد جاءت نتاجاً للقلق الأمني المتزايد من التمدد الشيوعي وخشية وصوله إلى أطراف أخرى في العالم، بما فيه المنطقة العربية، وترتكز هذه النظرية على سياسة تطويق الاتحاد السوفييتي بالكامل، وكذلك دول شرق أوروبا عن طريق بناء تحالفات وقواعد عسكرية لتكون حائلاً أمام التمدد الشيوعي ومعيقاً لحركته بما يضمن انهياره، وهذا يعتبر الإطار النظري لنظرية الاحتواء التي صمّمها الخبير الأمريكي (جورج كينان George Kennan)² المختص في الشؤون السوفيتية (فهمي، 2009: 122).

وفي الإطار العملي لهذه النظرية تمثل ذلك في إنشاء حلف شمال الأطلسي عام 1949، والعديد من المعاهدات الأمنية المتبادلة، مثل: معاهدة الولايات المتحدة واليابان عام 1951، والولايات المتحدة وكوريا الجنوبية عام 1953، وحلف جنوب شرق آسيا (السياتو SEATO)³ عام 1954، وحلف بغداد عام 1955، وهذا الحلف - تحول فيما بعد - إلى حلف (السنسو CENTO)⁴ بعد خروج العراق منه بعد ثورة عام 1958 (المرجع السابق).

¹ روبرت مكنامارا، ولد عام 1916 توفي عام 2009، شغل منصب وزير الدفاع من فترة الرئيس الأمريكي جون كينيدي عام 1961، حتى فترة الرئيس ليندون جونسون عام 1968م، وبعد المهندس الأول للغزو العسكري لفييتنام بعد تصاعد تهديد الحزب الشيوعي.

² مهندس الحرب الباردة، هو أول من دعا لهذا المفهوم الجديد للحرب، والمرتببط بفكرة «احتواء» الطرف الآخر، القطب السوفييتي في تلك الحالة، عوضاً عن القتال المباشر التقليدي. (الفتاح، مهدي، 2015، جورج كينان مهندس الحرب الباردة،

(www.alquds.co.uk/?p=414290)

³ حلف تأسس في 8 سبتمبر 1954 ويعرف بحلف مانايلا عاصمة الفلبين و يهدف هذا الحلف إلى حماية مصالح الغربية في المنطقة و محاصرة المد الشيوعي فيها. موقع المعرفة www.ency.kacemb.com

⁴ تأسس عام 1955، يضم كل من المملكة المتحدة والعراق وتركيا وإيران وباكستان. وبعد هذا الحلف أهدأ أقل الأحلاف نجاحاً في فترة الحرب الباردة، انسحب العراق من الحلف إبان إعلان ثورة 14 تموز/يوليو 1958، تم حل الحلف عام 1979 مع اندلاع الثورة الإسلامية في إيران. (الموسوعة الحرة ويكيبيديا)

أصبحت الإستراتيجية الأمريكية واقعاً عملياً منذ أن وضع لها الخبير الأمريكي (جورج كينان) عام 1947 أسساً عملية وثيقة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، إذا أنها اعتمدت استراتيجية الاحتواء، والتي من أهم أسسها ومبادئها هي مواجهة ما وضعه صانعو السياسة الأمريكية بالتهديد القادم من الاتحاد السوفيتي.

سادت هذه النظرية في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة، وهدفت إلى الحفاظ على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في كل بقاع العالم المختلفة، ولهذا نجد أن صناع القرار السياسي في الولايات المتحدة يضعون على جدار مكاتبهم خرائط تضم أكثر من أربعين بلداً تمثل المصالح الأمريكية، وإن كان ظاهر هذه النظرية هو مواجهة والقضاء على التمدد الشيوعي.

2. استراتيجية الانتقام الشامل:

وضع أسسها وزير خارجية الولايات المتحدة (جون فوستر دالاس) منذ عام 1953، وجاءت على أسس أنها تصحيح لكل نقاط الضعف في النظرية السابقة (الاحتواء)، وتستند هذه النظرية على استخدام السلاح النووي في وجه الاتحاد السوفيتي إذا حاول المساس بمصالح الولايات المتحدة والغرب، وتسمى هذه السياسة بـ "حافة الهاوية" واعتبرتها الإدارة الأمريكية وقتها بأنها الطريق الأوحده لمنع الاتحاد السوفيتي من تهديد مصالح الولايات المتحدة في دول العالم (فهمي، 2009: 123).

3. استراتيجية الحرب المحدودة:

ظهرت في نهاية الخمسينيات واستندت إلى استخدام الأسلحة التكتيكية النووية (محلياً) للرد على العدوان السوفيتي خارج حدود الاحتواء الذي فرض عليه، وهذه الإستراتيجية جاءت على أثر عيوب استراتيجية، الانتقام الشامل، فعمد الرئيس الأمريكي (أيزنهاور) إلى تبني هذه الإستراتيجية والتي تعني أن الولايات المتحدة ستواجه أي هجوم أو توسع شيوعي بأساليب رادعة بأسلحة تقليدية لا تؤدي إلى حرب شكلية "كأسلوب وسط" بين الدمار الشامل والاستسلام المطلق، وهذه استراتيجية تستند إلى التدرج في استخدام القوة (اسماعيل، 1998: 144).

4. استراتيجية الاستجابة المرنة (الرد المرن):

هي استراتيجية تبنتها الإدارة الأمريكية في مطلع الستينيات من القرن الماضي، وتعود أصولها إلى الجنرال (ماكسويل تيلور) رئيس هيئة الأركان المشتركة للجيش الأمريكي، وبحكم سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على حلف الأطلسي أصبح نتيجة نفس الإستراتيجية في سياساته، وتقوم هذه الإستراتيجية على أساس زيادة القوة العسكرية الضاربة للولايات المتحدة الأمريكية بما يؤمن لها القدرة العالية لمواجهة التحديات سواء أكانت هذه التحديات صغيرة أم كبيرة وسواء كانت المخاطر محدودة أو عالمية، وقد وضعت هذه الإستراتيجية في سياق برامج التسلح الأمريكي، وسباق التسلح مع الاتحاد السوفيتي (نعمة، 1979: 270).

5. استراتيجية التدمير المؤكد:

تستند هذه الإستراتيجية إلى تحقيق قوة استراتيجية انتقامية مدمرة تستخدم كضربة ثانية إذا ما تعرضت الولايات المتحدة لضربة أولى، وتهدف هذه القوة إلى تدمير حتمي للاتحاد السوفيتي، وتهدف أيضا لزرع هذه القناعة لدى الخصم لردعه عن القيام بضربة استباقية، وظهرت هذه الإستراتيجية في منتصف الستينيات على يد وزير الدفاع الأمريكي (روبرت ماكنمارا)، وقد وضعت هذه الإستراتيجية في ضوء تطور منظومة الصواريخ المضادة للصواريخ، وتطور منظومة الصواريخ المتعددة الرؤوس وقد عرفت بالأسلحة النيوترونية (نعمة، 1979: 270).

6. مبادرة الدفاع الاستراتيجي (حرب النجوم):

تبناها الرئيس الأمريكي الأسبق "رونالد ريغان" خلال الفترة (1981م - 1988م) وطبقت عام 1983، وتقوم على مبدأ الدفاع الرادع وليس التعرض والمبادأة (الياسري، 2011 : 103-104). هذا وقد تبلورت هذه الإستراتيجية في عصر يُعرف بأثر "الأيدولوجيا في العلاقات الدولية"، وعودة التوتر والاحتقان في العلاقات الدولية بين العملاقين.

من خلال استعراض هذه الاستراتيجيات التي تبنتها الولايات المتحدة منذ فترة الحرب الباردة وحتى فترة تفكيك وانهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991، تبين أن، استراتيجية الولايات المتحدة استندت على التدخلات العسكرية وامتلاك القوة والتفوق العسكري - التكنولوجي، وسياسة الأحلاف العسكرية هي التي أظهرت هيمنة الولايات المتحدة على الساحة الدولية. وفي نفس الوقت ساهمت هذه الاستراتيجيات في ازدياد الاهتمام الأمريكي في منطقة العالم

العربيّ والشرق الأوسط، فالمحصلة النهائية أن المنطقة العربيّة لم تُستثنَ من تأثير وتداعيات هذه الاستراتيجيات، وإن كان في شكلها استراتيجيات على صعيد المواجهة مع الخصم (الاتحاد السوفيتي) على مستوى كل مناطق العالم، إلا أنها في الوقت ذاته انعكست بتأثيراتها وتداعياتها على المنطقة العربيّة، من خلال الحرب بالوكالة.

المبحث الثاني

الإستراتيجية الأمريكية

منذ حرب الخليج الثانية وحتى أحداث الحادي عشر من سبتمبر (1991 - 2001)

مع انهيار الاتحاد السوفيتي وغيابه عن الساحة الدولية جراء تفكيكه عام 1991، أصبحت البنية الهيكلية للنظام الدولي مضطربة، نتج عنها جدل سياسي داخل مؤسسات صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، وداخل الأحزاب السياسية، ومؤسسات البحث، والدراسات الأمريكية حول السياسة الخارجية التي يتوجب على الإدارة الأمريكية انتهاجها بعد زوال مفهوم "الخطر الشامل" وحلول "المخاطر المنتشرة"، التي برزت على شكل نزاعات غير محدودة إقليمياً (نيكسون، 1992 : 23).

وبناءً على ذلك، بدأت التوجهات الامبراطورية تظهر بوضوح في الفكر الاستراتيجي الأمريكي بالرغم من الجدل الدائر في مؤسسات صنع القرار، ولقد جرى حصر الاتجاهات التي تمحورت حولها المذاهب الكبرى في تلك المرحلة في رؤيتها للسياسة الخارجية في ثلاثة اتجاهات، هي (المرجع السابق) :

1- **الاتجاه الأول "اتجاه المثاليين"**: الذي انصبَّ جُلُّ اهتمامه على الهيمنة والانتشار العالمي، حيث وجد أتباع هذا الاتجاه أن في انهيار الاتحاد السوفيتي فرصة سانحة لغرض الهيمنة الأمريكية على الساحة العالمية باستخدام القوة العسكرية والاقتصادية والثقافية في محاولة لإجبار العالم على انتهاج النموذج الأمريكي والتبعية الأمريكية، فشاع بذلك مصطلحات جديدة مثل: العولمة والعولمة الاقتصادية والثقافية والسياسية (العزوي، 2000: 2).

عزَّز ذلك ما قام به كلٌّ من "بول ولفowitz Paul Wolfowitz"¹ و"لويس ليبي Lewis Libby"²، وهما مساعدا وزير الدفاع الأمريكي "ديك تشيني"، في وضع ورقة سُمِّيت بـ "دليل السياسة الدفاعية عن الإستراتيجية الأمريكية"، وقد نصَّ هنا الدليل على الأفكار التي تتضمن وجود تحقيق التفوق العسكري الأمريكي عالمياً، ومنع قيام أي قوة منافسة للولايات المتحدة، وتبني

¹ نائب وزير الدفاع الأمريكي، واحدا من أبرز الصقور في إدارة الرئيس بوش، وخبير في العلاقات الدولية، فهو من كبار مؤيدي العمل العسكري. (منتدى بروكينغز بجامعة هارفرد www.brookings.edu)

² المدير السابق لمكتب نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني بين عامي 2001 و2005، يلقب بـ "سكوتر" Scooter نسبة لنشاطه، من أبرز "مهندسي" الحرب على العراق، وأحد مؤسسي "مشروع القرن الأمريكي الجديد"، (صحيفة الوسط العدد 1151 - 31 أكتوبر 2005) <http://www.alwasatnews.com/news/501256.html>

سياسة الحرب الوقائية المسبقة ضد الدول المشتبه في قيامها بتطوير أسلحة الدمار الشامل (المجدوب، 2003).

واعتبرا أن سقوط الاتحاد السوفييتي وانتهاء تجربته الاشتراكية قد مثل نهاية التاريخ وانتصاراً للرأسمالية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، كما وجد هذا التيار دعماً كبيراً من المؤسسة العسكرية "البنتاغون" وشركات إنتاج السلاح الكبرى، واللوبي الصهيوني، ووسائل الإعلام، الذين وجدوا في الفراغ الناشئ عن الانهيار السوفيتي ضرورة لا بدّ من أن يُملأ بسياسات البحث عن أعداء جدد في مناطق العالم المختلفة، مع ما يتطلبه ذلك من استعداد أمريكي للمواجهة والتصادم مع هؤلاء الأعداء على مستوى العالم بأكمله؛ من أجل إدامة القوة والنفوذ الأمريكي (الياسري، 2011 : 105).

حاولت عناصرٌ عديدةٌ في الولايات المتحدة الأمريكية ملء الفراغ الناتج عن سقوط الاتحاد السوفييتي، وكان للجماعات الأصولية الدينية الدور الأبرز في استثمار هذا الفراغ لصالحهم، وتمكنوا من التأثير في حركة العلاقات الدولية، وقاموا ببناء نموذج بديل يقوم على أساس تطورات جهادية تكفيرية تستخدم في صراعات مع الدول الكبرى أو الدول العربية، وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية في فرض السيطرة على دول المنطقة العربية، وكانت البداية في ما سُمّي "بحرب تحرير الكويت" في العام 1991، وكذلك التدخل في الصومال والخليج العربي (علوي، 2015).

تميزت هذه الفترة بالحضور العسكري في المنطقة العربية، وتحديدًا الخليج العربي، وكذلك الحضور السياسي في عملية السلام، وبقيت السياسة الخارجية الأمريكية وفيّة لمبدأ منع أي تغييرات (جيوسياسية) مهمة في المنطقة، أو ظهور أي قوة على صعيد الشرق الأوسط أو العالم.

إن هذه المرحلة حددت مسارها بإعادة رسم الخرائط وتغيير الأنظمة، ففي العام 1991م، تم تحطيم القوة العراقية، لكن الخشية من سلسلة احتجاجات عربيّة، وبدواعي الاستقرار في المنطقة قضت إلى عدم إسقاط النظام العراقي وقتها، وهدفت حرب الخليج إلى القضاء على أي احتمال لبروز قطب إقليمي، وكذلك فرض حضور مباشر للولايات المتحدة الأمريكية، دون التورط في تغيير عميق في النظام الشرق الأوسطي أي من الأنظمة الحاكمة فيه (صالح، 2005).

2- الاتجاه الثاني "اتجاه الانعزاليين": في رؤية السياسة الخارجية الجديدة وما ينبغي أن تكون عليه في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، واعتقد أصحاب هذا التيار أن بزوال خطر الاتحاد السوفيتي والفكر الشيوعي فرصة مناسبة لزوال خطر الحرب النووية التي كانت تخشاها الولايات المتحدة الأمريكية، وبذلك زال الاستنزاف العسكري والاقتصادي لمقدرات الولايات المتحدة الأمريكية مما يفرض على الإدارة الأمريكية انتهاز سياسة العزلة والابتعاد عن المشاكل العالمية والانتباه للاقتصاد الأمريكي الذي أنهكته الحرب الباردة وطول مدتها (الياسين، 2001: 36-37).

3- الاتجاه الثالث "اتجاه الانتقائيين": سُمي باتجاه "الانتقائيين"، لأنه جمع ما بين المثاليين والانعزاليين، وارتكز على ضرورة قيام الولايات المتحدة الأمريكية بالتركيز على البعد الاقتصادي والبعد العسكري في المناطق المهمة والحيوية التي تخدم المصالح الأمريكية مثل: منطقة الخليج العربي، وأنصار هذا الفكر يزورون أن بسبب ما تعانيه الولايات المتحدة الأمريكية من اضطرابات اقتصادية يتطلب عليها عدم القيام بدور الشرطي الأوحده في العالم (دور الشمولية غير مطلوب)؛ بل يجب أن يكون الدور الأمريكي مركزاً على مناطق بذاتها، وهي ذات اهتمام ومصالح أمريكية (العزاوي، 2000 : 1).

ومن أخطر ما يروج له (الانتقائيون) هو فكرة "إذا اقتضى للعالم أن يكون بلا قيادة أمريكية، فإنه سيكون في ذلك عواقب وخيمة على المصالح الأمريكية، لذا فلا مفر من أن يتم بناء عالم على النمط الأمريكي" (Madeleine، 1993 : 668-670).

وبناءً على ما سبق، أصبح هناك صياغة جديدة للاستراتيجية الكونية بمنطلقات فكرية جديدة تسعى الإدارة الأمريكية لتحقيقها في حقبة زمنية جديدة، لم تعد تعنتي الولايات المتحدة الأمريكية بحروب الوكالة، وليس أدلّ على ذلك إلا إصرار الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج بوش الأب" على إلزام الكيان (الإسرائيلي) على عدم الرد على الصواريخ العراقية التي ضربت العمق الإسرائيلي (لأول مرة من دولة عربية) مع بدء حرب الخليج الثانية عام 1991، فألزم الرئيس بوش الكيان الإسرائيلي بعدم الرد (بن عائشة، 2014).

كانت قوة العراق تشكل تهديداً للمصالح الأمريكية، فضلاً عن تهديدها لأمن (إسرائيل) (تلحمي، 1997: 12).

أقدم العراق على عمل فردي تمثل في غزوه للكويت بعملية عسكرية سُميت باسم (عملية النداء)، ليقف بصفة فعلية في جهة المصالح الأمريكية، حيث أدركت الولايات المتحدة حجمَ الخطر من الهيمنة العراقية على الكويت والتي قد تتيح للعراق الهيمنة الإقليمية، وهذا ما لا تقبله الولايات المتحدة الأمريكية، وبحكم تفرد الولايات المتحدة بالقطبية في العالم وضخامة الإمكانيات العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية، والتي يمكنها من استخدامها في وجهة أي دولة في العالم، كانت هذه الإمكانيات مسخرةً في وجه العراق، وأظهرت الحزمَ والتشدد والرفض لما قام به العراق، وأبدت نيّتها لضرب العراق، وبالفعل نفذت الولايات المتحدة ما كانت تخطط له في حرب عسكرية استمرت 42 يوماً شملت كلَّ العمق العراقي، بما فيه من مؤسسات إنتاجية أو حكومية أو تعليمية، وجميع المرافق المهمة في الدولة (باسماعيل، 2012: 293).

ربما ظاهر الأمر أن الحرب انتهت بحكم أن حرب الخليج الثانية انتهت، لكن بدأت حرب من نوع آخر، وهي الحرب الاقتصادية، لقد صرّح بذلك (مارتن أنديك Martin Indik) مدير عام شؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا في مجلس الأمن القومي الأمريكي (سابقاً) - وصاحب نظرية "الاحتواء المزدوج" لكل من إيران والعراق - في خطاب له أمام معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى: "أن سياسة الرئيس "بيل كلينتون" في الخليج تقوم على مبدأ "الاحتواء المزدوج" للعراق وإيران، وذلك بواسطة سياسة العقوبات الدولية والخطر الاقتصادي الشامل؛ انطلاقاً من القرار الأممي الرقم (661) سنة 1990، حيث يُمنع استيراد أيّ من السلع والمنتجات التي يكون مصدرها العراق" (المرجع السابق).

لقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية تخشى من الهيمنة العربيّة على النفط التي تؤهل دول المنطقة للحكم الشامل، وهذا ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل العسكري في منطقة الخليج العربيّ، وبالتالي بات النفط العربيّ خارج دائرة الهيمنة العربيّة؛ بل وخارج دائرة القرار العربيّ (المرجع السابق).

أرادت الولايات المتحدة الأمريكية تصحيح شكل علاقتها مع حلفائها، بما فيهم الأوروبيين، جراء افتعالها لأزمة العراق من خلال إظهار تفردتها بالقرارات الدولية.

لم تعدّ الولايات المتحدة الأمريكية تحتاج أن يكون هناك قوة إقليمية كبرى كما كانت تريد خلال فترة الحرب الباردة، ولم تقبل أيضاً وجود أنظمة سياسية قوية، بل إن الأنظمة العربيّة طالتها نار زعزعة أمنها وسلامتها، وأعاد لنا "كولن باول" بتصريحاته (حول إعادة تشكيل السياسية الخارجية لمنطقة الخليج العربيّ والشرق الأوسط، بعد الانتهاء من الحرب على العراق)، ذكريات

ما صرّح به مستشار الرئيس الأمريكي "نيكسون" ووزير خارجيته "هنري كسينجر" من أن نتائج حرب أكتوبر عام 1973 قد أثبتت، أن (إسرائيل) هي القوة العسكرية الرئيسية في الشرق الأوسط، وأنها العصا الرادعة، وأنه يتطلع إلى اليوم التي تصبح فيه (إسرائيل) أكبر قوة إقليمية على صعيد المنطقة العربيّة، وبحكم عدم مقدرة إسرائيل على التمدد ديموغرافياً، فأصبح لزاماً عليها تعميم وتعميق حالة التجزئة والتشرد، وعدم السماح للوحدات القطرية العربيّة بأي تقدم، بذلك يسهل على الولايات المتحدة الأمريكية التحكم في منابع النفط وتحقيق مصالحها الإستراتيجية في المنطقة العربيّة (باسماعيل، 2012: 290).

من خلال ما سبق يتضح لنا أن، الإستراتيجية الأمريكية منذ مطلع التسعينيات في المنطقة العربيّة، وتحديدًا منطقة الخليج العربيّ، تميزت بما يلي: (وادي، 2013: 34)

1. القضاء على القدرات العسكرية للدول التي تسعى لتحقيق هيمنة إقليمية في المنطقة العربيّة، وهذا ما حدث في الحرب على العراق.

2. مساندة الدول الموالية للسياسة الأمريكية، مثل: الكويت، وكذلك الدول المحورية التي تصفها الولايات المتحدة بالاعتدال، مثل: السعودية ومصر.

3. إدارة الصراع العربيّ - الإسرائيلي بما يعود بالنفع على (إسرائيل) ويحقق أكبر قدر من المصالح الأمريكية، ومن خلال هذه الفلسفة تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من طرح الحلول التي تريدها، والتي تحقق لها استثماراً واستغلالاً أكبر لمقدرات الوطن العربيّ.

4. تعميم قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان (الغربية) على جميع دول المنطقة العربيّة عبر منظمات غير الحكومية.

5. تعميق التجزئة للأقطار العربيّة والتعامل بسياسات منفردة ومختلفة مع كل قطر على انفراد.

وعلى صعيد الحالة الفلسطينية، فإن عملية التسوية التي انطلقت مجدداً بعد مؤتمر مدريد عام 1991 تفسر رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في فرض سيطرتها على منابع النفط في الخليج العربيّ، وتفسر أيضاً سعيها لحماية إسرائيل، لذلك كان دور الولايات المتحدة هو حشد الدعم الاقتصادي من الدول المتقدمة، مثل: أوروبا واليابان، لتقديم المعونات للشعب الفلسطيني بحكم تقدم عملية التسوية مع إسرائيل (عامر، 2014).

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية فرضت حالة من الهلع وهاجساً كبيراً في أنظمة الحكم العربية بعد ما قامت به من حربها على العراق، فأصبح في الفكر العربي نموذجاً تراه الأنظمة العربية واقعاً عملياً إذا ما التزمت بسياسة الولايات المتحدة الأمريكية، ومن هنا أصبح لسياسة التكيف الإذعاني مكانةً لدى صانع القرار العربي.

ومن هنا، أصبحت الحكومات العربية متهيئةً للتسوية التي تريدها الولايات المتحدة، فمثلاً "ليبيا" غيرت موقفها وسلوكها بالكامل واستجابت للمطالب الأمريكية، وأصبحت تريد التهدئة مع الجانب الأمريكي، فقامت بتفكيك برنامجها النووي في ديسمبر 2003 بدون أي مقابل (سرور، 2006).

ولم تعد فكرة وجود الكيان الإسرائيلي في المنطقة العربية فكرةً غريبة، بل أصبحت فكرةً واقعة الحدوث ومقبولة، وقسمت المنطقة العربية إلى دول الطوق، وهي: (مصر، الأردن، سورية، لبنان)، والدول غير المعنية بالنزاع، وهذا ما أضعف المواقف العربية، وجعل لبعض الدول مدخلاً للتطبيع (عامر، 2014).

المبحث الثالث

الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وحتى تصريحات كونداليزا رايس بـ "الفوضى الخلاقة"

جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 لتهيئ الفرصة للولايات المتحدة الأمريكية لشنّ حرب واسعة النطاق تحت ذريعة ما أسمته "الإرهاب"، ضمن مفهوم إستراتيجي جديد للأمن القومي الأمريكي، معتبرةً أن الإرهاب عدوّاً جديداً، وارتبط هذا المفهوم بالمنطقة العربيّة برمتها (حميد، 2003 : 35).

ولأول مرة تتذوق الولايات المتحدة الأمريكية مرارة الهزيمة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، مما زاد من العزلة الأمريكية على الساحة الدولية، بعدما انحسرت موجة التعاطف العارم مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحدث مباشرة (أباه، 2004: 25).

وعلى إثر تداعيات أحداث 11 سبتمبر ظهر تحوّل في الفكر الإستراتيجي الأمريكي، وتحديداً، فيما يتعلق بحماية أمنها القومي، ويبرز هذا التحول - والذي عبّرت عنه "إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي" التي أعلنها الرئيس بوش في أيلول 2002- في فلسفة الولايات المتحدة لمواجهة التهديدات التي تستهدفها، والذي تجسد في انتقال التفكير من مفهوم الردع والاحتواء في مواجهة التهديدات إلى مفهوم العمل الوقائي، وتبني مبدأ الضربات الاستباقية كوسيلة أساسية للدفاع عن النفس، وهو ما يقود إلى عدم الانتظار حتى وقوع الخطر؛ بل المبادرة إلى القيام باتخاذ خطوات مبكرة ومفاجئة ضد دولة أو جماعات، لمنعها من استهداف مصالحها في العالم، أو امتلاكها أسلحة دمار شامل، والتصدي لها بطرق عسكرية، أو بطرق أخرى؛ كالاقتال والمصادرة والإجراءات الدبلوماسية والمالية (5: 2002, National Security Strategy).

وانطلقت رؤية الولايات المتحدة إلى التحول في المفهوم التقليدي لأمنها القومي، من تغيير طبيعة العدوّ وتهديداته، والذي يزيد من ذلك اتساع دائرة التهديدات، التي يؤشر إليها امتلاك عدد من الدول للأسلحة النووية، واقترب دول وجماعات أخرى من الحصول على أسلحة دمار شامل، وتهديد جماعات "أصولية" بتنفيذ هجمات ضد أهداف أمريكية (قاسم، 2004: 18-19).

وهنا جاءت عملية تدويل "الحرب على الإرهاب"، والمزج بين الحرب الوقائية والإرهاب، وجعل إنفاذ المجتمع الدولي مهمة تفوقها الولايات المتحدة، لتدخل في صلب الدبلوماسية الأمريكية.

وفقاً لذلك فرضت الولايات المتحدة على العالم اتجاهين جديدين؛ فمن ناحية تعطي نفسها حق الدفاع الشرعي الوقائي والذي بمقتضاه تتصرف بشكل فردي ووقائي للحيلولة دون حدوث هجمات تستهدفها، أما الناحية الأخرى فهي التدخل المشترك الذي تبديه الولايات المتحدة بالتعاون مع المجتمع الدولي في سبيل منظومة الأمن العالمي، حيث أصبحت هذه الصيغة - والتي حددها الرئيس بوش في خطابه عقب أحداث 11 سبتمبر حين وضع خيار التعاون مع الولايات المتحدة أو الاصطفاف مع الإرهاب- تتحكم بمستوى العلاقات مع الدول الأخرى، ودرجة التعاون الاقتصادي، ومحددة لمصير المساعدات، وفرضت على الدول الأخرى السير في مسار السياسة الخارجية الأمريكية (B.B.C,2001).

هذا، ولقد أعادت أحداث 11 سبتمبر 2001 إلى تيار المحافظين فكرة نشر الديمقراطية، فقدّموا أطروحاتٍ نظريةً لمواجهة "الإرهاب"، وكان من بين من قدم هذه الأطروحات "ناتان شارانسكي Natan Sharansky"¹ وزير الهجرة الإسرائيلي "اليمني المحافظ" في الولايات المتحدة، وقد تناولت أطروحته جوانبَ مهمةً رئيسية، أهمّها: مسألة الديمقراطية وتغيير أنظمة الحكم في المنطقة العربية (شليبي، 2003 : 77-78). ولقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعزيز تواجدها في المنطقة العربية والعالم الإسلامي بالاعتماد على أدوات جديدة؛ سعياً لتغيير الخارطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما يحقق المصالح الأمريكية العليا، فرسمت استراتيجيتها الأمنية القومية للقضاء على مُعارضيه، ونادت الولايات المتحدة بالعودة إلى صنفين: معسكر الخير تحت قيادتها ومعسكر الشر من (لا يقف معها)، وتعاملت على أساس أن أصل الإرهاب هو العرب والمسلمون (سرور، 2007: 109-110).

وكانت الخطوة الأولى في إعادة ترتيب المنطقة العربية من وجهة نظر الرئيس الأمريكي "جورج دبليو بوش" عندما أعلن عن عملية إصلاح سياسي في الشرق الأوسط، وخاصة في المنطقة العربية هي ما أقدمت عليه الولايات المتحدة من احتلال للعراق في 9 ابريل عام 2003، وبعدها قدّم الرئيس بوش وثيقة الشرق الأوسط الكبير التي احتوت على إعلان حرب ديمقراطية ضد الاستبداد والظلم، لنشر الديمقراطية والحرية الذي يحقق (حسب زعمه) للشعوب العربية حقوقه السياسية والاقتصادية (الكتبي، 2014).

¹ وُلد في أوكرانيا وهو رئيس حزب إسرائيل بعالياه ووزير الصناعة والتجارة في حكومة نتنياهو 2009، وهو أحد منظري الفوضى المنظمة (المسيري، عبد الوهاب، اليهود واليهودية والصهيونية)

وفي السياق ذاته صرّح الرئيس الأمريكي (جورج بوش الابن) في خطاب له بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أن: "الأنظمة الديكتاتورية التي تسيطر على الحياة السياسية في بلدها تمنع تطور المعارضة المسؤولة، وإنّ الحكم التسلطي لا يمثل موجة المستقبل" (مراد، 2009 : 371).

وفي نفس السياق، لعبت اللوبيات اليهودية و(إسرائيل) دوراً كبيراً عن طريق مراكز البحوث والدراسات اليهودية الأمريكية والإسرائيلية وعن طريق رؤساء الولايات المتحدة (ريغان وكلنتون وبوش الابن وأوباما) في السيطرة على منابع الفكر والتخطيط الاستراتيجي الأمريكي والنخب الأمريكية، وتسعى لخلق جيل جديد من الأمريكيين اليهود عالي الثقافة والتدريب والإخلاص لإسرائيل للدفاع عنها، ومن أشهر مراكز الأبحاث المؤثرة في القرار الأمريكي مركز "بروكينغز"، "معهد واشنطن لسياسية الشرق الأدنى WINEP"، و "معهد أميركان انتربرايز انستيتيوت" و "ميدل إيست فوروم MEF"، و "مؤسسة راند"، و "مؤسسة كارنيغي"، و "معهد هدسون"، وكذلك أشهر مراكز التفكير التابعة لجامعات أميركية مثل: هوفر إنستيتيوشن" الملحق بجامعة ستانفورد، و "مركز بلفير للعلوم والشؤون الدولية"، و "مركز التنمية الدولي" التابعان كلاهما لجامعة هارفرد، و "مركز الشرق الأوسط" في جامعة جون هوبكنز، كان لهذه المراكز الدور لأن تتبنى الولايات المتحدة المخططات الصهيونية في إعلان الحرب على الإسلام وتدمير العراق وليبيا، وسورية وحركات المقاومة، وتتبنى المشاريع والمخططات والمواقف الإسرائيلية مهما كانت وحشية وهمجية ومنافية للعهود والمواثيق الدولية، ووصلت وحشية ووقاحة إدارة (بوش الابن) حدّاً وصفت فيه حرب الإبادة التي شنها "شارون" على الشعب الفلسطيني بالدفاع عن النفس، وحالت دون توفير الحماية الدولية للفلسطينيين، وكذلك سيطرت اللوبيات اليهودية على الأصوليين المسيحيين، وبالتعاون معهم سيطروا على صناعات القرار الأمريكي في البلدان العربية والإسلامية، وجعلوا الولايات المتحدة الأمريكية تتبنى المخططات والمواقف الإسرائيلية (حسين، 2014).

كما توصلت الولايات المتحدة الأمريكية إلى قناعة مفادها: أنه لا يمكن تحقيق مطالبها من القضاء على الإرهاب وفرض تسوية للصراع العربي - الإسرائيلي دون أن تحدث تغيرات أساسية في جوهر التركيبة الداخلية للأنظمة العربية وإسقاط بعضها بالقوة العسكرية، كما حصل مع نظام العراق في عهد الرئيس صدام حسين عام 2003، وكذلك إصلاح ثقافي فكري وإصلاح الدين الإسلامي، ودمج الشرق الأوسط ضمن التحالف الاستراتيجي التي تقودها

الولايات المتحدة مثل، الحلف الأطلسي، والشرق الأوسط الكبير وغيرها (أباه، 2004: 102-103).

واتضح أن الحرب العالمية المعلنة ضد "الإرهاب" ما هي إلا واجهة تخفي حرباً شرسة جسدت مقولة (صموئيل هنتغتون) حول صراع الحضارات، والتي تقول: "إن هناك عدواً أساسياً للغرب يتمثل في الإسلام والمسلمين بشكل عام والعرب بشكل خاص، حيث توجد منابع النفط وإسرائيل" (حسين، 2014).

لهذا سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى بناء الحريات في المنطقة العربية على حساب أن تكون الأسواق العربية مفتوحة، وبما يحقق ضمان أمن إسرائيل وتفوقها العسكري في المنطقة، وبما يسمح من تعزيز للقوات الأمريكية وتواجدها في المنطقة مستغلة "الضعف الأوروبي ودوره في المنطقة (أباه، 2004 : 102-103).

وهنا إرتأت الدراسة استعراض دور المحافظين الجدد في صياغة وتنفيذ الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

1- المحافظون الجدد:

يُعتبر المحافظون الجدد مجموعة سياسية ذات توجهات فكرية أمريكية، وتميل إلى اليمين المسيحي المتطرف، وتُنظر للهيمنة الأمريكية في "العالم الجديد"، مؤسسة هذه النظرية على القوة الأمريكية المتعاضمة في الشرق الأوسط . ولقد نشأت هذه المجموعات على أيدي مجموعة من أعضاء انشقوا عن الحزب الديمقراطي، رافضين لسياسة اعتبروها لينة مع الاتحاد السوفيتي، والتحقوا بالحزب الجمهوري، ورحبت بهم حكومة (رونالد ريغان) في أواخر السبعينيات ومطلع الثمانينيات، والتحق بعضهم بمناصب متفذة في تلك الإدارة. (موقع ساسه بوست، 2016)، وعرفوا في بداية الأمر باسم "ديمقراطيو ريغان" Reagan's Democrats (عبد العال، 2007).

ولقد تعاضم نفوذ تيار المحافظين الجدد خلال فترة ولاية الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش الابن"، من خلال شغلهم مناصب فاعلة في صناعة القرار الأمريكي، وإحكام سيطرتهم على دوائر الحكم كافة، والذي كان على رأس هذه المجموعة "ديك تشيني" نائب الرئيس الأمريكي، و"دونالد رامسفيلد"، وزير الدفاع الأمريكي السابق، و"كونداليزا رايس" وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية السابقة. في حين أن هذه المجموعة سعت لمدّ أواصر نفوذها خلال ولاية

"أوباما" بدعم المجموعات المُنتسبة لهم، لكن هذه النفوذ خفّت خلال ولاية "أوباما" في صناع القرار الأمريكي، مكتفيةً بسيطرتها على بعض المنابر الإعلامية، وتسويق أفكارها. (موقع ساسه بوست).

ويميل المحافظون الجدد للاعتقاد بأن ما يصب في مصلحة إسرائيل يصب في مصلحة الولايات المتحدة، والعكس صحيح، وهذا هو السبب في أنهم لا يرون أي تناقض ما بين ارتباطهم بإسرائيل وولائهم للولايات المتحدة (المرجع السابق).

ويعتقد المحافظون الجدد أن العالم الإسلامي عموماً، والشرق الأوسط خصوصاً، هما نقطة انطلاق أمريكا في سياستها لإعادة بناء النظام العالمي الجديد؛ إذ يربط المحافظين الجدد بين النازية، والشيوعية، والحركات الإسلامية، وهو ما تجلّى في خطب جورج بوش الابن، حين يربط بشكل تعسفي ومجرد بين (هتلر ولينين) وحماس وحزب الله وما يصفه بـ (الإسلام الفاشي) في حزمة واحدة، كما أن "الفوضى الخلاقة" تمثل نظرية المحافظين الجدد في التعامل مع العالم من حولهم، إذ تعني الفكرة باختصار: "إغراق الجماهير بالفوضى كيّ تتمكن الصفوة من ضمان استقرار وضعها". ويذكر المتخصّصون بفكر (ليو شتراوس) - أحد أساطين المحافظين الجدد وفيلسوفهم: "بأن السلطة الحقيقية لا يمكن ممارستها إذا ما بقي المرء في حالة ثبات، أو حافظ على الوضع الراهن، بل على العكس، ينبغي العمل على تدمير كل أشكال المقاومة".

وهي أيضاً فكرة تحويل مناطق واسعة من العالم إلى مناطق غير مأهولة، فبالنسبة لمنظري "الفوضى الخلاقة" يجب سفك الدماء من أجل الوصول إلى نظام جديد في المناطق الغنية بالثروات (عبد العال، 2007).

كما وامتدت سيطرة اللُوبي الصهيوني على القرار السياسي والاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية والذي من خلاله تمكن من السيطرة على الرأي العام، هذا النفوذ أثر إلى حدّ كبير في مجرى الانتخابات الأمريكية، حيث يُسهم أغنياء اليهود بسخاء في الحملات الانتخابية، مما يُولد قناعة لدى أغلب المسؤولين في السياسة الأمريكية، أن وجود إسرائيل مصلحة أمريكية في الشرق الأوسط وهذا ما قاله الرئيس الأسبق رونالد ريغان في حملته الانتخابية عام 1980: "إن إسرائيل هي البلد الوحيد القادر على مساعدة أمريكا على الصعيد الاستراتيجي، إنه لدى إسرائيل العزيمة والتنامي القومي والمقدرة التكنولوجية والعسكرية للوقوف إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية كصديق وحليف يمكن الوثوق به" (تيشوري، 2005: 60).

2- عقيدة "جورج دبليو بوش" والضربة الاستباقية:

اتسمت السياسة الخارجية الأمريكية بغطرسة القوة وشن الحروب الاستباقية العدوانية والاحتلال، وإذلال الشعوب وتدمير منجزاتها، ونهب ثرواتها، بذريعة الحرية ونشر الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والحفاظ على السلم، والأمن الدوليين، فمنذ تأسيس الولايات المتحدة أشعلت (243) حرباً، منها: 82 حرباً بعد الحرب العالمية الثانية (حسين، 2014) فبذريعة امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل وعلاقته مع تنظيم القاعدة وتحريره من قيادته المستبدة وتغيير نظامه ومنظومة القيم والاتجاهات السياسية والثقافية ونشر الديمقراطية فيه ورسم خريطة الشرق الأوسط الجديد من خلال بوابة الحرب على الإرهاب، دمّرت الولايات المتحدة العراق ومنجزاته وحضارته، ونهبت أمواله. ومارست الإبادة الجماعية بحق شعبه في الفلوجة وغيرها، وهيمنت على نفطه وأسواقه. وفعلت ذلك في ليبيا وسورية وغيرها (المرجع السابق).

لا يبدو أن السياسة الأميركية تميز في سلوكها بين مفهومي العقيدة والإستراتيجية، فأحياناً تُطلق عقيدة ما، وحيناً آخر إستراتيجية تظهر فيهما موقفها السياسي والعسكري والاقتصادي من مسألة ما، وقد درجت العادة أن تكون العقيدة مرتبطة مباشرة بالشق العسكري، بمعنى آخر، ارتباط الدين بالقوة العسكرية.

ويرى (ستيفن مانسفيلد Stephen Mansfield)¹ أن عقيدة بوش أثرت على سياسته الخارجية خاصة فيما يتعلق بسياسة بلاده تجاه إسرائيل، ويشير مانسفيلد إلى انقسام اليمين المتدين الأمريكي بخصوص سياسة الولايات المتحدة الأمريكية نحو إسرائيل، إذ ترى فئات منهم أن إسرائيل الحالية لا تعبر عن إسرائيل التي وردت في العهد القديم، بينما يرى آخرون، أن إسرائيل الحالية هي وريثة إسرائيل القديمة، والتي هي أرض الميعاد التي تمتد من الفرات إلى البحر المتوسط ومن سيناء إلى جنوب لبنان (بيومي، 2004).

ويقول ستيفن مانسفيلد: "إن فكرة ترشيح (جورج دبليو بوش) لنفسه للرئاسة جاءت أول مرة خلال حضوره صلاة بإحدى كنائس تكساس"، وكان القس (مارك كرايج) يتحدث - في تلك الصلاة - الله له لقيادة الناس"، في حين أن الناس في أشد الاشتياق لقيادة تمتلك رؤية وشجاعة أخلاقية. ويقول "بوش": "خلال الصلاة شعرت بأن الدعوة كانت موجهة لي"، وذلك قبل أن تلتفت إليه أمه

¹ من مواليد عام 1958، ولد في مدينة كولومبوس - جورجيا، والده ضابط في الجيش الأمريكي، يعد ستيفن من الجمهوريين المحافظين، صاحب فكر مؤثر، له العديد من المؤلفات التي تحدثت على نطاق واسع عن الرجال، والقيادة، وقوة التراث، والقوى التي تشكل الثقافة الحديثة. من ضمنها كتابه "عقيدة جورج دبليو بوش"، واشنطن بوست الأمريكية
www.washingtonpost.com

الجالسة بجواره وتقول له: إن القيس كان يتحدث لك"، وبعد فترة قصيرة اتصل (جورج دبليو) بالقيس (جيمس روبيسون) وقال له: "لقد سمعت الدعوة، أعتقد أن الله يريدني أن أرشح نفسي للرئاسة" (المرجع السابق).

ولقد عبر الرئيس (بوش) عن استراتيجيته من خلال الخطاب الذي ألقاه في (ويست بوينت) الذي عرض به الخطوط العريضة للاستراتيجية المستقبلية التي ستعتمدها الولايات المتحدة الأمريكية، لدرء خطر الإرهاب عنها، فقد أعلن موت المفاهيم القديمة القائمة على الردع والاحتواء، فأعداء أمس أصبحوا أصدقاء اليوم، والصورة الجيوإستراتيجية قد تبدلت جذرياً، كما أن المعاهدات التي كانت ترعى النظام العالمي السابق لم تعد قائمة، حتى إنها لم تعد صالحة للوقت الحالي. باختصار يمكن اعتبار خطاب ويست بوينت وما تبعه من تصريحات وكأنها العملية التأسيسية العامودية العملية لعقيدة (بوش الابن) (حنا، 2004).

ورد في الخطاب الأمور الآتية: (حنا، المرجع السابق)

- تحديد دور الولايات المتحدة الجديد، فهي راعية للسلم العالمي، وسوف تفرض الوضوح الأخلاقي بين الخير والشر، وسوف تقيم علاقات تعاون ممتازة مع القوى الكبرى.
 - تعتمد الولايات المتحدة الضربات الوقائية، متفردة في الزمان والمكان اللذين تراهما مناسبين.
 - اعتبر (بوش) أن العقلانية غير متوفرة لدى العدو الجديد، لذلك لا تنفع معه الاستراتيجيات القديمة خاصة الردع، فكيف يمكن ردع من هو مستعد للتضحية بنفسه؟
 - استعداد أميركا لمساعدة أية دولة في محاربة هذا الإرهاب.
- في الوقت نفسه الذي أعلن فيه الرئيس بوش نية أميركا القيام بضربات وقائية، طلب أيضاً من الكونغرس الموافقة على إنشاء وزارة للداخلية مهمتها الأمن الداخلي للولايات المتحدة، وتضم هذه الوزارة حوالي 22 وكالة، يخدم فيها أكثر من 170 ألف موظف، وتبلغ ميزانيتها حوالي 38 مليار دولار (المالك، 2003).

واستكمالاً لهذه المساعي، أعلن الرئيس الأمريكي بوش الابن في العام 2003، أن مشروع الشرق الأوسط الكبير يرسم إلى استراتيجية تحرير الشرق الأوسط وإعادة صياغة خارطة السياسية للدول العربية وتغيير أنظمة الحكم فيها، وأنه يهدف لإصلاح سياسي واقتصادي وثقافي شامل، ويسعى بدوره لنشر الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، ويهدف إلى إحداث تغييرات في 22 دولة في الشرق الأوسط بإصلاحات شاملة، تحقق المصالح الأمريكية، وزيادة

السيطرة على مصادر النفط، وتوفير الأمن لـ(إسرائيل) والحد من ظهور الحركات السياسية المعارضة للفكر الأمريكي، مستغلاً وجود أنظمة ديكتاتورية (آل قطيط، 2012: 37).

إن مبدأ بوش القائم على الحرب الاستباقية والذي يندرج في سياق استراتيجية الأمن القومي، أثار مشكلتين أساسيتين، الأولى ذات طابع قانوني، والأخرى ذات طابع عملي؛ فبالنسبة للمشكلة القانونية، تجاوز (بوش) العُرفَ الدوليَّ الذي وضع شروطاً وضوابطاً لممارسة حق الدفاع عن النفس - أن يكون الخطر واقعاً ووشيكاً - ، وأما بالنسبة للمشكلة العملية التي تطرحها العقيدة الأمريكية الجديدة، فتكمن في مدى فعالية الضربات العسكرية الوقائية، إذ من المشكوك فيه أن تنجح الإدارة الأمريكية عن طريق ضربة أو حرب وقائية في إزالة ما تسمّيه بالخطر "الإرهابي". وهو ما اتضح لها من خلال حربها على أفغانستان والعراق (وساك، 2008).

ويتفق الباحث مع ما ذكره وساك ، إذ أن هذه الأسباب جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تنتهج استراتيجيات تظنها أكثر نجاعة في تحقيق أهدافها ومصالحها بأقل الأثمان الممكنة.

3- مشروع "الشرق الأوسط الكبير" مقدمة "الفوضى الخلاقة":

يهدف المشروع المطروح إلى إعادة صياغة المنطقة جغرافياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً وحضارياً، وإقامة ترتيبات أمنية واقتصادية إقليمية، لخدمة الأهداف والمصالح الأمريكية الإسرائيلية في المنطقة. جرى ويجري رسم الخريطة الجديدة في مراكز البحث العلمي في (إسرائيل) والولايات المتحدة الأمريكية، وتبناها الرئيس الأمريكي (بوش الابن) ووزير خارجيته الجنرال (كولن باول) وأعلننا عن عزم الولايات المتحدة الأمريكية رسم خريطة جديدة لمنطقة الشرق الأوسط، بدأت بعض تفاصيل هذا المشروع تطرح في العنن عندما أطلق الرئيس الأميركي (جورج بوش) تعبير "الشرق الأوسط الكبير" في خطابه أمام الأمم المتحدة في 21 سبتمبر/أيلول 2004، بعد ما يقارب عاماً من احتلال العراق (خلاصي، 2014: 8-15).

في حين أن تقريراً مخابراتياً ورد في نشرة فورين ريبورت (أكتوبر 2001) أفاد، أن من بين المصالح الأمنية الأمريكية في المنطقة، إعادة رسم الخريطة السياسية الجديدة للمنطقة التي تشتعل بالصراعات الإقليمية والدولية وفقاً للتخطيط الأمريكي، والمحافظة على التفوق العسكري الإسرائيلي وخلق كيانات صغيرة في المنطقة للحفاظ على ذلك التفوق، ومن ثم تأمين تدفق البترول من الخليج العربي وبحر قزوين إلى الغرب بالمعدلات والأسعار الملائمة له، وتأمين خطوط المواصلات البحرية العالمية بما يخدم حرية التجارة الدولية بلا قيود، وتدفق الصادرات الأمريكية والأوروبية وفي مقدمتها السلاح إلى الدول العربية ودول جنوب آسيا، وحسب تقرير

المجلة، فإن هناك فريقاً أمريكياً من كبار المخططين السياسيين يدرس أحوال الدول العربية وذلك بهدف تفكيك دول المنطقة وإعادة تركيبها من جديد؛ بل إن بعض الدول ستظهر في المنطقة وسيختفي بعضها الآخر، ويرى المخططون الأمريكيون أنه بالإمكان تفتيت دول المنطقة وإعادة تركيبها كما حدث من قبل عام 1916، لدى إبرام فرنسا وبريطانيا الاتفاق الشهير المسمى آنذاك "سايكس بيكو".

وفي ظل مشروع الشرق الأوسط الكبير تفكر الولايات المتحدة في إعادة تقييم علاقاتها وتحالفاتها بدول المنطقة، وفي تغيير الحلفاء القدامى لصالح حلفاء جدد قد تمكنهم من خدمة مصالحها في المنطقة بشكل أفضل من الحلفاء القدامى الذين تم استهلاكهم وحن الوقت لتغييرهم (حمادة، 2003: 13).

مما يؤثر على طبيعة العلاقات بين الأنظمة العربية وانعكاسها على القضايا العربية، عملت الولايات المتحدة على خلق بيئة إقليمية مؤاتية لمصالحها وغير مناهضة لسياساتها، وذلك بالعمل على تكريس الفرقة بين دولها وبين قواها، وفي داخل مجتمعاتها (عبد الرحمن، 2010: 164).

ويرى الباحث، أن التوجهات الأميركية لإنشاء مشروع الشرق الأوسط الكبير تنطوي تحت الرؤية الأميركية التي تعتبرها ملحة لأمنها القومي ومصالحها الإستراتيجية، وتنطلق من خلال العمل على تغيير الواقع السياسي للنظم السياسية القائمة، على عكس المرحلة السابقة التي سعت فيها الإدارات الأميركية إلى استقرار الواقع السياسي في المنطقة، وأن هذا المشروع يجري تصميمه خارج المنطقة، وسيفرض عليها إعادة صياغة المنطقة، انطلاقاً من ميزان القوى والواقع الجديد، وحسب أسس جديدة تخدم المصالح الأمريكية والصهيونية في المنطقة وفي العالم، فالواقع الحالي بأبعاده العربية والإقليمية والدولية يشكل فرصة ملائمة لرسم الخريطة الجديدة، والأسوأ من خريطة سايكس-بيكو عبر تجزئة المجزء وتفتيت المفتت.

إن "المشروع الإصلاحي" الذي نادى به الرئيس بوش خلال حقبة الرئاسة، عانى من صعوبات كثيرة، ليس أقلها حالة النفور التي كانت ظاهرة في أوساط المجتمعات العربية، والتي كانت عائقاً جوهرياً سيواجه الإدارة الأمريكية في تنفيذ مشروعها الإصلاحي الذي يحمل بُعدين أساسيين، وهما: الإصلاح الديني والثقافي، والبعد الآخر: الإصلاح السياسي الداخلي والإقليمي (آل قطيط، 2012: 103).

1- الإصلاح الديني والثقافي:

شكّلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر للولايات المتحدة تحديداً كبيراً، واعتبرت أن من أهم العوامل التي دفعت التنظيمات التي قامت بهذه الأحداث "الإرهابية" كما تعتقد هو "الدين"، وبذلك أصبحت تنادي بالإصلاح الديني وإصلاح "الإسلام" بناء على قراءة، أن كل من أصاب الولايات المتحدة من أعمال إرهابية هو نتاج الكراهية والتحريض الذي يمثل الدين الإسلامي أبرز الدوافع لهذه الثقافة.

واستغلت الإدارة الأمريكية أحداث الحادي عشر من سبتمبر في تعميم الإدانة على العالم الإسلامي والعربي، بدلاً من أن تقتصرها في الجماعات المتطرفة، فأصبح هناك لا مجال للتفريق (عبد السلام، 2003: 103).

ومن الواضح أن الخطابات الصادرة عن الإدارة الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، قد هيمن عليها مصطلح "الإصلاح الديني"، باعتبار أن ما حدث هو صدمة حضارية، ولقد نشطت بشكل كبير الدراسات حول الإسلام بعد تفجيرات واشنطن ونيويورك بالرغم من أن ظاهرة الأصولية الدينية ليس بالجديد في دائرة الاهتمام الأمريكي (أباه، 2004 : 103).

وحسب ما أورده كُتّاب وخبراء أمريكيون يتضح، أن الإصلاح الذي تقصده إدارة الرئيس "بوش" هو تغيير ثقافي بنيوي في كل المجتمعات العربية والإسلامية، وتغيير للقيم والسلوك الاجتماعي لتصبح نموذجاً مستنسخاً للواقع الغربي، ويشير إلى ذلك الخبير الأمريكي (انغلهارت Angel Heart)¹ والخبيرة (بيبا نوريس Pippa Norris)² في مقال لهما في مجلة Foreign Policy (عدد أكتوبر 2003) النسخة العربية بعنوان "الصدام الحقيقي للحضارات" (سليمان، محمد، 2004)، حيث يستند مقالهما على، أن (صمويل هنتغتون Samuel Huntington)³ في أطروحته حول (صدام الحضارات The Clash of Civilizations) قد أصاب نصف الحقيقة، بأن الثقافة باتت أمراً مهماً بالنسبة للشعوب في العالم، وأن السمة الأساسية للصراع العالمي في المرحلة القادمة تكمن في الجانب الثقافي (الشحود، 2007 : 249).

¹ رونالد انغلهارت: أستاذ بقسم العلوم السياسية بجامعة ميتشغان الأمريكية، وهو عالم اجتماع ومفكر أمريكي. هلال علاء الدين، حطب شيماء، من مقررات الدكتوراه نظرية السياسة المقارنة-الدولة، جامعة القاهرة، القاهرة.

² "بيبا نوريس" باحثة أمريكية مختصة بعلم السياسة المقارن وتحاضر في مدرسة جون كيندي من جامعة هارفارد ولها أكثر من أربعين مؤلفاً ترجمت أعمالها إلى 12 لغة عالمية. www.pippanorris.com

³ عالماً سياسياً أمريكياً، بروفيسور في جامعة هارفارد لـ 58 عاماً، ومفكر محافظ، أشتهر بأطروحة صراع الحضارات، والتي جادل فيها بأن صراعات ما بعد الحرب الباردة لن تكون متمحورة حول خلاف أيديولوجيات بين الدول القومية بل بسبب الاختلاف الثقافي والديني بين الحضارات الكبرى في العالم، وهو جدال تمسك به حتى وفاته عام 2008. موقع جامعة هارفارد

www.news.harvard.edu

بتصوري، أن الإصلاح الثقافي الذي نادى به الإدارة الأمريكية هو حرب تستهدف العادات والتقاليد والقيم الدينية والمجتمعية الأصلية التي تربي عليها المواطن العربي، وهو عملية هدم تحت دعوة الإصلاح والحداثة.

وتعزيزاً لما تهدف إليه الإدارة الأمريكية من مفهومها للإصلاح في الوطن العربي نجد أن، الكثير من المسؤولين الأمريكيين وصنّاع القرار في السياسة الأمريكية أطلقوا تصريحات تدلّ على الفكر الذي ينتهجه أولئك المسئولون، فقد قال "السيناتور الديمقراطي الأمريكي" جوزيف ليبرمان، والذي كان مرشحاً لمنصب نائب الرئيس في الانتخابات الرئاسية التي فاز بها بوش الابن: "أنه لا حلّ مع الدول العربية والإسلامية، إلا أن تفرض عليها الولايات المتحدة الأمريكية القيم والنظم والسياسات التي تراها ضرورية" (وادي، 2013: 12).

وفي نفس السياق، يقول الكاتب والمفكر السياسي الأمريكي "مايكل نوفاك" وهو أحد رموز التيار المحافظ الجديد: "إن الإرهاب الإسلامي راجع إلى أسباب عقديّة عميقة تميز الإسلام عن الديانتين، اليهودية والمسيحية"، وطالب المسلمين بإصلاح جذري لدينهم لحل هذه الإشكالات القديمة، والتي تتعلق بحرية الإنسان وسموّ الإله، وطالب أيضاً بلاده بمساعدة المعتدلين من المسلمين على القيام بهذه الإصلاحات الأساسية، واعتبر أن الولايات المتحدة هي الأمانة على الثقافة الغربية (Novak، 2002).

وكذلك قال "جيمس ولوسن" أحد أفراد التيار اليميني المحافظ: "إن مشكلة الإسلام هي في عجزه عن معالجة الخلل بين الدين والحرية"؛ مقارناً في ذلك بين تجربة الحضارة الإسلامية والتجربة الغربية، وطالب المسلمين بإجراء إصلاحات (Mes Wilson، 2002: 23).

وفي نفس المرحلة التي ضجّت بها الوسائل الإعلامية بتصريحات السياسيين والمسؤولين عن ضرورة الإصلاح الديني والثقافي، لوحظ بروز مجموعة من الكُتّاب العرب الذين نادوا بنفس الفكر الذي تريده الإدارة الأمريكية، على سبيل المثال، نجد أن الكاتب الإعلامي عبد الوهاب المؤدّب، بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، أصدر كتاباً بعنوان "مرض الإسلام" يهدف من خلاله إلى تحرير الإسلام من القراءة الأصولية للقرآن والسنة، واعتبر أن هناك من النصوص بحاجة إلى تعديل في الفهم، وأن الكثير من النصوص لابدّ لها بأن تقرأ بمنهج فكري معاصر (المؤدّب، 2002: 9)، كما أن المفكر الجزائريّ -الفرنسي الشهير (محمد أركون) ارتأى أن استعجال الإدارة الأمريكية في طرح الإصلاح الديني والثقافي إلى الزلزال الذي حدث في

11 سبتمبر 2001م، وأن لا بدّ لأي عملية إصلاحية أن يكون الدين أحد ركائز هذه العملية (Avec، 2001).

2. الإصلاح السياسي والانفتاح الديمقراطي:

تسعى القوى العالمية إلى توظيف مفاهيم الديمقراطية لأجل إنتاج المآسي في الكثير من بلدان العالم، فبقدر ما يحمل اسم الديمقراطية من معنّى جميلٍ عن استقرار الشعوب وتطلعاتها للاستقلال والسيادة والتمتع بثروات البلاد بشفافية ونزاهة، إلا أن الوجه الآخر الذي تهدف من خلاله الولايات المتحدة لإحداث تغييرات جوهرية في البلدان المستهدفة والتي تمثل بلدان الدول العربية جزءاً أساسياً من الاستهداف.

وترى الولايات المتحدة الأمريكية أن غياب الحرية (الديمقراطية) من أهم المعوقات التي تحول دون تطور بلدان الشرق الأوسط، وبالتالي فإن الأمر ينعكس بالسلب على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وتعتبر أن غياب الديمقراطية يؤدي إلى زيادة في ظاهرة التطرف والإرهاب والجريمة الدولية، وكذلك الهجرة غير الشرعية للدول الغربية، هذا كلّهُ يفرض على الولايات المتحدة التدخل بكافة المستويات كذريعة لحماية مصالحها، وصياغة شرق أوسط أمريكي يخدم هذه المصالح، لذا فإن ما تنادي به الإدارة الأمريكية من إصلاحات سياسية في المنطقة العربية وفي الشرق الأوسط يتمحور حول ثلاث قضايا حسب الرؤية الأمريكية، وهي: تشجيع الديمقراطية، بناء مجتمع معرفي، إصلاحات هيكلية اقتصادية (شليبي، 2003 : 371).

كما أكد (كولن باول)¹: "إن رؤية الرئيس بوش لعملية الإصلاح الشامل تبدأ من تغيير النظام السياسي السلطوي إلى نظام ديمقراطي يُعَلّي من سيادة القانون، ويمكّن الشعب من المشاركة، ويتيح لأفراده الفرص لاستخدام مواهبهم الإبداعية (سرور، 2007 : 113).

وحذّر الرئيس (بوش) في وقته مما وصفه، بأن الأوضاع الراهنة في منطقة الشرق الأوسط تسودها حالة الظلم وفقدان الأمل واستقرار الديكتاتورية، وأن ذلك يؤدي إلى المزيد من المآسي والبغضاء والعداء، ودعا الحكومات إلى مكافحة الفساد، والعمل على حماية الحقوق لجميع الأفراد، بما فيهم حق المرأة، والمشاركة السياسية وحقوق الأقليات، وكذلك دعا شعوب الشرق الأوسط إلى محاسبة الحكومات (المرجع السابق).

¹ جنرال وسياسي أمريكي، ولد في نيويورك، تولى وزارة الخارجية الأمريكية من يناير 2001 حتى يناير 2005 في الفترة الرئاسية الأولى من عهد الرئيس جورج دبليو بوش الابن. نقلا عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

ولقد برز اتجاه واسع في الدوائر الأمريكية يفسر أن الظاهرة العدائية في الساحة العربية والإسلامية للولايات المتحدة سببها الأنظمة القمعية الاستبدادية في منطقة الشرق الأوسط.

ويذكر وليام كريستول (وهو من رموز التيار المحافظ الجديد) أنه يتعين على الولايات المتحدة مراجعة دائرة تحالفها التقليدي مع الأنظمة التي كانت توصف بالمعتدلة في حين أنها استبدادية الحكم، ويذكر مثلاً المملكة العربية السعودية؛ باعتبار أن خمسة عشر من أصل تسعة عشر مشارك في اعتداءات 11 سبتمبر، وطالب كريستول إجراء إصلاحات جذرية داخلية لتغيير النموذج السعودي، ووجوب اعتماده للمسلك الديمقراطي التعددي، والذي ينبغي تعميمه عربياً وإسلامياً، ويقول: بأن "المهم هو بلورة مقاربة جديدة للشرق الأوسط، وعلينا أن ندرك الثمن الباهظ للاحتفاظ بالأنظمة الدكتاتورية في الخليج" (أباه، 2004 : 126-127).

إن اجماعاً واضحاً ومتزايداً في الدوائر الإستراتيجية الأمريكية على أن الحرب على "الإرهاب"، والتي هي فلسفة العلاقات الدولية بعد أحداث 11 سبتمبر لن تنجح ولن تحقق مبتغاهها دون بلورة مشروع إصلاحيّ للمجتمعات العربية الإسلامية (Ronald, 2002: 115)، لذا يتعين على الولايات المتحدة الضغط بقوة للتحالف مع الشعوب العربية الإسلامية من خلال الإصلاحات الاجتماعية والسياسية الخيرية (Barry, 2002: 85-73).

ومن الجدير ذكره، أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر أتاحت الفرصة لتيار المحافظين الجدد لتنفيذ مخططاتهم التي تمنوا تحقيقها تحت غطاء ما أسموه الإصلاح السياسي، وما بين الحفاظ على الأنظمة الموالية لها وبين الإصلاحات الديمقراطية في الأنظمة كان التحدي الذي واجه الإدارة الأمريكية، التي بدورها مارست ضغوطاً كبيرة على الأنظمة من أجل تقبل فكرة الإصلاح والديمقراطية، وعززت الإدارة الأمريكية ما ترنو إليه في المنطقة العربية بوسائل كثيرة، فاستغلت نفوذها وأذرعها في المنطقة من وسائل إعلامية وكتاب ومفكرين للترويج لنفس الفكرة، وجاء هذا ترجمةً من الإدارة الأمريكية للرؤية الجديدة في المنطقة العربية، ساعد في هذا التدخل غياب المؤسسة في الأنظمة الحاكمة، وكذلك حالة الفساد التي أنهكت هذه الأنظمة، إذ أن ذلك أتاح للولايات المتحدة أن تطالب دول الخليج العربي بضرورة خلق أرضية من الحريات لمواجهة نمو التطرف والعنف، وتحجيم الفكر المناهض للولايات المتحدة الأمريكية، وحرصت بذلك (كونداليزا رايس) قائلةً: "إن الأوضاع السياسية الجامدة تشكل خطورة كبرى على المصالح الأمريكية وعلى الاقتصاد العالمي، ولا بدّ من الإسراع في الإصلاح السياسي والانفتاح الديمقراطي" (سرور، 2007 : 114-115)، وبدورها سارعت معظم دول مجلس التعاون الخليجي إلى تطبيق

الإصلاحات السياسية خشية من الولايات المتحدة الأمريكية، فنرى أن البحرين طرحت مشروع الوفاق الوطني وأقرت الحقوق السياسية والمدنية للرجل والمرأة على حدّ سواء، وظهرت المملكة العربية السعودية بمظهر أن الإصلاحات السياسية لا ينبغي أن تفرض من الخارج، وأن لكل دولة خصوصية سياسية، إلا أنها تماشت مع ما تريده الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الإصلاحات الديمقراطية، مثل: الانتخابات البلدية، ووضعت قطر أول دستور ديمقراطي لها، وأجرت انتخابات بلدية في سياق الإصلاح السياسي، وتظهر دائماً الولايات المتحدة الأمريكية بأنها النموذج الذي يستطيع وضع القواعد والأسس، ومن ثم تجذب الآخرين إلى ما تريد، وهذا ما أسماه (جوزيف ناي Joseph Nye)¹ "بالقوة الرخوة" أو "القوة اللينة" وأن واشنطن تخبّر الناس بدلاً من أن تكرههم على النهج (سرور، 2007: 115-116).

وخلاصة القول، أن ما تنادي به الولايات المتحدة الأمريكية من إصلاحات سياسية وتحقيق للحريات ونشر الديمقراطية يتنافى مع ما تصدره من مواقف تُجاه المنطقة العربية والعالم الإسلامي "ازدواجية المعايير"، إذ أنه لا انسجام بين أفعال الولايات المتحدة من احتلالها للعراق وقبلها أفغانستان ودعمها المطلق للاحتلال الإسرائيلي سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، وإعلان معاداتها للإسلام وجعله في بوتقة واحدة في تصنيفها للإرهاب، كل ذلك يتنافى مع مبادئ الديمقراطية التي تنادي بها الإدارة الأمريكية، وعلى الرغم من انسجام بعض الأنظمة مع الإدارة الأمريكية في نهجها الإصلاحية الزائف، إلا أن شعوب تلك الدول لم تقنعه تلك المطالب التي تتباهى بها الإدارة الأمريكية.

3. الإصلاحات الاقتصادية:

بتاريخ 6 تشرين الثاني 2003 أشار الرئيس الأمريكي (بوش الابن) إلى مشروع الشرق الأوسط الكبير والذي كان تحت اسم (استراتيجية تحرير الشرق الأوسط)، كانت الإصلاحات الاقتصادية إحدى الركائز الأساسية في مشروع الشرق الأوسط الكبير، لذلك أولت الولايات المتحدة اهتماماً كبيراً في الجانب الاقتصادي لوعيتها بأهمية المنطقة، إذ أن حُجّة الإصلاح السياسي الذي نادى به الولايات المتحدة في المنطقة العربية بالرغم من أنها ليست المنطقة الأكثر تخلفاً في العالم

¹ أستاذ العلوم السياسية وعميد سابق لمدرسة جون كينيدي الحكومية في جامعة هارفارد. مؤسس مركز الدراسات الليبرالية الجديدة في العلاقات الدولية. مجلة العرب الدولية، جوزيف ناي يتحدث عن الربيع العربي و السلطة في القرن الحادي والعشرين، 28 يوليو، 2011.

الثالث، فثمة العديد من الأنظمة التي جاءت إلى الحكم بانقلابات عسكرية، إلا أن ما يفسر ذلك هو الأطماع الاقتصادية في هذه المنطقة الغنية وذات الأهمية الإستراتيجية.

كما تحدث الوزير كولن باول قائلاً: "إن تدهور الفرص الاقتصادية تذكّرنا لبلوغ مرحلة اليأس، وإذا اقترن هذا الضعف بالأنظمة السياسية المترمّنة تكون النتيجة مخيفة حقاً". ويشير في هذه المقولة إلى أن، المنطقة العربيّة تعاني من صعوبات اقتصادية وأن ذلك قد يولد الأعمال "الارهابية" (الخالدة، 2008)، وفي تشخيص للواقع العربيّ الاقتصادي الصعب، نشرت جريدة الحياة اللندنية بتاريخ 2004/2/13، نص مشروع الأمريكي في الشرق الأوسط الكبير الذي جاء فيه ما يلي (الخطيب، 2004):

- أن مجموع دخل البلدان العربيّة مجتمعة، هو أقل من دخل أسبانيا لوحدها.
 - أن 40% من العرب البالغين أميون، وتشكل النساء ثلثي العدد.
 - أكثر من 50 مليون من الشباب ستدخل سوق العمل في العام 2010.
 - سيدخل سوق العمل 100 مليون شخص بحلول العام 2020م.
 - يعيش ثلث المنطقة على الأقل بدخل يومي 2 دولار.
 - معدل البطالة في المنطقة مع دخول العام 2010 سيصل إلى 25 مليون شخص (في وقته).
 - وفقاً لتقرير التنمية البشرية العربيّة لعام 2002، فإن 51% من الشباب العرب عبّروا عن رغبتهم بالهجرة إلى بلدان أخرى، وتحديداً البلدان الأوروبية.
- هذه الاحصائية جاءت لتدل على الخطر الذي تعيشه المنطقة العربيّة جرّاء الضعف الاقتصادي، وهذا الحال تبيّنته الولايات المتحدة وطرح فكرة الإصلاح، معتقدةً أنها ستخفف من ظاهرة "الارهاب"، وأنها ستحقق ضمان للمصالح الأمريكية في المنطقة العربيّة (الخطيب، 2004).

على أية حال، يمكن ذكر حجم الاستفادة التي تريد أن تحققها الولايات المتحدة من خلال مطالبتها بالإصلاح الاقتصادي في المنطقة العربيّة فيما يلي:

• السعي لوجود حالة الاستقرار الاقتصادي في منطقة الخليج العربي وإيران وبحر قزوين، ليحقق ذلك لها السيطرة على سوق النفط العالمي، والاستفادة من هذه المنطقة في تسويق المنتجات الأمريكية (العشري، 2004 : 57).

• زيادة المساحة الاقتصادية في الشرق الأوسط، للحدّ من الاقتصاد الصيني المتنامي في هذه المنطقة (الطيّار، 2005 : 164).

• تحقيق استفادة لـ(إسرائيل) لنتيجة اقتصادها، لخلق فرصة لها، وإن كان هذا هدفاً منشوداً على المدى البعيد المرتبط بتسوية الصراع العربي- الإسرائيلي (العشري، 2004 : 58).

• تحديد التوجهات الاقتصادية للبلدان النامية، عبر تقديم المعونات وربط المساعدات بالتعاون المشترك واستخدام أسلوب (العصا والجزرة)، عبر تحقيق السيطرة الاقتصادية بوسائل أكثر دهاءً ومكرراً (أنكبري، 2003 : 21).

الخلاصة، أن جملة الإصلاحات التي تمثلت في مشروع الشرق الأوسط الكبير وغيرها من المشاريع التي تنادي بها الإدارة الأمريكية، ما هي إلا تعزيز لنظرية الفوضى الخلاقة التي تهدف الولايات المتحدة الأمريكية من خلالها لحماية مصالحها الإستراتيجية، عبر خلق تغيرات جوهرية في بنية أنظمة دول المنطقة، واستنزاف شعوبها ومقدراتها.

ومن خلال ما تقدم من استعراض لتطور الفكر الاستراتيجي الأمريكي وتنوعه في المراحل الثلاث السابقة، لوحظ أن ثمة قناعة لدى الولايات المتحدة للاعتماد على أدوات أخرى إلى جانب القوة العسكرية "القوة الخشنة"، وذلك ناتج عن إدراكها بأهمية أمنها القومي الممتد إلى المنطقة العربية التي لا يمكن لها أن تنفك عنها مادامت تعيش على سلب مقدراتها ونهب خيراتها، وتفكيك أواصر الترابط بين جميع البلدان، بحيث يسهل السيطرة والتفرد على كل دولة فيها، وفي نفس الوقت تتيح لحليفها الإستراتيجي في المنطقة (إسرائيل) بيئة من الاستقرار والتعاظم في القوة.

الفصل الثالث

التأصيل المفاهيمي للفوضى الخلاقة وتطورها تاريخياً و فكرياً

المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي للفوضى الخلاقة.

المبحث الثاني: الجذور التاريخية لنظرية الفوضى الخلاقة.

المبحث الثالث: الجذور الفكرية لنظرية الفوضى الخلاقة.

الفصل الثالث

التأصيل المفاهيمي للفوضى الخلاقة وتطورها تاريخياً و فكرياً

تمهيد

في عام 2005 أطلقت وزيرة الخارجية الأمريكية " كونداليزا رايس " في صحيفة الواشنطن بوست مصطلحاً جديداً هو " الفوضى الخلاقة "، والذي يحمل رؤية اصلاحية لتغيير الشرق الأوسط نحو الأفضل (بحسب الإدارة الأمريكية وقتها)، بالرغم من وجود هذا المصطلح في أدبيات الماسونية القديمة، إلا أنه لم يظهر إلا بعد احتلال العراق عام 2003 في عهد الرئيس الأمريكي السابق (جورج دبليو بوش الابن)، هذا وقد سبق ذلك مصطلحات جاءت انعكاساً لتطور الفكر الاستراتيجي الأمريكي، منها: "الضربة الوقائية"، ثم تطور إلى "الضربة الاستباقية"، وتحديداً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وصولاً لحرب احتلال العراق عام 2003م، ومن ثمة إلى "الفوضى الخلاقة" وتوظيفها لإحداث هدم في الأنظمة الموجودة ثم بناء أنظمة جديدة تقوم على أبعاد دينية وطائفية وقومية.

وفي سياق ما سبق، ترى الولايات المتحدة الأمريكية مستقبلاً متفائلاً لها من خلال تحويل المنطقة العربية إلى الديمقراطية حسب النموذج الغربي، فقد تبين من خلال استعراض تطور الفكر الاستراتيجي الأمريكي في الفصل السابق، أن الولايات المتحدة تميزت بقدرتها على صنع المتغيرات وسرعة الانسجام مع كل الظروف التي تواجهها على الصعيد الإقليمي والدولي، ومن أجل تشخيص وتتبع التطورات التي طرأت على تطور الفكر الاستراتيجي الأمريكي، سوف يتناول هذا الفصل التأصيل المفاهيمي للفوضى الخلاقة وتطورها تاريخياً وفكرياً، وفي ضوء المباحث التالية: المبحث الأول والذي يتضمن التأصيل المفاهيمي للفوضى الخلاقة، والمبحث الثاني الذي يبحث الجذور التاريخية لنظرية الفوضى الخلاقة، والمبحث الثالث الذي يستعرض الجذور الفكرية لنظرية الفوضى الخلاقة.

المبحث الأول

التأصيل المفاهيمي للفوضى الخلاقة

من أجل إدراك معنى الفوضى الخلاقة لابد لنا من تعريف الفوضى لغةً واصطلاحاً.

1- **تعريف الفوضى لغةً:** يقصد بها في اللغة العربية اختلال النظام والبلبلة (غيرفيتش، أو كالاهاان، 2008: 324)، وتشتق كلمة فوضى في اللغة الانجليزية (Anarchy) من الكلمة اليونانية (أنارخوس) (Anarkhod) وتعني (دون حاكم) وتستعمل للدلالة على غياب الحكم الذي يحفظ السلام (الفيروز أبادي، 2005: 672).

2- **تعريف الفوضى اصطلاحاً:** هو مفهوم غامض لأنه ارتبط بعدة جوانب، منها: الجانب الثقافي كما كانت الأساطير الإغريقية، وجانب آخر يقصد بها دراسة التطور الزمني للنظم غير المستقرة (البلعبي، 2007: 837)، وفي الإطار العام يقصد بها اللاسطة وغياب المؤسسات، كما أن مجموعة المعرفة تُعرّف الفوضى على أنها: فقدان النظام، وفقدان الترابط بين المجموعة أو جملة الأجسام، سواء كانت جملة فيزيائية أو مجتمعاً إنسانياً أو اضطراباتٍ قبليةً أو سياسية، مثل: فقدان حالة الأمن في منطقة ما (R.Steven، 1991 : 12).

الفوضى في علم السياسة : مصطلح يستخدم لوصف سلوك سياسي لظاهرة سياسية مثل، الحروب والثورات وبيئة عدم الاستقرار والإشكالات السياسية (بول، 2002 : 103).

وفي نفس الصدد، يقول "روبي روي" إن الفوضى ترافق دائماً أية حالة من حالات التغيير غير الاعتيادي التي تصيب المجتمع، وإن حالة الفوضى دائماً ترافق المراحل الانتقالية غير الطبيعية وغير المتوقعة وغير المدروسة، لهذا تسمى مرحلة الفوضى بالمراحل الانتقالية (المرواني، 2008: 57).

وغالباً ما تمرّ الثورات بعملية هدم النظام، والتي قد تكون سهلة، مقارنة مع عملية بناء نظام جديد، لذلك يقال: بأن النظام يُخلق على ركام الفوضى (كموني، 2011: 186).

ويشير مصطلح الفوضى إلى العبث غير المسيطر عليه، والذي يحدث نتيجة للتصرفات غير المنضبطة لأيّ كيان، وتذكر الباحثة الأمريكية (باتريشا هتينجر) الخبيرة في مجال الإدارة المعرفية، أن: "الفوضى تعني غياب العلاقة المباشرة بين السبب والنتيجة، وأن الأشياء تحدث

دون الإدراك للأسباب الحقيقية، وهذه بحد ذاتها فوضى ناتجة عن صعوبة الفهم والإدراك لحجم المشكلات" (هتينجر، 2002 : 1).

أولاً- نظرية الفوضى :

تعود أصول اكتشاف هذه النظرية إلى عالم الرياضيات (لورينزو) منذ مطلع خمسينيات القرن العشرين (بلكا، 2009 : 301)، لقد شكّل ظهور نظرية الفوضى (Theory Chaos) تحولاً في العالم الغربي، حيث إنها استغلت في أبحاث السلام ومجالات العلاقات الدولية، إذ إن المختصون في أبحاث السلام يفترضون أن احتمالية تحقيق السلام تزداد بازدياد النظام والحد من العشوائية، باعتبار أن السلام تسلسل طبيعي للعشوائية المنظمة.

وطبقت هذه النظرية أيضاً في مجالات الأمن الدولي والاستراتيجي، لأن هذه النظرية تتعامل مع الحرب على أنها ظاهرة غير منتظمة ناتجة عن سلوك غير منظم لعدم التنسيق بين المدخلات والمخرجات، وهذا ما أشار إليه (ريتشارد كي بيتس) الباحث في مجال الأمن الدولي خلال دراسة له نشرها في دورية الأمن الدولي (كوستن، 1998 : 7).

لم يُجمع الباحثون والمختصون في الشؤون الإستراتيجية على معنى اصطلاحيّ علميٍّ محدود لمفهوم الفوضى الخلّاقة، وهذا المصطلح لم يُذكر إلاّ مرتبطاً بالشرق الأوسط أو المنطقة العربيّة، وأن كل الأدبيات التي تتحدث عن الفوضى الخلّاقة لا تخلو من ربطها بالمنطقة العربيّة أو الشرق الأوسط، لهذا فإن نظرية الفوضى الخلّاقة تقوم على فلسفة سياسية تفترض وجود خطر داهم من عدوّ مجهول يتهدد الأمن القوميّ الأمريكي في كل لحظة، وكذلك تفترض ألاّ يكون التهديد بالضرورة حاصلًا من دولة أو منظمة، وإنما يتطلب على "البنتاغون" ومراكز التخطيط في الولايات المتحدة أن تتصور هذا الخطر وإدراكه (البكري، 2005).

وحسب رؤية وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة (كونداليزا رايس)، فإن الفوضى الخلّاقة تعني التخلي عن مفاهيم الأمن والاستقرار حتى لو كان ذلك على حساب إسقاط الأنظمة الحليفة والمالية للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بدعوى الإصلاح الديمقراطي (حافظ، 2008 : 234).

ويفسرها مصطفى البكري على أنها: "تفعيل التناقضات الراهنة في البلدان العربيّة والدفع بهذه التناقضات حتى لو أدت إلى إسقاط النّظم الحليفة والمالية للولايات المتحدة الأمريكية، بسبب

أن هذه النظم قد تأكلت شعبياً فاستبدأها بهذه الطريقة وجلبُ نُظم أخرى تقوم بالمهام نفسها هو إحدى الأهداف التي تريد تحقيقها الإدارة الأمريكية من هذا الفعل" (Peter، 2006: 13).

إن إطلاق مصطلح الفوضى الخلاقية يعني أن مرحلة جديدة من مراحل تطور الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط قد بدأت، وأن الفوضى الخلاقية إستراتيجية تخفي في باطنها دائماً ما لا يستطيع ظاهرها أن يفسره" (مركز الدراسات الإستراتيجية فرنسا، 2011).

لقد تم تناول الفوضى الخلاقية الكثير من المختصين والمتتبعين للشأن الأمريكي، كما تحدث عنها النخب السياسية، والكل يُجمع على أن الفوضى الخلاقية، هي جملة اضطرابات للنبي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهي فوضى عارمة وتشويه أخلاقي وفكري للقيم السائدة عبر العديد من الوسائل الفكرية، والإعلامية، والاقتصادية، حتى العسكرية، وأحياناً تستخدم الوسائل الدبلوماسية، ويمكن أن نعتبر أن مصطلح الفوضى الخلاقية أحد الركائز المهمة التي أنتجتها الولايات المتحدة الأمريكية عبر تطور فكرها الاستراتيجي في التعامل مع قضايا المنطقة العربية، وبقدر ما يحمل هذا المصطلح من دلالات سلبية يدركها النخب والمتقنون في المنطقة العربية، بقدر ما يتمتع بمقاصد كامنة كفيلة أن تضلل الرأي العام العربي بإيحاءات تبدو أنها إيجابية، مثل البناء والحرية والديمقراطية.

ومن جهة أخرى، فإن من أخطر المكامن في هذه النظرية هي السعي، الاستباقي نحو تفكيك وإعادة بناء كل المواقع التي تعتقد الولايات المتحدة أنها مكن لتهديد أمنها القومي ومصالحها العليا.

وهناك من يرى في الفوضى الخلاقية، أنها ثورات تغييرية وليست خطأً لصناعة الفوضى، أي أن هذه الفوضى يجب أن تخضع لتحكم، وهكذا فعل يقوم على أكتاف قيادات وكوادر محلية لتقود عملية التغيير أو الثورة، وفق ذلك، فإن نظرية الفوضى الخلاقية وضمن تكتيكاتها تعتبر ذلك عملاً ثورياً متقدماً وتتبناه كاملاً بوصفها صاحبة المصلحة في التغيير (أغوان، 2013: 61).

وفي ضوء تطبيق وترجمة هذه النظرية يتم استخدام الأدوات السياسية والاقتصادية والإعلامية والعسكرية، وعلى رأسها الاستخباراتية المتاحة للدول الكبرى، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية، لإيجاد حالة من السيولة والمرونة والتغيير، والتبدل في أوضاع فكرية وسياسية واجتماعية، على أمل أن تؤدي حالة السيولة والتغيير السريع الناجمة عن ظهور أوضاع جديدة تخدم المصالح

الأمريكية، وعندئذ يجري تثبيت هذه الأوضاع الجديدة وتأييدها وإخفاء صفة الجمود والتصلب والسبق عليها إلى الأبد، مع نسيان مصطلح الفوضى الخلاقة (أغوان، 2013: 63).

ويؤكد ذلك جيل دورنيسو(1) قائلاً: "إن الفوضى الخلاقة تتضمن استغلال عناصر داخل المجتمعات تتطلع نحو التغيير، ودعمها عبر تحريك الإعلام المحلي والعالمي، واختراع رمز يمكنهم من التوحد حوله، وزيادة الضغط الدولي تجاه القوى التي يعارضونها".

وفي نفس السياق أيضاً فإن للفوضى الخلاقة مظاهر ومراحل سياسية وأهدافاً ودعائم ومرتكزات، هي: المظاهر السياسية للفوضى الخلاقة، وتتمثل في الحشد والتجمهر ورفع الشعارات المعبرة، وتهديد الاستقرار والأمن، الصدام واستخدام العنف، والثورات والانقلابات ومن ثم انهيار النظام، والمطالبات بتغيير الواقع أو الانفصال والعصيان، والتمرد، وزيادة حدة التظاهر والاحتجاج والاعتصامات(الفتلاوي، 2009: 18).

أ- مؤشرات وعوامل الفوضى الخلاقة(أغوان، 2013: 65):

- الاستبداد وغياب الديمقراطية.
- غياب العدالة والحرية والمساواة في المجتمع .
- انتشار الفساد والرشوة والمحسوبية .
- ضعف السلطة وغياب دور الدولة.
- كذلك التهديد الخارجي "التأمر"، والذي يحتاج لوجود أحد العوامل السابقة أو مجموعها.

ب- معايير الفوضى الخلاقة (المرجع السابق):

أولاً- من حيث التخطيط:

- 1- فوضى ممنهجة: وهي تلك الفوضى الناتجة بسبب خطة معينة تهدف لدفع المجتمع من حالة إلى حالة أخرى.
- 2- فوضى تلقائية: وهي التي تحدث دون تخطيط مسبق ودون إنذار، وغالباً ما تكون ردات فعل نتيجة عمل ما.

¹ باحث في الشؤون الإستراتيجية والدولية ومختص في الجماعات الإسلامية المتطرفة، وأستاذ في جامعة ميشغان.

ثانياً- من حيث المدة الزمنية:

- 1- فوضى طويلة الأجل: يكون منظورُها طويلاً كما هو الحال في الصومال، ولا يرى لها نهاية قريبة، وفي هذه الحالة تتدرج هذه الدول ضمن ما يُسمّى بالدولة الفاشلة.
- 2- فوضى قصيرة الأجل: تستمر لمدة محدودة وتنتهي معلنة عودة الاستقرار، مثل الثورة الفرنسية.

ثالثاً- من حيث الشمول:

- 1- فوضى جزئية: تحدث في منطقة محدودة داخل دولة أو كيان، كما حدث في لبنان عام 2006م خلال الاعتصام الذي نفذته المعارضة اللبنانية التي نادت في حينه إلى تشكيل محكمة دولية للتحقيق في حادثة اغتيال رئيس الوزراء الحريري، والتي وقفت في وجه القوى المؤيدة لسورية.
- 2- فوضى عامة "شاملة": تكون على كل المحيط الجغرافي للدولة، مثل ما حدث في مصر في العام 2011م.

رابعاً- من حيث الآثار المترتبة عليها:

- 1- فوضى مدمرة: تفقد فيها السيطرة ولا يمكن التحكم بها، وتؤدي إلى الدمار واستمرار القتل، وحالة من عدم الاستقرار، كما هو الحال في سورية.
- 2- فوضى بئاءة: لا تخلف خسائر مادية وبشرية كبيرة وتبقى تحت السيطرة، وتكون مدتها محدودة وقصيرة، وتؤدي في نهايتها إلى ترسيخ النظام والاستقرار، مثل ما حدث في بداية الثورة في تونس.

تقوم نظرية الفوضى الخلاقة على عدة دعائم أساسية وجوهرية يرتكز عليها عمل وأداء الفوضى الخلاقة، وهي: (فاضل، 2014)

أ. إطلاق الصراع العرقي: إذ إن الفوضى الخلاقة تقوم على بعث الشرخ العرقي الحاد بين الشعوب والدول المختلفة مذهبياً وقومياً، وتسعى لاستدامة الأزمات الداخلية الموجودة لدى هذه الشعوب والدول، حيث إنها تركز على اختلافاتها وتفعل التناقضات وتغذيها بما يتناسب مع مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية، فقد لجأ التدخل الأمريكي في العراق إلى هذا النموذج في أعقاب حرب الخليج الثانية، حيث كان هذا التدخل سبباً في سلخ الشمال الكردي من العراق على أساس خلاف تاريخي وعرقي مع الحكام العرب في بغداد.

وكما هو الحال، في جنوب السودان، فقد عززت الولايات المتحدة الأمريكية نوازح الانفصال العرقي والديني والذي خُصَّص إلى تقسيم دولة السودان إلى شمال مسلم وجنوب مسيحي.

ب. **تفعيل صراع العصبية:** تستند على ضرب الدولة بجميع مؤسساتها وجعل الولاءات فيها لأشخاصٍ وقبائلٍ وقومياتٍ وطوائفٍ ومذاهبٍ وأديان، بدلاً من أن تكون هذه الولاءات وطنيةً كما حدث في الصومال عام 1991م وفي العراق بعد الاحتلال الأمريكي لها عام 2003، إذ إن هدف الفوضى الخلاقة في هذه الحالة هو إعادة توجيه قناعات الشعوب ورغباتها عبر إيهامها بأن العصبية والقبلية والمذهبية تعني القوة، وهذا ما جعل تغليب ولاء العصبية على الولاء الوطني.

ج. **زعزعة الاستقرار الأمني:** من خلال استدامة تدهور الأوضاع في البيئة المستهدفة لإحداث الخلل في نظامها، وتوليد شعور أن لا مجال للعودة للحالة التي كانت سائدة سابقاً، وتتم عملية دعم جميع الأطراف بما فيها الدولة، ولكن بقدر معين، بحيث لا يُحدث فرق واسع ولا سيطرة لطرف على حساب أطراف أخرى.

ومن أبرز الأمثلة على هذه العملية هو ما شهده لبنان من تفجير للسيارات إبان الحرب الأهلية التي عاشها ما بين العام 1975 و 1989، وما يحدث في العراق يشبه إلى حد كبير السيناريو اللبناني، فنلاحظ أن الطرف الأمريكي ينسحب تدريجياً من المشهد العراقي بعد تأكده من ثبات حالة الاختلال الذي سينهك الطرفين (الحكومة الجديدة والفصائل المعارضة) وهذا ما سيجبر العراقيين للمطالبة بالشرعية الدولية، والتي ضِمناً تتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية (الميناوي، 2012 : 27-28).

د. **زعزعة الوضع الاقتصادي:** وهذه إحدى الدروس المفيدة التي أضيفت إلى نظرية الفوضى، فهي تسعى لضرب العمق الاقتصادي كما حصل عقب انهيار الاتحاد السوفييتي في مطلع التسعينيات (الميناوي، المرجع السابق: 28).

هـ. **تدمير البنى العسكرية:** عبر إيجاد حالة من عدم استقرار في البنية العسكرية بحيث يستدعي الأمر تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في إعادة البناء وعودة الاستقرار كما حصل عندما قام الحاكم المدني في العراق "بول بريمر" بتفكيك الجيش العراقي بعد عام 2003م، وهذا الأمر أيضاً يستنزف أموال الدولة نفسها ومقدراتها (الميناوي، المرجع السابق: 28).

و. **التعبئة الإعلامية:** ان التعبئة الإعلامية كفيلة للنيل من العدو على الأمد البعيد وهذا ما أتقنته الولايات المتحدة الأمريكية في سيطرتها على وسائل الإعلام لخدمة مشروعها

الاستراتيجي. في حين أن وصل الحال في الشرق الأوسط لمرحلة خطيرة من التحشيد والتجيش الطائفي والقومي والمذهبي المسموم، والموجه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، بما يصب في مصالحها التي تريد تحقيقها في الشرق الأوسط والمنطقة العربية (فاضل، 2014).

- جدلية العلاقة بين الفوضى الخلاقة والنظام:

يمكن للدول أن تتصرف في ظروف الحرب أو الأزمات بشكل منظم ومنهجي، وبهذا فإن النظام والفوضى هما قضية نسبية، أي أن ما نراه نحن نظاماً ليس شرطاً أن يكون نظاماً للآخرين، وهنا تكمن جدلية العلاقة بين النظام والفوضى (شاهين، 2009: 151).

بمعنى آخر، ثمة من يعتبر أن النظام ينبثق من الفوضى، أي أن بعد حالة عدم الاستقرار والاضطراب والعنف، فإن جميع الأمور تبدأ بالانتظام والركود (فوجيوارا، 2004: 26).

كما وتفترض الفوضى الخلاقة، أن هناك مراحل عديدة يجب أن تمر بها كي تطبق عملياً لتصل للديمقراطية، وأن مرحلة الفوضى هي مرحلة من تلك المراحل، وهي حالة انتقالية تقوم على أساس تفكيك وهدم النظام القديم، سواء أكان هذا النظام اجتماعياً أم سياسياً، ومن ثم البناء على ركام الفوضى وهو ما تُسمّيه الولايات المتحدة الأمريكية الفوضى الخلاقة كما وُضح سابقاً (أغوان، 2013: 77).

على ضوء ذلك، فإن الفوضى الخلاقة تعدّ نظاماً بحدّ ذاته قائماً على برنامج متكامل من الخطوات التي تطبق عملياً بالتدرج في المنطقة العربية، وأن هذه الفوضى أو النظام (حسب الرؤية الأمريكية) لا تعدّ نظاماً في المنطقة العربية، فهي حالة فوضى ودمار لشعوب المنطقة العربية، وهذا هو جوهر فهم العلاقة بين الفوضى الخلاقة والنظام.

- علاقة الفوضى الخلاقة بالتغيير:

ثمة ترابط بين مفهوم التغيير ومفهوم الفوضى الخلاقة، وفي نفس السياق هناك خلط للمفاهيم، فلا بدّ من التمييز بين التغيير الحادث بصورة عفوية وتلقائية، وغير مخطط لها مسبقاً نتيجة متغيرات معينة، وبين التغيير المُمنهَج المدروس المعدّ له مسبقاً، وبلا شكّ هذه نقطة مهمة لفهم العلاقة ما بين التغيير والفوضى الخلاقة (عامر، 2009: 83).

خلاصة القول: إن أي تغيير غير مدروس مسبقاً يؤدي إلى فوضى ويربك القرارات التي يتعين على المؤسسة أن تتخذها، وإن التغيير المُمنهَج هو أقرب لتحديد الأهداف، كون أن التغيير يمر بمراحل مدروسة ومخطط لها سلفاً.

إن الكثير من عمليات التغيير، كالانقلابات والثورات تعمل على إسقاط النظام القديم، ولا ترقى إلى وجود رؤية لما بعد مرحلة إسقاط النظام، وهنا تحدث الفجوة في عملية التغيير لأن فعل التغيير لا يتناسب مع مقدار ما هيئ له من إمكانات مادية ومعنوية، وهذا ما يحدث فوضى بين مرحلة النظام القديم والسعي لتكوين نظام جديد (أغوان، 2013 : 83) .

على أية حال، يمكن القول، إن العلاقة بين التغيير والفوضى تكمن فيما يلي:

- عملية التغيير غير المدروسة تؤدي إلى فوضى.
- عملية التغيير المدروسة تؤدي إلى نظام.

ويرى الباحث أن عملية التغيير التي تحدث الآن في المنطقة العربية على الرغم من انها عملية منظمة إلا أن شعوب البلدان العربية، لم تكن تمتلك الرؤية لما بعد مرحلة التغيير القائمة على إسقاط أنظمة الحكم الفاسدة، في الوقت ذاته تمتلك الولايات المتحدة رؤية التغيير، وبهذا التوصيف لحالة هذه البلدان ارتأت الولايات المتحدة الأمريكية توظيف نظرية الفوضى الخلاقة في المنطقة العربية، بحكم أن ما تمر المنطقة من تحولات هي مرحلة انتقالية، نتج عنها شتات في الفكر وفي السياسة والاقتصاد بل طال جميع نواحي الحياة، وأصبح هناك حالة عدم وضوح لمستقبل الحال، في حين أن هناك جهوزية مُعدة في الفكر الاستراتيجي الأمريكي لتطبيق الفوضى الخلاقة في المنطقة العربية.

- العلاقة بين الفوضى الخلاقة والحراك:

تُعبّر الثورات دائماً عن حالة التغيير الجوهري التي تطرأ على حياة الشعوب وعلى حضارتها، ويحمل هذا المصطلح دلالاتٍ مختلفةً، مثل: الثورة الصناعية، والثورة العسكرية، والثورة الاقتصادية والتكنولوجية.

وكذلك تمتاز الأحداث التي تسبق الثورة أو تلازمها بالفوضى، وهي حدث أولي تمهيدي لحدوث الثورة، وتنتسب هذا المرحلة بأنها سريعة وقصيرة، ومن ثم تنتقل إلى مرحلة بداية الثورة التي تنتشر فيها الفوضى إلى أن تصل لمرحلة ما بعد حدوث الثورة التي تمتاز بثنائية الفوضى والاستقرار، وهي من المراحل المهمة والخطيرة في عُمر الثورة، إذ إنها ترسم الخط الأساسي بين جميع مكونات المجتمع، كما كان يتعامل معه النظام، وبين الأمر الذي أدى إلى قيام الثورة، وهنا يتجلى المعنى الحقيقي للفوضى؛ لارتباطها بقدر من العنف وغياب النظام، حتى وضوح معالم النظام الجديد الذي هو بحاجة لجهود كبير كي يصل لمرحلة الاقناع للثوار، ويعيد رسم العلاقة الجديدة بينه وبين المواطنين أصحاب هذه الثورات (أغوان، 2013 : 85-86).

وعلى ضوء ذلك فإننا نَخُصُّ إلى أن، حالة الفوضى التي تحدث في الثورات هي نتاج التجاذبات التي يحاول أن يفرض فيها أطراف الثورة أجندته وفقاً للمصالح الخاصة لكل طرف، كما وأن حدوث الفوضى يُسقط ضوابط المجتمع والانضباط الذي في نهايته يؤدي سقوطه إلى إشاعة حالة الفوضى.

المبحث الثاني

الجذور التاريخية لنظرية الفوضى الخلاقة

تعتبر نظرية الفوضى الخلاقة من أبرز النظريات ذات الأثر الكبير في تغيير طبيعة السياسة والعلاقات الدولية وأنظمة الحكم المعاصرة، لا سيما الأنظمة القائمة في العالم العربي، حيث اجتاحت المنطقة مستهدفة بيئتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

كذلك يعتبر البعض أن نظرية الفوضى موجودة في أدبيات كثيرة في علوم مختلفة مثل الفيزياء، وسوق الأسهم المالية، وفي العلوم الاجتماعية، وقد استخدم في السياسة في المنطقة العربية. (الخشيان، 2014 : 33)، وترجع أصول نظرية الفوضى الخلاقة في علم الطبيعة والخلق، وهي نظرية إحادية تؤمن بأن الفوضى تخلق النظام من جديد، لهذا تم طرح فكرة الفوضى الخلاقة منذ زمن لتغيير المسار السياسي في الشرق الأوسط من قبل الولايات المتحدة الأمريكية؛ بهدف رفع شأن حليفها الرئيسية "إسرائيل"، لتمكّنها من السيطرة على منطقة الشرق الأوسط، سياسياً واقتصادياً بشكل كامل خلال مرحلة الفوضى الخلاقة التي سوف تمر بها المنطقة، مما يتيح لإسرائيل تحقيق كل أهدافها بناءً على نتائج هذه الفوضى التي تجعل الولايات المتحدة الأمريكية مطمئنةً على حليفها الإستراتيجية (المرجع سابق).

وعلى الرغم من أن مصطلح الفوضى الخلاقة جديد في الأطروحات السياسية ، إلا أن له جذوراً تاريخية تمتد لتصل وتتقاطع مع مفردات ما جاء به "مكيافيلي" في كتابه الشهير "الأمير" في مقولته (الغاية تبرر الوسيلة)، بغض النظر عن نوع الوسيلة، ولا يمانع استخدام الوسائل القذرة، وكان يقول: إن السلم يُنتج الراحة، والراحة تتبعها فوضى، والفوضى يتبعها خراب، ومن الخراب والفوضى ينتج النظام (عليكو، 2015).

وقد ورد هذا المصطلح في أدبيات الماسونية⁽¹⁾ القديمة كما أشار الباحث الأمريكي "دان براون" لذلك، إذ أنه نسب إلى الأب "ديف فليمنج" بكنيسة المجتمع المسيحي بمدينة بيتسبرغ في ولاية بنسلفانيا الأمريكية قوله : "إن الانجيل يؤكد لنا أن الكون خلق من فوضى، وأن الرب قد اختار الفوضى ليلخلق منها الكون، وعلى الرغم من عمد معرفتنا لكيفية هذا الأمر، إلا أننا متيقنون أن الفوضى كانت خطوة مهمة في عملية الخلق" (المرجع السابق).

¹ الماسونية معناها بالإنجليزية "البنائون الأحرار"، وهي عبارة عن منظمة عالمية «للأخوة» يتشارك أفرادها في عقائد وأفكار واحدة تدور حول الأخلاق وما وراء الطبيعة والكون والحياة والخلق. (كتاب الماسونية، محمد صفوت أميني وسعدي أبو جيب، منشورات رابطة العالم الاسلامي ، مكة، 1982، ص 11-15).

ويؤكد البعض بأن الماسونية كانت وراء الثورة الفرنسية والبلشفية والبريطانية، وسعت لإسقاط الحكومات وإلغاء أنظمة الحكم في البلاد المختلفة والسيطرة عليها، وكانت تحرض الأقليات والطوائف في المجتمعات (خضر، 2012).

إن نظرية الفوضى الخلاقة تعتمد على "فجوة الاستقرار" التي أسماها المفكر الأمريكي "صموئيل هنتنغتون" وهي الفجوة التي يستشعرها المواطن بين ما سيكون وبين ما هو كائن، والتي بضيقها أو اتساعها تنعكس على الاستقرار، فاتساع هذه الفجوة يولّد احباطاً في أوساط المجتمع، ويعمل على زعزعة الاستقرار السياسي، ومع ازدياد هذه الفوضى يرى "هنتنغتون" أن نهايتها ستقود إلى استبدال قواعد اللعبة واللاعبين في المجتمع (المرجع السابق).

وقد أشار هنري كيسنجر "مهندس السياسة الأمريكية، ومستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق" عام 1979م إلى الفكرة الأساسية التي ارتكز عليها هنتنغتون في مقولته صدام الحضارات، وأكد أن الصراع في المستقبل سيكون بين الهويات الثقافية والدينية والحضارية، وليس بين الدول القومية بحدودها وسيادتها التي رسمتها معاهدة وستفاليا¹ عام 1648م (غانم، 2015).

ويوضح "كيسنجر" مفهوم "سيادة الدولة الجديد"، أي أن تتدخل القوى الكبرى في شؤون الدول الأضعف لإجبارها على تغيير مواقفها أو حتى حكوماتها، ولو باستخدام القوة العسكرية، وفي هذا الإطار توصل "أحمد داود أوغلو" رئيس وزراء جمهورية تركيا الحالي إلى، أن شرعنة استخدام القوة لحماية مصالح القوى الكبرى وفق المبدأ الروماني، وهو مبدأ مفرغ من المضمون الإنساني، ويرى "أوغلو" أن المشكلة هي في صدام المصالح، وليس فيما سمّاه "هنتنغتون" "صدام الحضارات" (غانم، 2015).

ويشير "برنارد لويس" في مقولاته الشهيرة "أن فكرة إعادة احتلال الشعوب العربية وتدمير ثقافتهم الدينية وتطبيقاتها تحولت إلى فكرة الاستعمار الجديد، على اعتبار أن الاستعمار التقليدي لا يمكن تطبيقه كما كان، وأن فكرة الاستعمار الجديد هي منهجية تتخذ من تدريب الشعوب على الديمقراطية (الخدعة الأكبر) لاحتلالها من جديد، وأن الموافقة على هذه المنهجية حدثت في ظل الرئيس الأمريكي "رونالد ريغان" عام 1983، وبناءً على ذلك اعتمد الكونجرس خطة الشرق الأوسط الجديد وخلق الفوضى التي تبلورت إلى غزو العراق عام 2003 بطريقة تم من

¹ معاهدة وستفاليا وتعرف أيضاً باسم معاهدة مونستر وأوسنابروك، تم توقيعها في عام 1648 في مونستر (ألمانيا)، مما أدى إلى انتهاء حرب الثلاثين عاماً، وأنهت الحرب التي بدأت مع الثورة ضد هابسبورغ في بوهيميا في عام 1618 والتي كانت بسبب الصراعات المختلفة بشأن دستور الإمبراطورية الرومانية المقدسة، ونظام الدولة من أوروبا. (موقع المرسل)

خلالها تدمير الجيش العراقي، كما طالتِ الفوضى العديدَ من البدان العربيّة الأخرى (الخشيبان، 2014: 33).

وأشار "ريغان" في وصف الحرب العراقية - الإيرانية، أن احتمال حدوث انتقال للفوضى لتصل للمحيط الإقليمي للشرق الأوسط (بدران، 2011: 5).

كما أن إعلان "كونداليزا رايس" أن أمريكا ستلجأ إلى نشر الفوضى الخلّاقة في منطقته الشرق الأوسط لنشر الديمقراطية والحرية في هذه الدول، يعتبر أولى خطوات تنفيذ مشروع صاغه المستشرق البريطاني الأصل، اليهودي الديانة، الصهيوني الانتماء، الأمريكي الجنسية برنارد لويس، في عام 1983 م ووافق عليه الكونجرس الأمريكي بالإجماع، والذي أُطلق عليه اسم "حدود الدم"، ويهدف إلى تقسيم وتفكيك الدول العربيّة والإسلامية إلى دويلات على أساس ديني ومذهبي وطائفي (جميل، 2005).

ويرى آخرون، أن أول من استخدم مصطلح الفوضى الخلّاقة يعود إلى ثمانينيات القرن الماضي، حيث تحدثت عنه رئيسة الوزراء البريطانية الأسبق "مارغريت تاتشر" لوصف الحرب العراقية - الإيرانية واحتمالات امتداداتها الإقليمية لدول أخرى التي يمكن أن تشكل حالة من حالات الفوضى التي تعمل بعد ذلك على استقرار المنطقة (بدران، 2011: 5).

لقد ساهم في تطور نظرية الفوضى الخلّاقة الضابط الأمريكي "توماس بارنيت" وهو أحد المحاضرين في وزارة الدفاع الأمريكية، حيث قسّم العالم إلى قسمين: قسم المركز، ويقصد به الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها، والقسم الآخر قسم دول "الفجوة" أو "الثقب" التي لم تكن ظاهرة قبل أحداث 11 سبتمبر 2001، ويعتبر "بارنيت" أن دول الفجوة هي المصابة بأنظمة الحكم الاستبدادية، ويشوبها الفقر والنزاعات المزمّنة، وتصبح هذه مزارع لإنتاج جيل من الإرهابيين في سنوات قادمة.

ويقول أيضاً، إن دول المركز عليها ردع ما تصدره دول الفجوة، وعليها أن تعمل على انكماش الثقب من داخل الثقب نفسه، ويضيف أن العلاقات الدبلوماسية مع دول الشرق الأوسط لم تعد ذات جدوى، لاسيما بعد سقوط العراق، وليس باستطاعتها تهديد أمن أمريكا كما كان قبل 11 سبتمبر 2001م، وحقيقة التهديد تكمن داخل الدول ذاتها بفعل العلاقة غير السويّة بين الحكام والمحكومين، وبشير "بارنيت" أن الفوضى ستصل إلى درجة أن يصبح من الضروري على الولايات المتحدة الأمريكية التدخل للسيطرة على الأوضاع، وإعادة بناء داخلية على أساس

تحقيق المصالح الأمريكية، ويعتبر " بارنيت " أن الولايات المتحدة الأمريكية " القوة الوحيدة التي يمكنها تحقيق ذلك " (يحيى، 2014). ومع تولي الرئيس الأمريكي السابق "جورج دبليو بوش" إدارة الولايات المتحدة عام 2001، وكونه يحمل فكر اليمين المتطرف وصاحب عقيدة صارمة وتأثر بكتابات "شارانسكي"⁽¹⁾ وزير شؤون يهود الشتات في حكومة شارون 2001م، وصاحب "قضية الديمقراطية" الذي يقسم فيه "شارانسكي" دول العالم إلى ما يطلق عليه "مجتمعات حرة" و"مجتمعات خائفة" التي تضم كلاً من البلدان العربية وإيران وباكستان وكوريا الشمالية، ويؤمن "شارانسكي" بأن نظرية الديمقراطية لا يجب أن تعتمد على نتائج الانتخابات فقط ولا على آراء المواطنين، باعتبار أن الأنظمة تتحكم في مصائر الشعوب في كل نواحي الحياة، كذلك يرى أن الحل هو أن يتدخل المجتمع الدولي من أجل إقامة المؤسسات الديمقراطية، ومن هنا تبدأ سياسة الفوضى (الميناوي، 2012: 9-10).

ويركّز شارانسكي اهتمامه على العالم العربيّ والبلدان الاسلامية، ويفترض أن : "العرب والمسلمين ليسوا مهينين للديمقراطية؛ الأمر الذي يستوجب نقلهم إلى الديمقراطية"، حيث إن أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م كانت الذريعة للانطلاق الفعلي في تطبيق هذه النظرية (الميناوي، 2012: 11).

وعبر عن ذلك الرئيس السابق جورج بوش الابن قائلاً: "إذا أردتم الاطلاع على مفهومي للسياسة الخارجية فاقروا كتاب (ناتان شارانسكي Natan Sharansky)، فإنه سيساعدكم على فهم الكثير من القرارات التي اتخذت والتي قد تتخذ" (الميناوي، 2012: 9).

وحسب هذه الرؤية كان لـ "مايكل ليدن" - العنصر البارز في معهد "أمريكان انتربرايز"⁽²⁾ وصاحب النفوذ في دائرة المحافظين الجدد- سبق في بلورة مصطلح "الفوضى الخلاقة" أو "الفوضى البناءة" أو "التدمير البناء"، الذي يحمل أبعاد مشروع "التغيير الكامل في الشرق الأوسط" الذي أعده "ليدن" في عام 2003، حيث ارتكز هذا المشروع على منظومة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الشاملة لكل دول المنطقة، وفقاً لاستراتيجية الهدم، ثم إعادة البناء التي اعتمدها المحافظون الجدد في الولايات المتحدة لتهديد الأمن

¹ ناتان شارانسكي: منشق سوفيتي ومنظر للهجرة من الاتحاد السوفيتي ووزير متطرف في حكومة "أرنيل شارون"، واستقال من حكومة شارون احتجاجاً على قرار الانسحاب من قطاع غزة 2005م. موسوعة المعرفة.

² أسس المعهد في العام 1938، وهو يضم عدداً من خبراء السياسة العامة في أميركا، والذين تبوأوا مناصب مختلفة في فترة ادارة الرئيس (بوش الابن) مثل السفير الأمريكي في الأمم المتحدة (جون بولتون) ونائب وزير الدفاع السابق (بول وولفويزر). المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية

العالمي، وتغيير الأنظمة العربيّة والإسلامية مثلما حصل في العراق، وكانت العديد من البلدان العربيّة من الأهداف المرجوة. (النجار، 2015).

كما أنه كان لـ "كونداليزا رايس" وزير خارجية الولايات المتحدة خلال فترة إدارة جورج بوش الابن الدور الأكبر في التنظير، واستخدام مصطلح "الفوضى الخلاقة"، حيث أدلت بتصريح صحفي لصحيفة واشنطن بوست الأمريكية في 4 سبتمبر 2005، أشارت خلاله إلى رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في نشر الديمقراطية في العالم الجديد عبر تنفيذ سياسة الفوضى الخلاقة CREATIVE CHAOS (المرجع السابق).

وقالت "رايس" مجيبة على تساؤل "لشارانسكي" عن سبب وجود كتابه "قضية الديمقراطية" على مكتبها: "قد تتساءل لماذا أقرأ هذا الكتاب؟ لقد قضى الرئيس إجازة الأسبوع في قراءته، ويجب عليّ أن أعرف كيف يفكر الرئيس" (الميناوي، 2012: 9).

ومن هذا الكتاب استوحت "رايس" إجابتها عندما سُئلت عن الفوضى التي قد تحدثها تدخلات الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط فقالت: "إن الوضع الحاليّ ليس مستقرّاً، وإن الفوضى التي تفرزها عملية التحول الديمقراطي في البداية هي فوضى خلّاقة، ربما تنتج في النهاية وضعاً أفضل مما تعيشه المنطقة حالياً" (الميناوي، 2012: 9).

في إطار التأسيس التاريخي لجذور نظرية الفوضى الخلاقة، نجد أن هناك ترابطاً في مفاهيم الفوضى الخلاقة ومقاصدها لدى كل المنظرين لهذه النظرية، وأن الفكرة التي تستند عليها نظرية الفوضى الخلاقة من هدم ثم إعادة بناء موجودة في أدبيات سابقة كثيرة بمسميات مختلفة، إلا أن مصطلح الفوضى الخلاقة تجلّى حديثاً بشكله السياسي المعلن مع بداية سيطرة المحافظين الجدد على عرش السياسة الأمريكية. ولقد أخذت نظرية الفوضى الخلاقة مساراً طبيعياً على يد المحافظين الجدد وأصبحت مبرراً للحروب والتدخلات في شؤون البلدان، وعلى وجه الخصوص البلدان العربيّة، وأن فكر المحافظين الجدد استند على مبدأ الضربة الاستباقية وتفكيك الأنظمة والمجتمعات وإعادة تركيبها، وهذا ما يؤكد أنهم لا يؤمنون إلا بعالم تكون الفوضى فيه سبيلاً لإعادة صياغته وفق الرؤية الأمريكية.

ومن أهم الاستنتاجات التي نلاحظها، أن مفهوم الفوضى الخلاقة لا يخلو من الأبعاد الأيدولوجية التي تشكل عقيدة المحافظين الجدد، وأن بواعث هذه الفوضى هي عقائدية، وهذا ما سوف يتم عرضه في المبحث التالي.

المبحث الثالث

الجزور الفكرية لنظرية الفوضى الخلاقة

تمهيد:

تحظى الأيديولوجيا بأهمية كبيرة في الدراسة العلمية لدى القراء والساسة وصنّاع القرار، حيث إنها دافع عقائدي يبلور قرارات المسؤولين وصناع القرار، لاسيما أن الدراسة تختص بسياسة الولايات المتحدة الأمريكية، ومن أجل الوقوف على الأبعاد والأيديولوجيا للفوضى الخلاقة لابد من الإشارة المعرفية للمحافظين الجدد والتي تعد الفوضى الخلاقة إحدى تجليات الفكر اليميني الأمريكي "المحافظين الجدد".

أ. المحافظون الجدد:

تعود الأصول في النشأة لهذه الجماعة إلى مرحلة إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق "جيمي كارتر" إذ أن مجموعة كبيرة من المفكرين اليهود اليمينيين من الحزب الديمقراطي تبنا سياسة متشددة تدعو إلى تعزيز القوة العسكرية ومواجهة الإتحاد السوفييتي، وزادت هيمنة هذه الجماعات على السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس "رونالد ريغان" الذي انتهج سياسة التصعيد وهي ما لاقت القبول لديهم (عبد العال، 2007)، بل يعتبر "رونالد ريغان" من رسخ منهج الأيديولوجيا في العلاقات الدولية المعاصرة.

كما أنهم مجموعة سياسية أمريكية، تميل إلى اليمين المسيحي المتطرف، وتؤمن بقوة أمريكا وهيمنتها على العالم. وهم مجموعة من أصحاب فكر القرن الأمريكي الواحد والعشرون، يمثلهم سياسيين وكُتاب ومفكرين ومحاربين قدامى، ومجموعة من المثقفين المتطرفين، أي من كل ألوان الفكر الأمريكي.

كما أنهم يعتبرون جماعة ذات ميول صهيونية تُكّنّ العداء للعرب والمسلمين ويصنّفون بأنهم حليف استراتيجي "لإسرائيل"، وازداد دورهم في رسم وصياغة السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي "جورج دبليو بوش" ويعتبرون أن القوة العسكرية هي الطريق لتحقيق الأهداف الأمريكية دون النظر إلى أي اعتبارات أخرى (عبد العال، 2007).

ويبين الكاتب الأمريكي "باتريك بوكانان" أن الجيل الأول من المحافظين الجدد ضم مجموعة من الليبراليين السابقين بالإضافة إلى الاشتراكيين والتروتسكيين¹ والمجموعات التي أتت من ثورة "ماكغوفرن" عبر نهاية مرحلة المحافظين وانتقلت بعد مسار طويل إلى السلطة، مع مجيء "رونالد ريغان" إلى البيت الأبيض في العام 1980 (الميناوي، 2012 : 105).

ويبين لنا ما لهذا التيار من نفوذ وسطوة على مركز القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، بسبب ما يتبناه هذا التيار من أفكار أيديولوجية والتي كانت الفوضى الخلاقة إحدى مخرجات هذا التيار.

وضمن النفوذ الذي يملكه المحافظون الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية، تبرز سيطرتهم على وسائل الإعلام المختلفة من محطات تلفزة وإذاعات ومنابر صحفية ومجلات وغيرها.

فعلى سبيل المثال، يسيطر المحافظون الجدد على محطة "فوكس نيوز"، والتي تعتبر من أبرز المعالم السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية، ومجلة "كومنتاري" التي تعدّ مجلة الجيل الأول من المحافظين، وهي مجلة موجهة للنخبة المثقفة، وكذلك مجلة "ويكلي" وتعدّ ستانداود الأسبوعية الذي يمولها إمبراطور الإعلام الأمريكي اليهودي ذو الميول اليميني المتطرف "روبرت مورдох"، ولهم نفوذ في مجلات أخرى مثل "فورين أفاريز" و"لوس أنجلوس تايمز" و"نيويورك تايم". و"الواشنطن بوست" وصحيفة "وال ستريت جورنال".

بالإضافة إلى مجلة "مومنت" و "ناشيونال ريفيو"، كما أنه في عهد الرئيس "بوش الابن" كانت سيطرتهم واضحة على أكبر وأهم مؤسسات ومراكز الأبحاث وهيئات التحرير في الصحف الهامة، مثل: معهد "هرسون"، ومعهد "أمريكان انتربرايز"، ومعهد "المشروع الأمريكي"، وهو من أقرب معاهد البحث للإدارة الأمريكية في عهد "بوش الابن"، وللمعهد علاقة وثيقة بنائب الرئيس الأمريكي "ديك تشيني"، كما يضم هذا المعهد في مجلسه الإداري 35 عضواً من كبار أستاذة الجامعات الأمريكية والشخصيات المؤثرة في الاقتصاد والسياسة، أبرزهم: "صاموئيل هنتغتون"، ومشروع القرن الأمريكي الجديد ومعهد مسيمري وهو المعهد الذي وصفه المسئول السابق في وكالة الاستخبارات الأمريكية (فينسينت كانيستوار) بالقول: "إن المعهد يعمل كأداة دعائية من وجهة نظر ليكودية متطرفة" (عبد العال، 2007).

¹ التروتسكيين هم أتباع النظرية الماركسية التي دعا إليها ليون تروتسكي. معتبراً نفسه ماركسي أرثوذكسي و بولشفي لينيني مجادلاً لإنشاء حزب طليعي للطبقة العاملة. اختلفت سياساته عن سياسات ستالين في رفض الشيوعية. (<https://egyptianpartiesprograms.wordpress.com>)

بناءً على ما سبق، يمكن القول بأن، هذه المعاهد والمراكز تمثل توجهات الإدارة الأمريكية، وأن صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية وسياساتهم تتأثر بشكل مباشر ببحوث هذه المعاهد، وما يرتبط بها من مراكز الأبحاث (Think Tank) التي تلعب دوراً مركزياً في توجهات صانع القرار الأمريكي.

استطاع المحافظون الجدد أن يغيروا سياسة الولايات المتحدة من سياسة "دور الشرطي في العالم" إلى اتباع سياسة شن الحروب الاستباقية لأجل ما يدعونه من تحقيق للأمن الأمريكي ودعم (إسرائيل) ونشر العولمة الأمريكية في العالم العربي والعالم الإسلامي، وهذا ما أكدّه الكاتب (بات بيوكانن) في كتابه "أين أخطأ اليمين؟" (ماضي، 2006).

وتمثلت إدارة الرئيس "جورج بوش الابن" في عدد كبير من رموز اليمين وصقور المحافظين الجدد، فشغل "ديك شيني" منصب نائب الرئيس، وحاز "دونالد رامسفيلد" على وزارة الدفاع الأمريكية، وكذلك "بول وولفوتيز" حاز على منصب نائب وزير الدفاع وكان من الداعمين لاحتلال العراق، و"ريتشارد بيرل" صاحب نظرية استخدام القوة الأمريكية لتدمير أعداء (إسرائيل) بالإضافة إلى "دوخلاس فيث" وكيل وزارة الدفاع، صاحب الخطط التي كانت تروج لوجود أسلحة دمار شامل في العراق (عبد العال، 2007).

وفي سياق الجذور العقائدية التي يبني المحافظون الجدد منطلقاتهم عليها نجد التركيز على العالم العربي والإسلامي من خلال أهداف استراتيجية يتبناها هذا التيار من بينها، الحفاظ على بقاء (إسرائيل) كقوة مهيمنة في المنطقة العربية والإسلامية، ويعتقدون أن العالم عموماً، و المنطقة العربية تحديداً هما نقطة انطلاق الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها لإعادة بناء النظام العالمي الجديد، والذي ينبغي أن يكون نظاماً قائماً على تحقيق المصالح المتطابقة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية و(إسرائيل) (المرجع السابق).

المحافظون الجدد والفوضى الخلاقة...

منذ بداية الظهور السياسي للمحافظين الجدد نلاحظ أن السياسة الأمريكية بدأت تظهر وتفسر بمصطلحات جديدة تصدر عن الإدارة الأمريكية، ولعل المتابع لتلك المصطلحات غير أنها مصطلحات ذات أبعاد وأفكار عقائدية أيديولوجية لها منظرين ومفكرين، وقد تكون بعضها خليط بين فكرتين، كما هو الحال في الفوضى الخلاقة التي تحمل دلالات الفوضى ودلالات الإبداع والترتيب.

وفي ذات السياق، ينسب البعض الأصول الفكرية الحديثة للفوضى الخلاقة إلى المفكر الأمريكي "صامويل هنتغتون" وأن أفكاره فيما طرحه في كتاب "صدّام الحضارات" قد وظفت فيما بعد لصياغة فكرة الفوضى الخلاقة (هنتغتون، 1999: 293-315)، كما أنها تنسب إلى أطروحات وأفكار المفكر اليهودي (ناتان شارنسكي Natan Sharansky) في كتابه الذي أشرف إليه (الطريق إلى الديمقراطية)، والذي وجد فيه الرئيس الأمريكي "جورج بوش الابن" نفسه فيه، واعتبره بمثابة الخريطة التي سيسير عليها خلال فترة رئاسته، ومما راق للرئيس الأمريكي بوش من أفكار في هذا الكتاب هو ما يراه "شارنسكي" بأن الإسلام حركة إرهابية، لا تهدد أمن (إسرائيل) فحسب، وإنما تهدد أمن العالم الغربي بأكمله، لذلك يتوجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تفكك الأنظمة الاستبدادية الراحية لهذا الإرهاب، عبر نشر الفوضى العارمة التي من خلالها يتم حلحلة هذه الأنظمة المستبدّة (اسماعيل، 2011: 11).

ومن خلال الدراسة والبحث تبين أن، مفهوم الفوضى الخلاقة متجدر في الفكر الديني والسياسي الأمريكي وله روافد متعددة، بداية من الأدبيات الإنجيلية وصولاً إلى التطبيق الفعلي لها في عهد المحافظين الجدد، حيث يعتبر البعض أن بلورة هذه النظرية يعود إلى "مايكل ليناسون" في معهد American enterprise ، والخبير والمفكر الاستراتيجي الأمريكي، إذ إنه صاغ هذه النظرية في العام 2003 عندما وضع خطة جديدة للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وأعطاهم مسمياتٍ مرادفةً لمفهوم الفوضى الخلاقة، منها "الفوضى البناءة" و"التدمير والبناء" (فاضل، 2014).

وينطلق ليدن في نظريته من أفكار متطابقة تتبناها النخبة الحاكمة في الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس السابق "جورج بوش الابن"، بل وتدين بها وتبنى على ذلك استراتيجياتها تجاه العالم العربيّ والعالم الإسلامي، وفي هذا الإطار نجد أن "ليدن" ينطلق بعد قراءة الواقع وتشخيصه ليتعامل مع معطياته وتطوراتها، وتقدم نظرية الفوضى الخلاقة على الأسس التالية (المرجع السابق):

1. التغيير الكامل في الشرق الأوسط.
2. إعادة البناء بعد هدم الأسس والتقاليد القديمة.
3. الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الشاملة لدول الشرق الأوسط.
4. إبعاد الجهد الأمريكي المباشر والاكتفاء بصياغة وتنظيم بناء النظام السياسي في هذه الدول.

إذاً، فإن حقيقة الفكر الاستراتيجي الأمريكي يتمثل في هذه النظرية التي صاغها "ليدن"، فهي أسس الانطلاق في المنطقة العربية والشرق الأوسط، وهذا ما خرج به أكثر من مسئول أمريكي حول بناء "نظام عالمي جديد" و "شرق أوسط جديد". ومنهم الرئيس "جورج بوش الابن" وكذلك مستشارة الأمن القومي الأمريكي (كونداليزا رايس)، والتي خظفت أضواء هذا المصطلح "الفوضى الخالقة".

إن المنطقة العربية لازالت تعيش تداعيات هذه النظرية، وتعاني من مخرجات الفكر الأمريكي التي طبقت على المنطقة وما حالة الصراعات الداخلية التي نشهدها بأبعادها المختلفة إلا نتاج لهذه الإستراتيجية.

ولقد كان لهذه النظرية خطوات وتكتيكات عديدة أنتجتها الإدارة الأمريكية لتصبح فاعلة في المنطقة، منها:(المرجع السابق):

1. إثارة الصراع الطائفي والعربي وإحداث الخلل في التركيبة العرقية للشعوب.
 2. ضرب مؤسسات الدول والاستعواض عنها بولاءات عشائرية وحزبية، كما الحال في العراق وليبيا.
 3. خلق حالة عدم الاستقرار وإطالة أمد الاختلال الأمني واليأس من العودة إلى ما كان عليه الحال قبل زعزعة الأنظمة.
 4. إرباك المنطقة بموجة إعلامية تساعد في تحقيق أهداف ومقاصد الفوضى الخالقة.
- ويدعو "ليون" إلى تسوية مذهب "القوة اللامتناهية"، حتى ولو أدى الأمر بالولايات المتحدة الأمريكية إلى قيامها بتبديد بلد كل عشر سنوات، وذلك بهدف أن تظهر الولايات المتحدة أنها جادة في أقوالها.

وينطلق "ليدن" من نظرية أن "الاستقرار مهمة لا تستحق الجهد الأمريكي" ليحدد بالتالي "المهمة التاريخية" الحقيقية للولايات المتحدة الأمريكية فنقول: "التدمير الخلاق هو اسمنا الثاني في الداخل كما في الخارج، فنحن نمزق يومياً الأنماط القديمة في أعمال العلوم، كما في الآداب والعمارة والسينما والسياسة والقانون، لقد كره أعداؤنا دائماً هذه الطاقة المتدفقة والخالقة التي طالما هددت تقاليدهم (مهما كانت)، وأشعرتهم بالخجل، لعدم قدرتهم على التقدم.. علينا تدميرهم كي نسير قُدماً بمهمتنا التاريخية" (الميناوي، 2012 : 108-109).

استكمالاً لما سبق، يمكن القول: إنه في الوقت الذي بدأ فيه الظهور السياسي للمحافظين الجدد على الساحة الأمريكية بدأت تلوح في الأفق أفكارهم الأيدولوجية، ومما لا شك فيه أن للفوضى الخلاقة أصولاً فكرية لديهم، أوضحها العديد من المفكرين والفلاسفة المختصين في العلوم السياسية، فكما تبين لنا أن منهم من أسند هذه الأصول إلى المفكر الأمريكي (صامويل هنتغتون) فيما طرحه من أفكار في كتابه (صدام الحضارات) التي كانت بداية صياغة فكرة الفوضى الخلاقة، وأيضاً نجد من يعود بالأصول المعاصرة إلى أفكار المفكر اليهودي (ناتان شارنسكي Natan Sharansky) والذي طرح أفكاره عبر كتابه الشهير (الطريق إلى الديمقراطية)، والذي اعتبره "جورج دبليو بوش" الابن أساس خارطته في السياسة الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط.

كما أن للمفكر (أليوت كوهين Eliot Cohen)¹ دوراً في بلورة فكرة الفوضى الخلاقة عبر ما نشره من أفكار في كتابه (القيادة العليا - الجيش، رجال الدولة، الزعامة في زمن الحرب) (البكري، 2009: 74).

وإذا ما عدنا إلى الفيلسوف اليهودي الأمريكي (ليو شتراوس Leo Strauss)² لوجدنا أنه يُعدُّ من أهم الشخصيات التي نظرت للفوضى الخلاقة عبر دفاعه عن الفلسفة الكلاسيكية ومنطقاتها الأخلاقية، والداعي إلى الدفاع عن مصالحها بالقوة، إذ إنه يعتقد بأن الحقيقة يجب أن تكون سراً لا يعلمها الناس وتبقى (اسماعيل، 2011: 16).

وفي السياق نفسه، يذكر البعض أن لأفكار (برناود لويس) الفيلسوف اليهودي الأمريكي له الدور البارز في بلورة فكرة الفوضى الخلاقة، إذ إنه يقول: "إن منطقة الشرق الأوسط عبارة عن خليط من القوميات والأديان والأعراق والإثنيات، لا ترتقي لإقامة دولة عصرية علمانية أو حتى إسلامية، لذا يجب أن تستثمر هذه النقطة عبر تفكيكهم وممارسة السلطة عليهم من قبل قوى خارجية (برجنسكي، 1999: 48).

وخلال مقابلة أجرتها وكالات الإعلام مع (برناود لويس) في 20 مايو 2005 قال: "العرب والمسلمون قوم فاسدون فُوضيَّون، لا يمكن تحضرهم، وإذا تركوا لأنفسهم يفاجئون العالم المتحضر بجرعات بشرية إرهابية، تدمر الحضارات وتقوض المجتمعات، ولذلك فإن الحل السليم للتعامل معهم هو إعادة احتلالهم

¹ مؤسس مركز ميريل فيليب للدراسات الاستراتيجية ومدير برنامج الدراسات الاستراتيجية في كلية الدراسات الدولية المتقدمة في جامعة جونز هوبكنز الأمريكية. موقع جامعة جونز هوبكنز www.sais-jhu.edu

² أحد أساطين المحافظين الجدد وفيلسوفهم، أمريكي يهودي من أصل ألماني، يعده البعض الملهم لأيدولوجيا المحافظين الجدد التي تسود حالياً داخل الحزب الجمهوري الأمريكي. عبد العال، علي، المحافظون الجدد منظرون لخراب العالم

واستعمارهم وتدمير ثقافتهم الدينية وتطبيقاتها الاجتماعية، إنه من الضروري إعادة تقسيم الدول العربيّة والإسلامية إلى وحدات عشائرية وطائفية، ولا داعي لمراعاة خواطهم، أو التأثير بانفعالاتهم وردود الأفعال عندهم، ويجب أن يكون شعار أمريكا في ذلك، إما أن وضعهم تحت سيادتنا، أو لا ندعهم يدمرون حضارتنا ولا مانع عند إعادة احتلالهم أن تكون مهمتنا المعلنة، هي تدريب شعوب المنطقة على الحياة الديمقراطية، وخلال هذا الاستعمار الجديد لا مانع أن تقدم أمريكا الضغط على قيادتهم الإسلامية من دون مجاملة ولا لين ولا هوادة؛ ليخلصوا شعوبهم من المعتقدات الإسلامية الفاسدة، ولذلك يجب تضيق الخناق على هذه الشعوب ومحاصرتها، واستثمار التناقضات العرقية، والعصبيات القبلية والطائفية فيها، قبل أن تغزو أمريكا وأوروبا لتدمر الحضارة فيها" (برجنسكي، 1999: 48).

الجدير ذكره، أن (برناود لويس) أَلَفَ 20 كتاباً عن الشرق الأوسط، وكان أشهرها "العرب في التاريخ"، و"الصّدام بين الإسلام والحداثة في الشرق الأوسط الحديث"، "وأزمة الإسلام"، و"حرب مندسة، وإرهاب غير مقدس"، وأنه من أشدّ المُعادين للإسلام، والذي من خلال هذا العداء صاغ للمحافظين الجدد استراتيجيتهم القائمة على هذا الأساس.

كما تبين لنا أن الولايات المتحدة الأمريكية أتقنت لعبة صناعة الأعداء، وذلك بعد الحرب العالمية الثانية، وهذا جزء مهم من استراتيجيتها من أجل السيطرة والهيمنة، فقد جعلت من الاتحاد السوفييتي (السابق) عدوّاً استراتيجياً تتبنى من خلاله سياسة التحفيز العسكري وامتلاك القوة والعمل الاستخباري والحشد الداخلي.

خلاصة

منذ بروز نجم الولايات المتحدة الأمريكية وحتى المرحلة الحالية، تتمحور سياستها حول الهيمنة العالمية والسعي للتفرد بالقوة، ويسط السيطرة على دول المنطقة العربيّة تحديداً بأدوات ووسائل متنوعة، معتمدة على تطورها النابع من التغيير في مكنون فكرها الاستراتيجي الذي تجلّى بتطبيق نظرية "الفوضى الخلاقة" ذات الجذور التاريخية والفكرية اليمينية، والتي اكتوّت بنيرانها الدول العربيّة من خلال الصراعات الطائفية والعرقية، وزعزعة أمنها واقتصادها وتدمير مقوماتها، مخلّفة واقعاً مريراً وتبعاتٍ صعبةً، سنتناولها بالتحليل والتفصيل من خلال الفصل التالي في هذه الدراسة.

الفصل الرابع

تأثير الفوضى الخلاقة في التطورات الداخلية العربيّة

(مصر ، ليبيا ، سورية نموذجاً)

المبحث الأول: تأثير الفوضى الخلاقة في التطورات الداخلية في مصر، وتداعياتها الأمنية والسياسية والعسكرية.

المبحث الثاني: تأثير الفوضى الخلاقة في الأحداث الليبية وتداعياتها الأمنية والسياسية والعسكرية.

المبحث الثالث: تأثير الفوضى الخلاقة في الصراع السوري الداخلي وتداعياتها الأمنية والسياسية والعسكرية.

تأثير الفوضى الخلاقة في التطورات الداخلية العربية

(مصر ، ليبيا ، سورية نموذجاً)

تمهيد:

لقد تعرّضت المنطقة العربية لتطورات خطيرة، إذ إن الفوضى الخلاقة التي أطلقتها وزير الخارجية الأمريكية الأسبق " كونداليزا رايس " منذ عام 2005، باتت واضحة الأثر في دول المنطقة، فثمة نجاح لهذا المخطط في بعض الأقطار، ولا يقف الأمر على هذا الحد بل ينذر بأن يطال دُولاً أخرى.

ولقد لخصت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة (هيلاري كلينتون) في كلمة لها أمام المنتدى العالمي الأمريكي الإسلامي في واشنطن بتاريخ 13 أبريل 2011م بقولها: "الشتاء العربيّ بدأ يعرف الدفء، وللمرة الأولى منذ عقود توجد فرصة حقيقية لتغيير دائم في الشرق الأوسط، ومن دون الشروع في إصلاحات حقيقية ومنتزنة، فإن الربيع العربيّ سيتحوّل في نهاية المطاف إلى سراب." (توفيق، 2011).

إن هذه التصريحات ما كان لها أن تصدر عن الإدارة الأمريكية لولا إدراكها بأن دعوات الإصلاح والانفتاح السياسية وغيرها التي كانت تنادي بها لإبقاء الأنظمة الحاكمة لم تكن تلبي مطالب وحاجات الشعوب العربية، وأن الطموح العربيّ أكبر من ذلك، وأن الشعوب العربية بدأت تشعر بزيغ الأنظمة الحاكمة التي مارست سياسة تخدير شعوبها بحجة أنها تسعى للقضاء على التخلف العربيّ، وأنها تسعى للنهوض بدولها لتصبح دولاً متقدمة.

وهذا ما أدركته الشعوب بعد حالة الاحباط واليأس التي أصابتها عامة، حتى وصل الحال إلى مرحلة اليأس وفقدان الثقة بالنفس لما وصلت به من معاناة، ولكن ما أثبتته الواقع أن الشعوب لا تموت، ولا يمكن للاستبداد - مهما طال - أن يكسر حياة الشعوب وثورته، وأن الظلم والاستبداد لابد وأن يولد فوضى تعصف بالأمن والاستقرار والوحدة، وفي هذا السياق سيتم تناول الآثار المترتبة على تطبيق الفوضى الخلاقة في ثلاث دول محورية في المنطقة العربية، وهي: مصر، وليبيا، وسورية، وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول

تأثير الفوضى الخلاقة على التطورات الداخلية في مصر

وتداعياتها الأمنية والسياسية والعسكرية

على غير العادة وخلافاً للتوقعات تفاجأ الشارع العربي بنجاح التونسيين في الخلاص من حكم الرئيس "زين العابدين بن علي"، وأنهم فعلوا ما لم يستطع العرب الآخرون ممن يعانون من الاستبداد أن يفعلوه، وما هي إلا أيام قليلة إلا والشباب المصري يهتف يوم 25 يناير 2011 ضد الظلم والاستبداد في مظاهرات بسيطة، سرعان ما أصبحت عارمةً وتهتف بإسقاط النظام لتصبح محط أنظار العالم كله.

جاءت هذه الثورة بعد ثلاثين عاماً من الحكم البوليسي الذي صبغت به فترة حكم الرئيس "محمد حسني مبارك" من العام 1981-2011، مستخدماً كل أساليب القمع بحق كل من يطالب بحقوق سياسية، فأصدر قانون الطوارئ لقمع الشعوب، والقضاء على الأحزاب السياسية والمعارضة، كما قرب مبارك لحاشيته، رجال الأعمال والمُوالين لنظامه مكوناً طبقة احتكارية (أوين، 2013: 93)، تسببت في تدمير الشارع المصري وخلق فجوة كبيرة بين الأغنياء والبطء بسبب حالة الفساد المستشري في البلاد، كما وأحدثت ما يسمى بـ"الطبقية" في المجتمع المصري (منشاوي، 2014).

امتدت سيطرت نظام الرئيس مبارك على مفاصل الحياة السياسية والاقتصادية، بل وتعدت ذلك لتطبق هيمنتها على الإعلام، فكان الإعلام المصري مُسيباً من قبل الحكومة، وهذا ما أثبتته ثورة 25 يناير 2011، إذ إن التلفزيون المصري كان يصور للناس بأن المظاهرات لا يتجاوز بضعة مئات، في حين أن حقيقة الأمر كان خلافاً لذلك، فكانت المسيرات بالآلاف وتزايدت إلى الملايين، وكانت الصحافة تسير في نفس الركب، فنجد أن جريدة الأهرام كانت تضلل الناس بالأعداد، وتقلل من حجم الحقائق وتغيّرها أحياناً، بل واستخدم النظام أيضاً أجهزة الأمن في التجسس ضد المواطنين، وتحديد جهاز أمن الدولة، وعاش الشعب المصري مرحلة صعبة، غلبت عليها حالة الخنوع والاضطهاد، بالإضافة إلى التدهور الاقتصادي، وعلى إثر ذلك برزت حركة "كفاية" وبدأت بتنظيم المسيرات في العام 2004، وحتى العام 2006، وطالبت بالإصلاح الاقتصادي، ومحاسبة الفساد، وتعديل حياة المواطن المصري، وهنا جاء التدخل الأمريكي الصريح بالضغط على الرئيس "مبارك" بنشر الديمقراطية والإصلاح السياسي،

ولهذا نجد أن نظام مبارك سمح بعد ذلك للأحزاب السياسية للمشاركة في الانتخابات عام 2005 (بصبوص، 2013: 91). بعدما عدّل المادة (76) في الدستور التي أتاحت للتعددية في الانتخابات الرئاسية لأول مرة، بالرغم من الشروط المعقدة التي وضعها الدستور للترشح للرئاسة.

وفي ضوء ذلك شاركت جماعة الإخوان المسلمين في الانتخابات وكان شعارها "مشاركة لا مغالبة"، وحرصت على ترشيح 150 عضواً فقط، بنسبة ثلث أعضاء البرلمان تقريباً، وفازت بحوالي 88 مقعداً من أصل 454 (عبد النبي، 2009).

وكان ذلك سابقة لم تحصل في مصر منذ عقود، ودخل جماعة الإخوان المسلمين على شكل نواب مستقلين، - كون الدستور المصري يحظر الأحزاب الدينية من مزاوله العمل السياسي- فأصبح هناك معارضة برلمانية مضبوطة وتحت السيطرة، يقودها الإخوان، ومع زيادة الضغوط على المواطن المصري البسيط ظهرت حركات ومنظمات تطالب بالإصلاح، أهمها، حركة (6 إبريل) عام 2008، وبذلك بدأ الشارع المصري يتململ مطالباً بالإصلاح الداخلي ووقف التعامل مع (إسرائيل)، ورفض تصدير الغاز لها رداً على عدوانها المستمر على قطاع غزة (بصبوص، 2013: 91).

يذكر العديد من الباحثين والمختصين في الشؤون الدولية شؤون الشرق الأوسط، أن جُلّ حالة التغيير في مصر هي غير بعيدة عن التدخل الخارجي، وإن لم تكن واضحة المعالم أو غير معلن عنها ولا مصرّح بها ، كما وأن الإدارة الأمريكية صرحت بضرورة انتقال شعوب منطقة الشرق الأوسط إلى الديمقراطية، بأي طريقة كانت، سلمية أو غير سلمية، لا سيما وأن تاريخ المخابرات الأمريكية مليء بدعم وتشجيع الانقلابات والاضطرابات والثورات بمختلف الوسائل والإمكانات (Folly, Palmer, 2011:88).

في خضمّ هذه التطورات، برز دور الولايات المتحدة الأمريكية جلياً في التدخلات الداخلية لشؤون البلدان العربيّة، وهنا نسلط الضوء على واقع الحالة المصرية التي أقرت الولايات المتحدة بدعمها لحركات وجماعات، بذريعة بناء الديمقراطية في البلدان العربيّة، فذكرت صحيفة نيويورك تايمز أن "بعض الجماعات السياسية النشطة في مصر والعالم العربيّ تلقّت تدريباً ودعمًا مادياً من بعض المنظمات الأمريكية، من أجل بناء الديمقراطية في البلدان العربيّة، ومن بين هذه الجماعات حركة شباب 6 أبريل في مصر" (نيويورك تايمز، 2011).

وخلال مؤتمر حول الحرية ودروس مستفادة من الشرق الأوسط ، أعدّه مركز (جورج دبليو بوش) المعني بالتطبيق العملي لدراسات مركز (Think Tank) النظرية، والذي حضره الرئيس السابق (جورج بوش الابن) بتاريخ 26 مايو 2011، وكانت ضيفة المؤتمر وزيرة خارجيته ومستشارة الأمن القومي " كونداليزا رايس " طرح فيه "أحمد صلاح" عضو حركة 6 أبريل تساؤلاً عن "سبب الخذلان لهم في نفس الوقت، بحكم أن أغلبهم دخل السجن في عهد الرئيس مبارك، وأنهم كانوا مهينين للموت على خلاف ما كانوا يتوقعونه بأن يكون الدعم الأمريكي لهم أكثر وأكبر، فعندما بدأت العجلة في الحركة لتحرير مصر من ظلم نظام مبارك وربما بلدان أخرى"، فأجابت " رايس " بأن الولايات المتحدة ليست قادرة دائماً على دفع الأحداث في الاتجاه الذي تريده"، وقالت أيضاً: "تعاملنا مع نظام مبارك بشأن القضايا التي نتناولها مثل محاولة إنشاء دولة فلسطينية ديمقراطية، أو محاولة السيطرة على حماس، أو المحاولة في التعامل مع الملف النووي الإيراني، لم يكن لدينا تلك الوسائل المباشرة، وحاولنا الحديث عن القيم واستمرينا في ذلك طوال الفترة السابقة، وحاولنا منح الشعب المصري الوسائل التي يحتاجها ليتحدث عن حريته" واستعرضت عن حديثها مع صديقها السابق " لورن كريزر" الذي تعتبره محارباً في هذا المجال، وأقرت قائلة: "إن واحداً من الأشياء التي قمنا بها كنا نمنح 50% من المساعدات الأمريكية لتعزيز الديمقراطية لمجموعات ليست مسجلة لدى الحكومة المصرية، وأن هذه كانت بصراحة صفة على وجه الحكومة المصرية" (علي، 2014).

وهذا ما يفسر رفض الرئيس الأسبق حسني مبارك زيارة الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 2004. وأن الأمر ليس له علاقة بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني، بل له علاقة بصناعة الثورة في مصر، حسب ما أوضحت "رايس"، وكشفت أيضاً عن بعض الأدوات التي استخدمتها الولايات المتحدة وهو، أن الولايات المتحدة الأمريكية وضعت اتفاقية التجارة الحرة مع مصر على الطاولة، وذلك ردّاً على حملة الحكومة على القوى الديمقراطية في مصر التي يعتبرها مبارك معارضة له ومهددة لنظامه، باعتبارها يداً للولايات المتحدة الأمريكية، ولا يخفى أن أيّ أداة تستخدم لها جانباً سلبياً، والتي من الممكن أن يؤدي إلى تمكين القوى الخطأ (صحيفة المصريون، 2014).

كما وأوردت "رايس" أنه في عام 2006 كانت الولايات المتحدة الأمريكية تحاول أن تساعد لبنان وبعض القوى الديمقراطية في فلسطين، وكانت تحاول الحفاظ على المزيد من القوى الديمقراطية في مصر وأماكن مثلها، وذلك تمهيداً لأشخاص وقوى تريدها الولايات المتحدة وتسعى من خلالها لتحقيق أهدافها (المرجع السابق).

ويقدر الباحث أن ما ساد في أوساط النخب العربيّة والجماهير من حالة التشكيك في ثورات الربيع العربيّ عموماً وفي الثورة المصرية على وجه التحديد، - كونها موضوع دراستنا في هذا المبحث - ناتج عن بروز دور الولايات المتحدة الأمريكية في دعم بعض الحركات بحجة الإصلاح الديمقراطي، ولكن حقيقة الأمر أن هناك العديد من الأسباب التي كانت سبباً في اشتعالها بشكل مفاجئ، وأدت إلى كسر حاجز الخوف لدى الشعب المصري، وقد نلاحظ أيضاً أن الإدارة الأمريكية كانت تدرك هذه الأسباب التي أدت إلى انفجار الأمور على غير رغبتها في بداية الأمر، وهذا ما يفسر سعي الإدارة الأمريكية للمطالبة بالإصلاحات وإتاحة نوع من الديمقراطية، لأنها تعلم جيداً عواقب هبة الشعوب.

- أسباب الثورة المصرية:

لقد ارتأت الدراسة، ضرورة استعراض سريع لأسباب وخلفيات الثورة المصرية، أو ما سُمّي بـ"الربيع في مصر"، بهدف الوصول إلى تحليل معمق حول مدى استثمار الولايات المتحدة الأمريكية لهذه الثورة، وإبعادها عن مسارها الحقيقي، بمعنى أدق: ما مدى الدور الأمريكي من خلال إسقاطات نظرية الفوضى الخلّاقة على الحالة السياسية في مصر، وإلى أي مدى يمكن القول، بأن التطورات السياسية في مصر انزلت في مستنقع هذه الفوضى؟.

وفي هذا السياق، تنقسم أسباب الثورة المصرية إلى قسمين، هما أسباب داخلية وأسباب خارجية:

أولاً- الأسباب الداخلية:

أ. على الصعيد السياسي (عبد السميع، 2011: 73-74):

- طبيعة الحكم الاستبدادي الذي انتهجه الرئيس مبارك طوال فترة حكمه.

- سعي مبارك لتوريث نجله جمال وتقديمه على رأس الحزب الوطني.

- سياسة القمع المستمرة بذريعة قانون الطوارئ.

- تزوير الانتخابات أكثر من مرة، حيث إن الحزب الحاكم فاز بأغلبية ساحقة أكثر من مرة، ووصلت نسبة الفوز في العام 2010 إلى 90% (ناصف، 2011: 20).

- هيمنة الحزب الحاكم على جميع مؤسسات الدولة بما فيها وسائل الإعلام (زكريا، 2011: 100).

- سيطرة رجال الأعمال على الحكومة المصرية، وخلق الطبقة التي خلقت فجوة كبيرة بين الشعب المصري.

- عدم وجود أحزاب معارضة حقيقية في مصر (المرجع السابق).

ب. على الصعيد الاقتصادي:

- ازدياد حالة الفقر التي وصلت إلى 80%، ومحدودية دخل المواطن المصري التي خلقت نوعاً من الطبقة بين رموز السلطة الحاكمة والمواطنين، كما وأن 44% من 80% هم تحت خط الفقر، وذلك طبقاً لإحصائيات البنك الدولي، وكذلك تدني الأجور وارتفاع الأسعار (الميناوي، 2012: 194).

- انتشار حالة البطالة ووصولها إلى 29%، علماً بأن البطالة في مصر كانت 2.5% عام 1960، ثم قفزت في عام 1976 إلى 7.7%، ثم في عام 1986 أصبحت 14.6%، وفي عام 1996 ازدادت إلى 18.1% ووصلت في عام 2010 إلى 29% (الميناوي، المرجع السابق).

- تصدير الغاز المصري (لإسرائيل) بأسعار متدنية عن السوق العالمية، والتزام مصر باتفاقية الغاز منذ العام 2005 وحتى 2030 وبسعر 3 دولار لكل متر مكعب، في حين أن سعره العالمي 12 دولار، بحيث أصبحت إسرائيل تعتمد عليه في توليد الكهرباء، فأصبحت تنتج 37% من الطاقة بالغاز المصري (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).

- الضرائب المتزايدة وبيع الأراضي الحكومية بأسعار زهيدة للمستثمرين وبيع الشركات الحكومية الكبيرة (ناصف، 2011: 102).

ج. على الصعيد الاجتماعي:

- انتشرت حالة من الطبقة، فأظهرت مجموعة من الأغنياء والفنانين والتجار، وأصبحوا يتمتعون بـ 40% من ثروات مصر (عبد السميع، 2011: 28).

- فساد المؤسسة الإعلامية الرسمية، وجعلها أداة في يد النظام الحاكم، وباتت تحقق أهدافه وتروج لها، حيث إنه شوّه صورة الإسلاميين، وأظهر النظام على أنه صاحب الإنجاز والبطولات (خليل، 2012: 23).

- تعذيب المواطنين، وحالة القهر الأمني غير المسبوق، والقمع، والترهيب، والاعتقالات، وامتلاء السجون بأصحاب الآراء والأفكار. (الميناوي، 2012 : 190).

- زيادة في المشاكل الخدمائية، مثل: صعوبة المواصلات وغلاء المعيشة، وفشل التعليم.

- ازدياد نسبة الأمية وتراكم الديون، وزيادة الأمراض والإهمال الطبي (البناء، 2011 : 32).

ثانياً- الأسباب الخارجية:

أ- على صعيد الهيبة والمكانة:

- حالة من عدم الرضا على سياسة مصر الخارجية، حتى وصل بها الحال إلى مستوى الانحدار إلى أدنى درجات التبعية للولايات المتحدة و(إسرائيل)، وتمثل ذلك في موقفها من احتلال العراق وموقفها من المقاومة في فلسطين ولبنان، وحصار غزة، وحالة السخط على تلك السياسات من الشعب المصري (الميناوي، 2012 : 196).

- تراجع دور مصر الإقليمي وازديادها في مواجهة العبث الإسرائيلي في قارة إفريقيا والمنطقة العربية، وفي هذا السياق ذكر محمد حسنين هيكل: " إن هناك قوى تترصد بمنايع النيل ومجاريه في وسط وشرق إفريقيا، وهذا التهديد يحتاج إلى سياسة مصرية واعية فاهمة ومسؤولة ! " (هيكل، 2012: 128).

- تراجع دور ومكانة مصر الإقليمية لحساب قوى أخرى، أضحت ذات نفوذ ومكانة في المنطقة العربية، فاقت الدور المصري، ومن أبرز هذه القوى، إيران وتركيا. وبناءً على ذلك، تتحمل مصر قدراً من المسؤولية في حالة التراجع والضعف الذي أصاب النظام الإقليمي العربي. وإطاره المؤسساتي "جامعة الدول العربية".

ب- الدور الأمريكي:

أدركت الولايات المتحدة الأمريكية حالة الاحتقان في الشارع المصري، فسعت مباشرة إلى تبني مواقف العديد من مؤسسات ومنظمات المعارضة، وكذلك بعض الشخصيات والوجوه الناشطة كحركة كفاية، و6 أبريل، وعلى صعيد الأشخاص دعمت في اتجاه محمد البرادعي، كما أنها درّبت الناشطين في برامج التدريب على وسائل المعلومات الحديثة داخل مصر، وعلى سبيل المثال، فإن "منظمة بيت الحرية الأمريكي" دربت ما يقارب من 3000 شاب مصري خلال الفترة 2005 - 2010، عبر برامج تختص باستخدام الوسائل التكنولوجية والمعلوماتية وكيفية الإعداد للقيام بثورة تحت شعار الديمقراطية في عموم الشعب، بالإضافة إلى المنظمات الأمريكية الأخرى التي تدعم وتشرف بشكل مباشر أو غير مباشر على الشباب المصري، كما هو الحال في باقي دول الربيع العربي، ويعدُّ هذا الأسلوب من أساليب الاختراق الواضح والقوي للمنطقة العربية على المستوى السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والفكري، من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. (مصدق، 2014: 233).

ويرى الباحث أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تعمل بكل الاحتمالات في المنطقة، فمن جهة دعمت الأنظمة الديكتاتورية التي تحقق أفضل المصالح لها بحكم تبعيتها المطلقة

المرتبطة بدوام الحكم، ومن جهة أخرى حافظت على قدر من العلاقة مع وجوه جديدة بدعوى ملء الفراغ الحادث في حال زوال الحكم الموجود.

وبالرغم من نجاح مبارك في الآونة السابقة للثورة في إقناع الإدارة الأمريكية بمساندة مخطط التوريث ودعم نجله جمال ليكون خليفة له، إلا أن الإدارة الأمريكية كانت تقوم بدعم منظمات المجتمع المدني المصري لتظهر بمظهر الداعم للديمقراطية في العالم، وكانت تُشعر الرئيس (مبارك) ونظامه بأن هناك بديلاً، لكي يجعل النظام أسيراً لها على الدوام (الميناوي، 2012: 197). وهذا ما أكدته وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة (كونداليزا رايس) في إجابتها لأحمد صلاح عضو حركة 16 ابريل أثناء مؤتمر الحرية ودروس مستفادة من الشرق الأوسط.

وعندما حدثت الثورة المصرية، اتصل الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) بالرئيس مبارك مطالباً إياه بالعمل على اتخاذ اجراءات وبالسريعة الممكنة لعملية الانتقال السلمي للسلطة، في حين كان رد مبارك قائلاً: "أنتم لا تعرفون شعبي، أنا أعرفه أكثر من أي انسان آخر" (بصبوص، 2013: 57).

وفي نفس السياق، طالبت كونداليزا رايس (وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة) الرئيس مبارك بنشر الديمقراطية في بلاده، كما أوردت خلال مؤتمر لنادي ليونز في مدينة سياتل الأمريكية بتاريخ 2011/7/12، فكان ردُّ مبارك عليها : "أن لا معنى لخطابكم حول الديمقراطية، لأن طبيعة العرب، التي تعرفونها أنهم دائماً بحاجة لقبضة من حديد، وبدوري فقد تمكنت على الأقل حماية شعبي من التطرف"، ويفسر الدكتور سعد الدين ابراهيم⁽¹⁾ سبب تخلي الإدارة الأمريكية عن الرئيس مبارك، هو عناد مبارك، وتمنعه من إجراء إصلاحات حقيقية، وكذلك الخوف من تتصل مبارك من وعوده للنوار إذا ما سكنت الثورة، وهو ما سيجعل الوضع في مصر مرشحاً للانفجار في أي وقت لاحق، ومن هنا خرج (أوباما) من الاجتماع وسارع ليلقي أمام وسائل الإعلام الأميركية بالتصريح الشهير الذي قال فيه لمبارك: "ارحل الآن ثم كررها كثيرا الآن الآن" (عبد الحميد، 2014).

على أية حال، تبنت الولايات المتحدة مبادئ الديمقراطية والحرية في المنطقة العربيّة، وعملت جاهدةً على ترسيخها لدى الشعب المصري، وحسب تقرير (Think Tank) يذكر أنه تم رصد 8.5 مليون دولار لهذا المشروع في عام 2008، وكذلك 20 مليون دولار في العام 2009 عبر منظمات أمريكية تابعة للحزبين الجمهوري والديموقراطي في الكونجرس الأمريكي، منها: منظمة

¹ رئيس مركز ابن خلدون وأستاذ الاجتماع بالجامعة الأميركية في مصر، ويعد من أبرز رجال الولايات المتحدة الأمريكية في مصر.

(المعهد الجمهوري الدولي (LRL)، ومنظمة المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) (بصبوص، 2013: 57).

ويذكر أن هذه المنظمات أسهمت في تغيير أنظمة سياسية بالكامل مثل، دور المعهد الجمهوري الدولي الذي كان السبب في تحقيق انقلاب هايبتي عام 2004 (عشتار، 2009)، وله دور سياسي كبير في المنطقة، أبرزها: ما يقوم به من أنشطة سياسية في مصر في أعقاب ثورة 25 يناير.

ويقول الدكتور سعد الدين إبراهيم: "إنه لولا القرار الأمريكي بإنهاء مبارك لبقى في الحكم"، وبذلك يمكن القول: إن الولايات المتحدة الأمريكية كانت صاحبة الأثر في تهيئة الظروف لقيام الشباب بالتمرد على الحكومة المصرية سواء كانت منظمات مسجلة رسمية ضمن قوانين الدولة أو غير مسجلة، ولم تحظ بموافقة النظام الحاكم (عبد الحميد، 2014).

وكذلك الحال، لعبت السفارة الأمريكية دوراً مهماً في القاهرة من دعم للناشطين وتوجيههم في خطوات تكتيكية للتأثير على الثورة، منها: دعم الناشطين بالتكنولوجيا الحديثة للتواصل بين الثوار. لذلك رأينا أن الحكومة قامت بقطع وسائل الاتصال (بالإنترنت)، حتى شبكات الهاتف النقال عن كل مصر، مما سبب ردة فعل قوية من قبل وسائل الإعلام العالمية ومن الولايات المتحدة الأمريكية التي عبرت عن أسفها وإدانتها لهذا التعامل، واعتبرته أنه يفتقر لأدنى مفاهيم الديمقراطية.

امتازت الثورة في مصر في بعدها عن الصبغة الدينية، بل كانت ثورةً عامةً ومن جميع شرائح الشعب المصري، فالكل هتف بالديمقراطية والتحرر، فحين حاول النظام إظهارها أنها مُسيّسة واتهم مبارك الإخوان المسلمين بالضلوع في المظاهرات، وكلف عمر سليمان نائب الرئيس بإجراء حوارات للوصول إلى اتفاق مشترك بين النظام والإخوان، شرط عدم مشاركتهم في المظاهرات، كما أن المتظاهرين لم يرفعوا شعارات ضد (إسرائيل) والولايات المتحدة الأمريكية، وإنما رفعوا شعارات وطنية وإصلاحية (بصبوص، 2013 : 90-97)

وبعد 18 يوماً من الثورة ووصول عدد القتلى إلى 1000، وجرح أكثر من ذلك، أعلن نائب الرئيس مبارك عن تنحي الرئيس مبارك عن منصبه في يوم 11 فبراير 2011، وأصبحت إدارة البلاد تحت تصرف المجلس العسكري، والذي كان يظهر بالحيادية، وله حضور شعبي على أمجاد النصر في حرب أكتوبر، لهذا لاقى الجيش المصري ترحيباً من الجماهير، وقام بتعطيل

العمل بالدستور وحل مجلس الشعب، وأعلن عن احترام إرادة المتظاهرين ومبادئ الثورة. وفي سياق موقفه الخارجي أعلن المجلس العسكري عن التزام مصر بما وقّعت عليه مع دول العالم، لاسيما معاهدة السلام مع (إسرائيل)، وهذا ما منح المجلس العسكري الدعم المحلي والدولي وأعطاه المشروعية في قراراته (أغوان، 2013: 331).

كان من الواضح أن تنافساً بين الولايات المتحدة ومبارك على ولاء الجيش المصري الذي استثمرت فيه الولايات المتحدة أكثر من 50 مليار دولار كمعونات، وجاء في صحيفة الغارديان البريطانية تقرير مفاده، أن إدارة (أوباما) تعمل في الخفاء مع قيادة الجيش المصري من أجل إسقاط حكم مبارك (جاردنز، 2013: 247).

وفي خطاب مبارك الأخير بتاريخ 10 فبراير 2011 - قبل إعلان عمر سليمان عن تنحي مبارك - اتهم مبارك الولايات المتحدة بالتدخل في شؤون البلاد، وانتقد أوباما قائلاً: "إن التدخل الأجنبي في شؤون البلاد أمر مشين، ولن أقبله أيًا كان مصدره وسياقه، وسأثبت أن المصريين ليسوا أتباعًا ولا دُمى، وأنهم سيقولون لا للإملاءات من أي أحد" (جاردنز، 2013: 249).

وخلاصة القول، أن الولايات المتحدة كانت ترغب بإزاحة مبارك عن المشهد، وخلق نظام جديد تراهن عليه في البقاء لمدة أطول، من أجل الاستمرار في تحقيق أهدافها وهو ما جعل الولايات المتحدة بعدم الظهور بأنها تدعم الثوار، ولا تظهر بأنها تريد الإطاحة بنظام مبارك، وهذا ما يفسر انتقاء الولايات المتحدة للكلمات والتصريحات خلال الثورة المصرية، وأن مصلحة الولايات المتحدة في توطيد العلاقة مع الجيش والاستثمار فيه يأتي في سياق ثقته في قدراته على الحفاظ على الأمن الداخلي للبلاد، وأيضاً على أمن منطقة قناة السويس بكاملها، وكذلك ضبط واستقرار الحدود مع (إسرائيل).

وعندما تم الإعلان عن تنحي مبارك قال الرئيس أوباما: " ليس هذا نهاية التحول في مصر... إنه البداية" (جاردنز، 2013: 250)، وهو ما كان بالفعل، لأنه لم يكن بوسع أحد أن يتنبأ بالنهاية.

في الوقت ذاته، حذر السيناتور الأمريكي (جون كيري) رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ من الإفراط في المراهنة على قدرة القوات المسلحة المصرية من إدارة المرحلة الانتقالية وتولي مقاليد السلطة، وقال: " ينبغي أن نعمل معهم لإرشادهم وتوجيههم، وهذا هو التحدي الذي يواجهنا في الشرق الأوسط" (جاردنز، 2013: 254).

بناءً على ذلك، عززت الولايات المتحدة الأمريكية من اتصالاتها وتواصلها مع الضباط العسكريين وأبرزهم، اللواء سامي عنان قائد الأركان، الذي عاد من واشنطن إلى مصر بعد الثورة، وبتأكيد أمريكي على رجوعه في المجلس العسكري، وبعد فوز الرئيس محمد مرسي برئاسة الجمهورية أواخر العام 2012 شارك المجلس العسكري الرئيس مرسي بإدارة البلاد، ومزّت مصر بمرحلة من عدم الاستقرار، وبدت ظاهرة التجاذب والتفرد بالسلطة بين العسكري من جهة والرئاسة المدنية من جهة أخرى (بصبوص، 2013: 106).

وكان روبرت جيتس (وزير الدفاع الأمريكي) والأميرال مايك مولي يهاتفان نظراءهما من العسكريين بالقاهرة بشكل شبه يومي في الأيام الأولى للثورة، وكان لما يقولونه أثره الذي كان يفوق كثيراً الأوامر التي كان يصدرها مبارك إليهم بتفريق المتظاهرين.

ولقد أشاد (روبرت جيتس) بالضباط المصريين، وذلك لما مارسه الجيش من ضبط للنفس وقال: "لقد فعلوا جميع ما بينا لهم أننا نودّ منهم أن يفعلوه"، كما وعلّق (جف مورل) المتحدث باسم البننتاجون وهو يعلق على تلك الاتصالات الهاتفية التي كانت تجري بين القادة العسكريين الأمريكيين ونظرائهم المصريين، قوله: "هذا مثال واحد فقط يُبيّن مدى تدخلنا في مصر" (جاردنز، 2013: 255-256).

- تطور الموقف الأمريكي تجاه مصر بعد وصول مرسي للحكم:

بتاريخ 24 يونيو 2012، أعلنت اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية في مصر فوز محمد مرسي في انتخابات الرئاسة، ليكون الرئيس الأول بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير/كانون الثاني، والرئيس الخامس الذي يتولى الحكم في مصر، وأول رئيس مدني يأتي خارج إطار المنظومة العسكرية المصرية (B.B.C, 2012).

وبعد مرور عشرة أشهر على حكم الرئيس مرسي، تأسست حركة تمرد، في 26 ابريل 2013 بهدف سحب الثقة عن الرئيس مرسي وإجراء انتخابات مبكرة (صحيفة النهار، 2013)، وأعلنت الحركة عن جمعها 22 مليون توقيع، ودعت الموقعين للتظاهر يوم 30 يونيو، ورفضوا دعوة الرئيس مرسي للحوار، ورفضوا تشكيل لجنة لتعديل الدستور والمصالحة الوطنية وذلك في خطاب امتدّ لساعتين ونصف (أخبار فرنسا، 24، 2013).

وفي ذات السياق، أعلنت حركة "تجرد" الداعمة لبقاء الرئيس مرسي 26 مليون توقيع، مقارنة بحملة "تمرد"، ووعدت بأن تستمر في جمع توقيعاتها لتصل إلى 33 مليون توقيع (العربية نت، 2013).

استمرت الاحتجاجات الشعبية ضد الرئيس مرسي في ظل صَمْتٍ عالمي واسع، وعدم ظهور واضح للولايات المتحدة الأمريكية، وفي الذكرى السنوية الأولى لتولي الرئيس مرسي تحولت المظاهرات إلى العنف وقتل 5 متظاهرين مناهضين للرئيس مرسي في اشتباكات بإطلاق نار، وفي نفس الوقت نظّم أنصار الرئيس مرسي اجتماعاً حاشداً في مدينة نصر في القاهرة، وفي صباح يوم الاثنين الأول من يوليو 2013، كانت أحداث المقطم وحرقت مقر الإخوان المسلمين، وخلفت الأحداث مقتل 10 أشخاص (صحيفة الوطن، 2013).

على إثر ذلك خرج القائد العام للقوات المسلحة (عبد الفتاح السيسي) في بيان يُمهّل القوى السياسية مدة 48 ساعة لتحمل أعباء الظرف التاريخي، وذكر البيان، أنه في حال لم تتحقق مطالب الشعب خلال هذه المدة، فإن القوات المسلحة ستعلن عن خارطة مستقبل وإجراءات تشرف على تنفيذها (بوابة الشروق، 2013).

وردّ على ذلك، الرئيس مرسي مدافعاً عن شرعيته في خطاب مطوّل، وأصدرت الرئاسة المصرية بياناً في الساعات الأولى من يوم الثلاثاء 2013/07/02 جاء فيه: "أن الرئاسة المصرية ترى أن بعض العبارات الواردة في بيان الجيش تحمل من الدلالات ما يمكن أن يتسبب في حدوث إرباك للمشهد الوطني المركب" (الجزيرة نت، 2013)، كما وأصدرت محكمة النقض حكماً ببطلان تعيين النائب العام (طلعت عبد الله) الذي عينه الرئيس مرسي بعد عزله لعبد المجيد محمود (راديو سوا، 2013).

ومع تمام الساعة التاسعة مساءً من يوم الثلاثاء 3 يوليو 2013 انتهت المهلة التي حددتها القوات المسلحة، وأعلن وزير الدفاع الفريق عبد الفتاح السيسي إنهاء حكم الرئيس محمد مرسي، على أن يتولى رئيس المحكمة الدستورية العليا (عدلي منصور) إدارة شؤون البلاد لحين إجراء انتخابات مبكرة، وعطل العمل بالدستور (نيل، 2013)، وأعلن عبد الفتاح السيسي عن خطته في البيان الأول، والتي تضمّنت (ايلاف، 2013):

1- تشكيل حكومة كفاءات وطنية تتمتع بجميع الصلاحيات لإدارة المرحلة الحالية.

2- تشكيل لجنة مراجعة التعديلات الدستورية على دستور 2012.

3- مناقشة المحكمة الدستورية العليا إقرار قانون انتخابات مجلس النواب والبدء في اجراء الانتخابات.

4- اتخاذ إجراءات لتمكين دمج الشباب في مؤسسات الدولة، ليكونوا شركاء في السلطة التنفيذية.

5- تشكيل لجنة عليا للمصالحة الوطنية تمثل مختلف التوجهات.

6- وضع ميثاق شرف إعلامي يكفل حرية الإعلام ويحقق المهنية والمصداقية.

مجرد الإعلان عن الإطاحة بالرئيس مرسي قطعت جميع وسائل الإعلام المؤيدة له، مثل قناة الرحمة والحافظ والناس ومصر 25، بالإضافة إلى قنوات الجزيرة "مباشر مصر" والإخبارية والجزيرة الإنجليزية، كما وتم احتجاز المذيعين (مغرس، 2013).

واحتُجز الرئيس مرسي وبقية فريقه في القصر الرئاسي، ثم نُقل للحجز في مكان غير معلوم، واعتُقل رئيس حزب الحرية والعدالة سعد الكتاتني وكلّ قيادة تنظيم الإخوان، بالإضافة لوجوه أخرى أبرزهم، حازم أبو اسماعيل، وأصدرت مذكرات اعتقال لـ 300 عضو آخرين من الجماعة، كما مُنعوا من السفر منذ بيان الإطاحة بالرئيس مرسي (القدس العربي، 2013).

في ضوء هذه التطورات، أصدرت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب الأمريكي، بياناً عن الأحداث المستمرة في مصر، وقال النائب إدرويس، رئيس اللجنة، والنائب إليوت إنجيل، عضو اللجنة، في بينهما: "إن قرار الجيش المصري بإبعاد الإخوان المسلمين عن السلطة، يمثل نقطة تحول حادة في ثورة مصر غير المكتملة، وما فشل الإخوان المسلمين فهمه هو أن الديمقراطية لا تعنى مجرد إجراء الانتخابات، فالديمقراطية الحقيقية تتطلب الشمول والتسوية واحترام حقوق الإنسان والأقليات، والالتزام بسيادة القانون، ولم يتبين مرسي أو دائرته المقربة أيّاً من هذه المبادئ، واختاروا بدلاً من ذلك تعزيز السلطة والحكم بالأمر، ونتيجة لذلك عانى شعب مصر واقتصادها بشكل كبير، وأن الأمر يرجع للجيش المصري الآن، لكي يثبت أن الحكومة الانتقالية الجديدة يُمكن أن تحكم بأسلوب شفاف، وتعمل على إعادة البلاد إلى الحكم الديمقراطي(عبد الحميد، 2013).

واستمرت الاحتجاجات في مصر وأعلنت حالة الطوارئ القصوى، وفي 8 يوليو قُتل 51 شخصاً وأصيب أكثر من 435 آخرين بنيران الجنود بعدما أطلقوها على أنصار الرئيس المعزول مرسي، المعتصمين قرب الحرس الجمهوري(NBC NEWS,2013).

وفي يوم 14 أغسطس، قامت قوات الشرطة والجيش بفض اعتصامات المعارضين لانقلاب 3 يوليو 2013 التي كانت في ميدان رابعة وميدان النهضة، واختلفت التقارير حول أعداد القتلى والمصابين في الأحداث، وأوردت وزارة الصحة أن 578 قتيلاً ونحو 4200 مصاب حصيلة الأحداث من كلا الطرفين، وصاحبت الشرطة مجموعات باللباس المدني أزلت الياقات المؤيدة لمرسي (النهار، 2013: 9).

وفي ذات السياق، نجد أن الموقف الأمريكي من تسلسل الأحداث في مصر منذ الإطاحة بالرئيس مرسي اتسم بالترقب والتردد والتذبذب إلى حين أحداث رابعة والنهضة، وفرض قانون الطوارئ التي بعدها بدأت تظهر المواقف الأمريكية، فنجد أن وزير الخارجية الأمريكي "جون كيري" دعا إلى تعليق العمل بقانون الطوارئ في مصر وتفاذي العنف بين المعتصمين والجيش المصري، واحترام إرادة الشعب المصري، كما أدان المتحدث في البيت الأبيض "أرنست" لجوء قوات الأمن المصري إلى العنف ضد المتظاهرين، كذلك الرئيس الأمريكي (أوباما) قطع عطلة التي كان يقضيها في (ماساتشوستس)، وأصدر بياناً صوتياً للتعليق على الأحداث مقررًا إلغاء المناورات العسكرية المشتركة بين مصر والولايات المتحدة، وندد باستخدام العنف وطالب بإنهاء حالة الطوارئ التي تقيد الحريات، وطالب المتظاهرين بالالتزام السلمية، وقال: "بأن خطوات أخرى ستتخذ بحق مصر"، مؤكداً أيضاً على أهمية الشراكة مع مصر واعتبارات مصالح الولايات المتحدة في المنطقة التي تفرض عليها الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع الدولة المصرية.

ورفضت الإدارة الأمريكية استخدام كلمة "انقلاب" لوصف ثورة 30 يونيو منذ البداية، ولكنها قررت تعليق المساعدات العسكرية لمصر بعد ثورة 30 يونيو مباشرة، وأبدت تحفظات صريحة على أسلوب القيادة الجديد، (صحيفة الأهرام المصرية، 30 يونيو 2015)، كما أن وزير الدفاع الأمريكي "تشاك هاغل" أبلغ الفريق أول عبد الفتاح السيسي، بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستبقى على علاقاتها مع مصر، إلا أن العنف وعدم اتخاذ خطوات كافية باتجاه المصالحة يهدد العناصر المهمة في تعاوننا الدفاعي الطويل.

وردت الرئاسة المصرية على بيان الرئيس أوباما بتأكيد حقها في السيادة التامة وقرارها المستقل، وكذلك أرسل المجلس العسكري ردّاً عبر رسالة سلّمها اللواء محمد العصار مساعد وزير الدفاع لشؤون التسليح إلى وزارة الدفاع الأمريكية من قيادة المؤسسة العسكرية حسب مصادر صحفية لصحيفة الوطن، أكدت فيها أنها لن تسمح بالتدخل في شؤون البلاد، وأنها لن تتراجع عن محاربة الإرهاب، والمؤسسة العسكرية لا تدير فهناك رئاسة للجمهورية.

كما وأن وزير الدفاع الأمريكي " تشاك هاغل " عقّب على تطور الأحداث بقوله: " إنه ليس هناك موقف موحد في الكونجرس الأمريكي في هذا الموضوع، ولدينا مصالح مهمة في مصر في هذا الجزء المهم من العالم، وهذه مشكلة معقدة جداً ونعمل مع أطراف آخرين لتسهيل التوصل بقدر الإمكان إلى توافق ووقف العنف". وأضاف: "قدرتنا على التأثير للتوصل إلى حل، وأن الحل يجب أن يكون بعملية ديمقراطية وشاملة ومفتوحة، بما يسمح للجميع بدور في مستقبل البلاد" (معهد الدراسات العربيّة، 2013).

في الفترة الانتقالية، تم ترقية الفريق أول عبد الفتاح السيسي إلى رتبة مشير بقرار من الرئيس عدلي منصور، وفي 26 مارس 2013 أعلن المشير عبد الفتاح السيسي استقالته من منصبه وترشيح نفسه لانتخابات الرئاسة، وذلك بعد اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي حضره عدلي منصور، وتمت أثناءه ترقية الفريق صدقي صبحي إلى فريق أول وتعيينه وزيراً للدفاع خلفاً للسيسي، وفي مارس 2014 فاز السيسي بنسبة 96.9% من أصوات الناخبين ليصبح رئيساً للبلاد (العربية نت، 2014).

وفي سياق تطور الموقف الأمريكي، نظرت الإدارة الأمريكية بعين الاهتمام إلى مصر في الوقت ذاته طمأن الرئيس السيسي الإدارة الأمريكية قائلاً: "لابدّ من الاعتراف بأن الولايات المتحدة الأمريكية ساعدت مصر كثيراً وقدمت لها مساعدات تزيد عن 50 مليار دولار خلال السنوات الماضية، وقدمت مساعدات كثيرة للجيش المصري" (مصرس، 2014).

وفي حديث للرئيس المصري السيسي خلال مقابلة أجراها مع برنامج News Hour (ساعة الأخبار) على قناة PBS بتاريخ 29 سبتمبر 2015 قال الرئيس السيسي: "إن العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية تحسنت عن الماضي، وأنه بدأ حواراً استراتيجياً مع الولايات المتحدة لمراجعة استراتيجية مصر، ومحاولة إيجاد سبل أفضل للتعامل مع القضايا ذات الاهتمام المشترك"، ورداً على تساؤل "مارجريت وارنر" مجرية الحوار حول ثقة الرئيس السيسي بالولايات المتحدة كحليف يعتمد عليه؟ قال: " لا شك أن الأمر لا يحتاج إلى الحديث، فالولايات المتحدة لم تخذلنا أبداً خلال السنوات الماضية، وأن السنتين الماضيتين كانتا بمثابة اختبار حقيقي لقوة وتحمل العلاقات بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية" (مدى مصر، 2015).

وفي إجابة على سؤال حول الأحداث الداخلية وحالة القمع المستخدمة والسجون، أجاب السيسي: " إن مصر تعاني من حالة ثورة مستمرة منذ 5 سنوات والمواطن المصري مواردّه محدودة، وأن مصر مرّت بثورتين في خمس سنوات، كانت هذه أوقاتاً صعبة جداً، وأنه لا يمكن

أن نحقق للمصريين الـ 90 مليونَ مواطنٍ احتياجاتهم في حالة الفوضى، ولا يشترط بالضرورة أن تكون معاييرنا هي نفس المعايير التي تعيشون بها، نحتاج لبعض الوقت للوصول إلى ذلك" (المرجع السابق).

وفي إطار حرص الولايات المتحدة على العلاقة مع النظام المصري الجديد، أصدرت إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما قراراً، باستئناف برنامج المساعدات العسكرية لمصر الذي جُمّد عقب عزل العسكر الرئيس المنتخب محمد مرسي عام 2013. وسمح القرار بتسليم 12 طائرة من طراز إف-16 و20 صاروخاً من طراز هارون، وما يصل إلى 125 مجموعة لوازم للدبابات M1A1 كانت مجمّدة (المرابي، 2015).

وأوضح البيت الأبيض أن الولايات المتحدة ستتحكم في مساعداتها بما يضمن استخدام المعدات في محاربة الإرهاب، وأمن الحدود، وأمن سيناء، والأمن البحري، وصيانة نظم التسليح المستخدمة في مصر بالفعل (المرجع السابق).

إن ورقة الولايات المتحدة الراححة ستستمر باستمرار تدفق مساعداتها التي تحتاجها مصر الآن أكثر من أي وقت مضى، وبالرغم من استعداد بعض دول الخليج بتقديم المزيد من المساعدات، إلا أنها لا تستطيع تقديم التدريب والمُعَدَّات العسكرية التي تقدمها واشنطن، والتي من دونها لن يستمر بقاء الجيش المصري (أيرادلي، 2013: 72).

لقد ظهرت ملامح الفلق في كتابات الكُتَّاب الأمريكيون بسبب الأوضاع السائدة في مصر بعد عزل الرئيس مرسي، حيث اعتبروا أن ازدياد القبضة الأمنية من قبل النظام الحاكم قد تؤدي إلى نتائج عكسية لا تخدم المصالح الأمريكية، وجاء في افتتاحية صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية التي قالت فيها: "إن جماعة الإخوان المسلمين التي تصدّرت المشهد السياسي بعد ثورة كانون الثاني/يناير، يُقبع أعضاؤها في السجون حالياً، مع اعتبارها جماعة إرهابية، وهو أمر "غير عادل"، وهو ما قد يجعلهم "عرضة للتشدد"، في وقت تقوم فيه الولايات المتحدة بإنشاء تحالف لمحاربة تنظيم "داعش" المتطرف" (صحيفة القدس العربي، 11 أكتوبر 2014).

في سياق ما تقدم، يرى الباحث الموقف الأمريكي في المنطقة العربيّة والتي تظهر فيه الولايات المتحدة الأمريكية بأنها داعمة للديمقراطية، مرهون بمدى تحقق مصالحها في المنطقة، فنجد أنها دعمت الأنظمة الدكتاتورية تارةً ومنظمات المجتمع المدني تارةً أخرى، فخلاصة ما تريده الولايات المتحدة الأمريكية من الأنظمة هو، أن تحقق الولاء لها، لذلك

بدأت بدعم وجوه جديدة بمجرد شعورها بتراجع شعبية النظام القديم، وفي نفس الوقت يكون على درجة عالية من الولاء للولايات المتحدة الأمريكية.

بتقديري، أنه بعد خمس سنوات، لم تُحقق ثورة يناير بمصر أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ونحن بصدد الوقوف على التداعيات التي أُلقت بها حالة الفوضى التي انتابت الثورة المصرية، وهي على النحو الآتي:

1- التداعيات السياسية

- غياب الرقابة التشريعية على أداء النظام الحالي (حكومة ورئاسة) وتولّد حالة فوضى الحكومات، إذ إن مصر مرت بسبع حكومات بعد ثورة يناير، وذلك خلال خمس سنوات لم تستطع أن تحقق المرجو منها سياسياً واقتصادياً (الجزيرة نت، 2016).

- استمرار سياسة الاضطهاد والقمع ضد المعارضة، واستمرار الحكم البوليسي، حيث رصدت التنسيقية المصرية للحقوق والحريات جملة من انتهاكات حقوق الإنسان خلال عام 2015، منها اعتقال حوالي 23 ألف مواطن، وتعرض 1840 مواطناً للاختفاء القسري، كما تحدث عن إحالة 6048 مواطناً للمحاكم العسكرية، بالإضافة إلى وقوع انتهاكات للحق في الحياة، منها 335 حالة قتل خارج إطار القانون، ورصد التقرير مقتل 27 مواطناً جراء التعذيب، و87 حاله قتل بالإهمال الطبي، و50 حالة قتل لمتظاهرين، و143 حالة تصفية جسدية، سواء بالقتل المباشر أو القتل في حوادث تفجير غير معلومة السبب، بخلاف 21 حالة قتل طائفي. وتم توثيق 387 حالة تعذيب بناءً على شكاوى مباشرة من أسر الضحايا، من إجمالي 876 حالة تعذيب رُصدت، كما رصد التقرير 1763 أمرَ إحالة إلى المفتي في أحكام إعدام، تُؤفي منهم 4 بأمكان الاحتجاز بعد الإحالة (الجزيرة نت، 2016).

- عسكرة الدولة من خلال بسط لسلطة العسكر في كل مواطن الحكم والاستحواذ على مشروعات الدولة، وفي ذات السياق، حدّر خبراء من صدور سلسلة القوانين والقرارات الخاصة بتوسيع اختصاصات القضاء العسكري المصري في غيبة البرلمان، والتي تجعله يسيطر على الحياة المدنية ويعرض جميع المتعاملين مع مرافق الدولة والعاملين فيها من جامعات ووزارات وحتى الطرق تحت طائلة القضاء العسكري والتحقيقات والنيابة العسكرية (موقع وراء الحدث، 2014).

- فقدان مصر لدورها الإقليمي والحاضن في المنطقة العربيّة، حيث إنها تفتقر إلى الأسس الاقتصادية اللازمة للقيام بدور إقليمي رائد، ناهيك عن التدخّل في ليبيا (الصايغ، 2015)، كما وأشار تقرير صدر عن مجلس الاستخبارات القومي الأميركي في عام 2009، ذكر فيه:

أن مصر بدأت تفقد دورها القيادي بين حكومات المنطقة العربيّة، لافتاً إلى أن هذا الدور انتقل إلى المملكة العربيّة السعوديّة التي اضطرت لتبوء هذا الدور الإقليمي على مَضَض، لعدم وجود خيارات أخرى، خاصّة مع تنامي النفوذ الإيراني في المنطقة (أخبار البوابة، 2009).

- اختلاف التعاملات السياسية من قبل الدول، وتراجع الثقة في النظام الحاكم في مصر.
- سمحت الفوضى لبعض الرموز السابقة من التواجد على الساحة السياسية.

2- التداخيات الاقتصادية:

قدّر تقرير حقوقي صادر عن "مؤسسة مؤشر الديمقراطية" بأن خسائر مصر بسبب حالة الفوضى في العام الماضي (2015) بـ 50 مليار جُنيه، أي ما يعادل (6.3 مليار دولار أميركي) (عبد الحفيظ، 2016).

لازالت الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية تواصل علاقاتها الاقتصادية والعسكرية مع النظام المصري الحالي وتدعمه من أجل استمراره، بالرغم من أنها ترى في النظام الحالي دكتاتورية أسوأ مما كانت عليه في عهد حسني مبارك، وأن الربيع العربيّ تحول إلى كابوس عربيّ وهذا ما أوردته صحيفة الغارديان (B.B.C,2015).

- تدهور الاقتصاد المصري في ظل عدم استقرار الشارع المصري نتيجة عزوف المستثمرين، وانحسار عائدات السياحة، في وقت تواجه البلاد هجمات مسلحة مستمرة تتبناها "مجموعات متطرفة" من بينها تنظيم الدولة الإسلامية.

ويقول أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة حازم حسني: "إن المصريين في حالة غضب وعدم رضا اقتصادي، كما أن ظروفهم المعيشية تسوء كل يوم عن اليوم الذي قبله" (صحيفة المصريون، 2015).

- ارتفاع مستوى البطالة ووصوله لـ 12.8% في الربع الثالث من عام 2015 (بوابة الشروق، 2015).

- انخفاض الناتج القومي المصري بحسب مؤشرات البنك الدولي إلى (286 مليار دولار) عن السنوات السابقة (موقع البنك الدولي، 2015) بسبب تراجع قطاع السياحة وتوقف عجلة الإنتاج الصناعي في القطاعين العام والخاص.

- اعترف اللواء محمود نصر، عضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة، علناً بأن معدل الفقر يصل إلى حوالي 70% من مجموع السكان، وقال: إنه يخشى من اندلاع ثورة جديدة عنوانها "ثورة الجياح" (جاردينز، 2013: 266).

3- التدايعات الأمنية:

قالت المنظمة الدولية في تقرير أصدرته عن حقوق الإنسان لعام 2016: "إن حقوق الإنسان لا تزال في أزمة بعهد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، واتهمتهُ بممارسة العنف ضد معارضيه، وطالبت البرلمانَ المصريَّ الجديد بممارسة سُلطاته لضبط هذه التجاوزات القمعية" (موقع الجزيرة مباشر، 2016).

- استمرار القبضة الأمنية وحالة الشدّة الموجودة في مصر تنعكس على حالة المواطن المصري، ويذكر نديم حوري نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في منظمة "هيومن رايتس ووتش" الأمريكية: "أن مصر تواجه تهديداً أمنياً حقيقياً، لكن .. تأكد في العامين الماضيين أن تعاملَ الحكومة مع هذا التهديد بغلظة بالغة لم يؤدِّ إلا لمزيد من الانقسام، على الحكومة المصرية أن تتعلم من تجربتها على مدار عقود، التي أظهرت أن القمع الشديد قادر على زرع بذور الثورة في المستقبل". (موقع الجزيرة مباشر، 2016).
- تزايد أحداث العنف واستمرار التفجيرات في سيناء وانتقالها إلى قلب العاصمة المصرية وفي مدن أخرى، وذكر تقرير مؤسسة مؤشر الديمقراطية أن عام 2015 شهد أكثر من 2533 حادثة عنف وإرهاب سياسي، بمتوسط 211 حادثة شهرياً، و 7 حوادث يومية (عبد الحفيظ، 2016).

- جعلت مصر بوابة للجماعات "الإرهابية".

- توتر دائم على المناطق الحدودية للدولة المصرية.

ختاماً:

تلاقت الأسباب وتهيأت الظروف العديدة لقيام الثورة المصرية، فما بين الأسباب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية وانتهاك حقوق الإنسان المصري، و بروز الخلاف داخل بنية النظام السابق حول قضية توريث الحكم، وتراجع الدور المصري على الصعيد الدولي، كان انطلاق شرارة الثورة التي حظيت بإجماع غالبية شرائح المجتمع المصري، إذ إن التقديرات الإعلامية لعدد المشاركين في التظاهرات في جميع أنحاء مصر يوم 11 فبراير (يوم تنحي مبارك) قدرت بـ 12 مليون مواطن (الشوبكي، 2011)، كما ويقدرُ الباحثُ أن بعد منح المصريين الثقة لجماعة الإخوان المسلمين، برزت صورة جديدة للصراع بين القيم القديمة والجديدة، وبين القوى والنخب الشبابية والتقليدية، وبين قوى مدنية وأخرى إسلامية، وظهر أيضاً سجل بين مدنية الدولة وشكل الجمهورية الجديد، وهو ما خلص بثورة مضادة من

بقايا النظام السابق والدولة العميقة، وبعض معارضي الإخوان من الأحزاب الليبرالية¹ على حكم الرئيس السابق محمد مرسي وجماعة الإخوان المسلمين، الذي لم يتمكن من الاستمرار في الحكم لأكثر من عام بسبب استمرار تردّي الأوضاع الاقتصادية، وحالة الفوضى الأمنية، وسياسة اختلاق الأزمات، واريك الساحة من قبل معارضي الرئيس مرسي وجماعته، والتي وجدت وسائل الإعلام المصري فيها مادة دسمة للتحريض والقيام بما يسمى بالثورة المضادة، بالإضافة لفقد الرئيس مرسي للإسناد الدولي، سواء من الدول العربية المحيطة وغيرها - باستثناء تونس والنظام الليبي الجديد-، وكذلك فقدته للإسناد من القوى الإقليمية والعالمية.

على ضوء ذلك، وجدت المؤسسة العسكرية مبرراً للتدخل مجدداً بحجة حماية البلاد وحفظ الأمن والسلم الاجتماعي، فعزل الرئيس مرسي وأعاد قانون الطوارئ من جديد، وطرح خارطة طريق جديدة، وعطل العمل بالدستور، وأعلن عن مرحلة انتقالية لإنقاذ البلاد من الإرهاب، بحسب ما وصفه الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، بالرغم من وعود الجيش المصري بالعودة إلى تكتاته فور انتخاب رئيس للجمهورية، لكنّ هذا الانسحاب ثبت أنه كان صورياً، وأن المؤسسة العسكرية لها وزنها السياسي والاقتصادي الكبير، بحسب ما يقول الخبراء في الشأن المصري (سكاي نيوز، 2012).

ويرأي الباحث أن الولايات المتحدة تنظر بعين الاهتمام لكل المُجريات والأحداث الداخلية في مصر، وإن أظهرت أنها لا تتدخل في شؤونها، لهذا نجد أن الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) امتنع عن توصيف ما حدث في مصر بالانقلاب، وشدد على الأخطاء التي ارتكبتها محمد مرسي في إدارة البلاد، رغم أنه رئيسٌ منتخبٌ بطريقة ديمقراطية، وهذا يدل على أهمية موقع ودور مصر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

وهذا ما أكدته صحيفة "نيويورك تايمز" التي أشارت إلى حاجة الولايات المتحدة لأسابيع عدّة، للحصول على تصريح للتخليق في أجواء بعض الدول الحليفة، لكن مصر تسمح لها بالتخليق الحرّ تقريباً، وتتمتع السفن الحربية الأمريكية بتعامل تفضيلي في أوقات الطوارئ، ويسمح لها بتجاوز السفن المنتظرة على مدخل القناة، وبدون المساعدة المصرية ستطول فترة العمليات الأمريكية في المنطقة (وكالة معاً الإخبارية، 2013).

¹ منهج اقتصادي سياسي، أساسه أن يسود النظام الطبيعي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ويقوم على أن الأفراد يعرفون مصالحهم وأن على السلطات أن تترك لهم حرية النشاط، ويدعون إلى الملكية الخاصة، والمنافسة الحرة والديمقراطية وإشاعة الحياة الدستورية والأنظمة الجمهورية (المخادمي، عبد القادر: (2005)، مشروع الشرق الأوسط الكبير الحقائق والأهداف والتداعيات، ط1، الدار العربية للعلوم، الجزائر، 213.

وخلال إحدى المقابلات الصحفية يقول الجنرال الأمريكي الذي شغل حتى وقت قريب قائد القيادة المركزية الأمريكية المسؤولة عن منطقة الشرق الأوسط وجنوب آسيا وإسرائيل "جيمس ماتيس" : "نحن بحاجة لهم بسبب قناة السويس واتفاقية السلام مع (إسرائيل)، نحن بحاجة لهم حتى نتمكن من الطيران والتحليق في الأجواء المصرية، ونحتاجهم لتستمر الحرب ضد الإرهابيين والمنطرفين الذي يشكلون خطراً على الانتقال الديمقراطي" (المرجع السابق).

خلاصة:

إن حالة الارتباك وعدم الاستقرار السائدة في مصر منذ ثورة 25 يناير 2011، وما تخللها من تطورات سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وأمنية، جاءت نتاجاً وتتويجاً للدور الذي أرادت الولايات المتحدة الأمريكية، هذا الدور الذي يعتبر إحدى مخرجات نظرية الفوضى الخلاقة في المنطقة العربية.

فعلاقة الولايات المتحدة الأمريكية بنظام الرئيس حسنى مبارك، التي كانت في إحدى مراحلها عميقة وقوية، بغض النظر عما تسببه هذا النظام في حالة الفساد المستشري، وعندما بدأت شرعية هذا النظام بالتراجع الواضح، أيقنت الولايات المتحدة، بأن ثمة ضرورة استراتيجية لها، على تغيير النظام وإزاحته، ليحلّ محله نظام جديد يدور في فلكها. في الوقت ذاته، لم تحدد موقفها الجذري من عملية العزل التي نفذها الجيش بحق الرئيس المنتخب "محمد مرسي"، وتفسيره هو، رغبة واشنطن في ترك الساحة السياسية المصرية في حالة من التدهور الداخلي، والصراع والانقسام وتعطيل عملية التنمية، واستنزاف المؤسسة العسكرية، لأن ذلك كلّه يصبّ في خدمة استراتيجيتها الجديدة "استراتيجية الفوضى الخلاقة".

المبحث الثاني

تأثير الفوضى الخلاقة في الأحداث الليبية وتداعياتها الأمنية والسياسية والعسكرية

تمهيد:

تُعتبر الثورة الليبية الحدثَ الثالثَ بين الثورات التي اندلعت في المنطقة العربية منذ نهاية عام 2010 وبداية عام 2011، ابتداءً من تونس ثم مصر وليبيا ومن ثم سورية، كما أن الثورة أطاحت بحكم العقيد القذافي الذي تولى زمام الحكم عام 1969 وامتد نحو 42 عاماً، كأطول فترة حكم (غير ملكي) في التاريخ بعد انقلابه على الملكية السنوسية (الجزيرة نت، 2011).

بداية الأحداث:

إن ثورة 17 فبراير أو الثورة الليبية أو الحرب الأهلية في ليبيا كما يُطلق عليها من قبل بعض المحللين، هي الأحداث التي اندلعت نتيجة لاحتجاجات شعبية في بعض المدن الليبية ضد نظام العقيد معمر القذافي، والتي تحولت إلى نزاع مسلح بين قوات القذافي والمعارضين له، سواء كانوا ليبراليين أو ديمقراطيين، أو إسلاميين، وحيث كانت شرارة الثورة في المنطقة الشرقية بنغازي والجبل الأخضر المعادية لنظام القذافي ومن أسباب العداء كون أن الملك السنوسي من هذه المناطق، وتعتبر هذه المدن مُدناً لها ارتباطات خارجية بواسطة المعارضة الليبية في الخارج، والتي أبرزها متواجد في الولايات المتحدة الأمريكية، إجمالاً تصنف المعارضة الليبية ضمن أربع أقسام، هي: (عبد الله، 2014 : 106)

أولاً: شباب الثورة والذين بدأوا الثورة ضد نظام القذافي، وقاموا بدعوة للاحتجاجات عبر صفحات التواصل الاجتماعي (فيسبوك).

ثانياً: مؤيدو الملك محمد إدريس السنوسي¹، الذين عاشوا في سويسرا وبريطانيا.

ثالثاً: التيار الإسلامي ومقلهم الجبل الأخضر، وينقسمون إلى قسمين: الإخوان المسلمين، والجهاديين، وهم (الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة).

¹ الملك محمد إدريس السنوسي أول حاكم لليبيا بعد الاستقلال عن إيطاليا وحكم منذ العام 1951 وحتى 1969، عندما انقلب عليه العقيد القذافي، المصدر، (العربية نت)

رابعاً: جبهة الانقاذ الليبية (التيار الليبرالي الديمقراطي)، ويضم ضباطاً سابقين ومعارضين في الخارج.

لقد بدأت الثورة سلمية وخلال 3 أيام تحولت إلى ثورة مسلحة بتدخل الأمن التابع للعقيد القذافي لمواجهة شبابها بالسلاح، وتطورت الأحداث سريعاً حتى سيطر الثوار على مدينة بنغازي، وظهرت الانتشاقات والاستقالات في صفوف أنصار العقيد معمر القذافي، فطالت هذه الانتشاقات وزير العدل "مصطفى عبد الجليل" ووزير الداخلية، و"عبد الفتاح يونس" ومجموعة من السفراء، مثل سفير ليبيا في كل من بريطانيا والصين والهند واندونيسيا وبنغلادش وبولندا، وسيطر الثوار على كل المنطقة الممتدة من الحدود المصرية إلى أجدابيا وكذلك طبرق وبنغازي (الجزيرة نت، 2011).

استمرت المظاهرات واتسعت رقعتها وزادت حدتها، وأصبح الحديث يدور عن 1000 قتيل في الأحداث (حسب مصادر الأمم المتحدة)، وعلى هذا أصدر الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) قراراً بتجميد أصول القذافي، كما حجزت سويسرا على دوافع ليبيا في بنوكها.

كما فرض مجلس الأمن الدولي عقوبات على النظام الليبي، شملت حظراً على بيع السلاح، وتجميد أصول، ومنع من السفر لعدد من أركان النظام، رافق ذلك تشكيل "مجلس وطني انتقالي" من الثوار ترأسه وزير العدل المستقيل مصطفى عبد الجليل.

توالى ردود الفعل الدولية سريعاً، فقام الاتحاد الأوروبي بحظر الأسلحة والذخيرة، وجمّد أصول القذافي وخمسة من أفراد عائلته، كما طردت الجمعية العامة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة ليبيا من مجلس حقوق الإنسان، وقامت قوات حلف شمال الأطلسي "الناتو" بعدة طلعات مراقبة جوية على مدار الساعة، وكانت فرنسا قد بادرت بالاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الليبي (الجزيرة نت، 2011).

أصدر مجلس الأمن الدولي قراراً يقضي بحظر جوي على الأجواء الليبية، واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لحماية المدنيين الليبيين، ثم انطلقت العملية العسكرية بمشاركة فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة، بحجة منع النظام الليبي من استخدام القوة ضد المدنيين.

في التاسع من يونيو عام 2011 تحدثت وزيرة الخارجية الأمريكية "هيلاري كلينتون": "إن نظام القذافي أصبحت أيامه معدودة، وأنه ينبغي الإعداد لمرحلة ما بعد القذافي" (صحيفة كل العرب، 2011).

وبتاريخ 20/10/2011 تم الإعلان عن مقتل العقيد معمر القذافي جراء غارة لحلف الناتو وهجوم لقوات المجلس بالقرب من مدينة سرت (B.B.C,2011).

في ضوء العرض الموجز لأحداث الثورة الليبية، سنتناول الدراسة في هذا المبحث: الدور الأمريكي في ليبيا ونشر الفوضى الخلاقة فيها لاستكمال مشروعها الجديد في المنطقة، وتحقيق المصالح الأمريكية المرجوة جزاء هذه الفوضى المستشرية في المنطقة العربية.

تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في ليبيا سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، فكانت بداية تجيش المجتمع الدولي وتهيئته كخطوة أولى، لهذا فرضت عقوبات على ليبيا في بداية الثورة كان منها، تقديم القذافي للمحكمة الجنائية الدولية باعتباره ارتكب جرائم ضد الإنسانية خلال قتل المتظاهرين، كما جمّدت أموال القذافي وعائلته، وحظرت بيع الأسلحة، وجملة من العقوبات الاقتصادية، مثل: تفتيش البضائع الليبية في العالم وحظر جوي، تبعه تدخل عسكري مباشر، والذي كان له الأثر الكبير في إنهاء حكم القذافي ونظامه، في حين أن القذافي كان يُدين هذا التدخل ويعتبره سافراً، ابتداءً من مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية له بالتّحّي عن الحكم لحل أزمة ليبيا، وهذا ما رفضه القذافي، كما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تخشى من سيطرة الإسلاميين المتشددين على مقاليد الحكم، وهو ما حاول القذافي أن يهدد به الولايات المتحدة بادعائه أن من قتل المتظاهرين هم تنظيم القاعدة، وفي هذا السياق، أعلن المتحدث باسم الخارجية الأمريكية (مارك توفر) منذ بداية الثورة الليبية: "أن الولايات المتحدة الأمريكية ازداد قلقها بعد انتشار أنباء عن سيطرة مجموعات من تنظيم القاعدة على كمية من الأسلحة شرق ليبيا، وسعيها لامتلاك صواريخ أرض جو وأسلحة متوسطة وخفيفة"، كل هذه المخاوف جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تُحجم عن تسليح الثوار، أو التدخل البري في ليبيا (عبد الفتاح، 2011 : 60).

ويمكن الإشارة هنا إلى أن في عام 2006 صرّح رئيس وكالة المخابرات الأمريكية قائلاً: "إذا نجحنا في إقناع المسلمين في العالم، الذين هم تحت العبودية كما هو ظاهر في كثير من هذه الدول، أننا نحن إلى جانبهم، سوف ننجح في النهاية كما فعلنا ونجحنا في الحرب العالمية الأولى والثانية والحرب الباردة ضد الاتحاد السوفييتي، وطالما نعمل هذا وسوف أختّم بهذه... سنجعلهم متوترين.. سنجعل العائلة السعودية الملكية قلقة، وسوف نجعل نظام مبارك قلقاً، وإذا نجحنا في تحرير العراق وبدأنا التفرغ إلى سورية وليبيا والدول الأخرى ونضغط عليها لمحاولة تغييرهم، سيأتينا آل سعود ومبارك يقولون نحن متوترون جداً جداً، وجوابنا يجب أن يكون: هذا جيد، نحن نريدكم أن تكونوا كذلك، نحن نريدكم أن تعرفوا أنه الآن وللمرة الرابعة خلال المائة سنة

الماضية، أن هذه الدولة وحلفاءها قادمون للزحف، وسوف ننتصر، لأننا إلى جانب هؤلاء الذين يخاف منهم الحكام العرب" (المقصود شعوبهم) (فضائية الحياة، 2013).

وفي هذا الصدد يرى الباحث أن الهدف من إذاعة هذه التصريحات هو محاولة من الولايات المتحدة الأمريكية لإثبات أن الأنظمة الجديدة التي وصلت للحكم في مختلف بلدان "الربيع العربي" كانت نتيجة التخطيط الأمريكي، بغية كسب مزيد من التأييد من قبل شعوب هذه الدول التي صعّدت إلى حكمها تيارات إسلامية، كما هو الحال بعد ثورة مصر وليبيا وتونس.

وفي هذا السياق، أشاد مسؤولون في الإدارة الأمريكية بدور وكالة المخابرات الأمريكية (CIA) في تجنيد عملاء لها داخل ليبيا بعد عام 2004، على أثر موافقة ليبيا على التخلي عن أسلحة الدمار الشامل مقابل رفع الحظر عنها، فدخل العملاء الأمريكيون في ليبيا للإشراف على ذلك، واستطاعوا أن يجنّدوا عملاء لهم في المنطقة الشرقية وطرابلس، بهدف جمع المعلومات وتحشيد الشعب ضد القذافي، وإعدادهم لثورة ضد النظام في الوقت المناسب، وهذا ما أفادت به وكالة رويترز الإخبارية في آذار/مارس 2011 عبر وثيقة سرية صادرة من الرئيس أوباما، يفوض فيها المخابرات الأمريكية بدعم المعارضة الليبية في المنطقة الشرقية بالأسلحة والمال، وتدريبهم على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي (الفيسبوك) وغيرها من التكنولوجيا، التي تسهم في تسريع خطوات المعارضة وتوحيدها (مازيتي، 2011).

لقد كانت ليبيا ضمن الدول التي وردت في وثيقة قامت منظمة أمريكية (مجمعات الخبرة الأمريكية) بتسريبها في مطلع عام 2014، تناولت هذه الوثيقة حقيقة ما يسمى "بالربيع العربي" وتُنبئ تورط البيت الأبيض في الثورات التي عصفت بعدة دول في المنطقة العربية، لاسيما شمال إفريقيا، وتقول المنظمة الأمريكية: إنها حصلت عليها بفضل قانون حرية المعلومات، وتشير الوثيقة، أن الولايات المتحدة وضعت في مخططاتها الداخلية العديد من الاستراتيجيات، لقلب وزعزعة الأنظمة في البلدان المستهدفة، بالاعتماد على مؤسسات المجتمع المدني (الهبشان، 2015)، وكانت الإدارة الأمريكية بقيادة الرئيس (أوباما) سخيّة في منح الإمكانيات والتسهيلات اللازمة لإنجاح التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، وتقديم الدعم المباشر لمجموعات من السكان المحليين، والتي تشمل نصف تقديرات المشاريع الأمريكية الهادفة إلى بناء شبكات من الإصلاحيين، من أجل تحفيز التغيير في المنطقة (بحسب ما جاء في الوثيقة) كما أفادت الوثيقة أن هناك مخصصات مالية للعملاء في مختلف السفارات

الأمريكية لإدارة التمويل، إذ ترتبط مع مختلف المنظمات غير الحكومية وجماعات داخل المجتمع المدني (المرجع السابق).

إذاً (في ضوء هذه الوثيقة الأمريكية المسربة)، ما تقوم به الولايات المتحدة من عمليات تحشيد وتهيئة للشباب العربي وتقديم الدعم لهم يحظى بالسرية التامة، وأن من يشرف على هذا الملف هي المخابرات المركزية الأمريكية عبر السفارات الأمريكية في البلدان العربية.

وفي سياق جهودها، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بدعم بعض الشخصيات البارزة في ليبيا مثل، وزير العدل السابق في النظام الليبي زمن القذافي "مصطفى عبد الجليل" والذي ترأس المجلس الوطني الانتقالي المؤقت، وكذلك دعمت "محمود جبريل" وهو من أبرز ممثلي المعارضة الليبية الذي كان على تواصل مباشر مع وزيرة الخارجية الأمريكية (هيلاري كلينتون)، وترأس محمود جبريل منصب رئاسة المكتب التنفيذي في المجلس الوطني الانتقالي، وتلقى الدعم بالمال والسلاح (ليفي، 2011 : 44).

ناشدة الجامعة العربية مجلس الأمن في 12 مارس 2011 بفرض حظر جوي على ليبيا بعد اجتماع وزراء خارجية أعضائها بالقاهرة، وأسهم ذلك في التدخل الأجنبي ليصل لمرحلة الهجوم العسكري، والتي قادته فرنسا بدعم أمريكي، لأن القذافي أغلق الطريق في وجه الرئيس الفرنسي (ساركوزي) بشأن عقود النفط، وهذا ما جعل فرنسا تُسرع في استصدار قرار من الأمم المتحدة يدعو لإسقاط نظام القذافي، فضلاً عن جهود القذافي بإيجاد عُملة نقدية موحدة في القارة الإفريقية مرتكزة على رصيد من الذهب، وهذا يُعدّ أمراً خطيراً بالنسبة للولايات المتحدة وعملتها "الدولار"، التي تزجّ به بكميات كبيرة في الأسواق العالمية، بدون أن يرتبط ذلك برصيد من الذهب، وسرعان ما صدر القرار من مجلس الأمن في 19 آذار/مارس 2011 رقم (1970 - 1973) وأقنع الصين وروسيا وألمانيا عن التصويت، ونصّ القرار "أن الجماهيرية الليبية تشكل خطراً على السلم والأمن الدوليين"، وبالتالي منح هذا القرار شرعية التدخل العسكري في ليبيا لحماية المدنيين (مصدق، 2012 : 108).

وشاركت الولايات المتحدة الأمريكية في فرض حظر الطيران بأكثر من 120 طائرة من طراز F16, F15، وطائرات من نوع ستيلث "الشبح"، وحاملة المروحيات، ومدمّرتين تحملان صواريخ توماهوك، وسفينتين برمائيتين، وثلاث غواصات (زردي، 2012 : 128).

قادت الولايات المتحدة الأمريكية الضربات الجوية التي شنتها حلف شمال الأطلسي (الناتو)، والتي أدت إلى سقوط نظام القذافي، وكانت من الدول المشاركة بالإضافة للولايات المتحدة الأمريكية (فرنسا وبريطانيا، بلجيكا، كندا، الدنمارك، اليونان، هولندا، إيطاليا، النرويج وأسبانيا) بالإضافة إلى قطر والإمارات (مصدق، 2012 : 110).

لم يكن تدخل الناتو بجانب الثوار رغبة أو إيماناً منه بالحرية والديمقراطية، بل كان التدخل الأمريكي المغلف بحلف الناتو، طمعاً في النفط الليبي، وإيجاد موطئ للرجل في الشرق الأوسط الإفريقي. لقد ساعد القذافي الولايات المتحدة في هذا الأمر من خلال ما ارتكبه من مذابح ووحشية، وهو السبب نفسه الذي سهّل على الثوار قبول التدخل الأجنبي (الميناوي، 2012 : 216-217).

هذا، وقد أسهم الإعلام الأمريكي كذلك في تجييش وتعبئة الشعب الليبي ضد نظام القذافي، إذ إنه لوحظ في السنوات الأخيرة وسائل الإعلام الأمريكية، وفي مقدمتها جريدة نيويورك تايمز في نشر فضائح القذافي وأبنائه، في محاولة لتوجيه وبلورة الرأي العالمي والرأي الأمريكي ضد نظام القذافي، لكي يساهم ذلك في إيجاد "المبرر الأخلاقي" في تدخل الولايات المتحدة الأمريكية، بحجة نشر الديمقراطية والحرية في ليبيا (ليني، 2011 : 22).

ويمكن، أن نجمل أسباب سعي الولايات المتحدة الأمريكية لخلق وإحداث الفوضى في ليبيا والإطاحة بالقذافي ونظامه (عبد الله، 2014 : 114):

أولاً: سعي الولايات المتحدة الأمريكية لإيجاد موطئ قدم لها في الموقع الجيوستراتيجي المهم في قارة إفريقيا، لا سيما أن مساحة ليبيا كبيرة تصل إلى (1,759,540 كم مربع) وتطل على سواحل البحر الأبيض المتوسط بطول (1770 كم).

ثانياً: الأطماع الأمريكية في النفط الليبي والغاز والثروات الأخرى.

ثالثاً: استكمال مشروع التجزئة الأمريكية في المنطقة المتمثل بمشروع الشرق الأوسط الكبير، والفوضى الخلاقة.

رابعاً: تعارض سياسة القذافي مع سياسة الولايات المتحدة الأمريكية مثل، دعم القذافي لحركات التحرر السابقة في أمريكا اللاتينية وإيرلندا.

بمعنى آخر، هدفت الولايات المتحدة الأمريكية إلى محاسبة السلوك الليبي (بأثر رجعي)، فنظام القذافي كان من أكثر الأنظمة السياسية الراديكالية المناوئة للسياسة الأمريكية إبان مرحلة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي. وعلى ذلك، حاولت الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً توجيه رسالة واضحة لكل نظام يمكن أن يفكر في إيذاء وتعطيل مصالحها في منطقة الشرق الأوسط.

خامساً: نفوذ القذافي الواسع في إفريقيا وحجم الاستثمارات الكبيرة فيها، والتي جعلت من القذافي قوة مناكفة للولايات المتحدة في القارة السمراء، لاسيما وأن القذافي صرح سابقاً عن نيته توحيد العملة الإفريقية وإقامة قوة عسكرية إفريقية موحدة، لفض النزاعات داخل القارة، سعياً منه لتهميش الدور الدولي.

سادساً: التحدي الذي أظهره العقيد القذافي في خطابه في الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 26 أيلول 2009 حين مَرَّق ميثاق الأمم المتحدة قائلاً: "منذ إنشاء الأمم المتحدة عام 1945 حتى وقتنا هذا اندلعت أكثر من 65 حرباً دون استطاعة الأمم المتحدة أن توقف أي حرب منها"، وطالب كذلك بإلغاء حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن، وإلغاء دور مجلس الأمن، باعتباره السبب في خلق الرعب والخوف في العالم (صحيفة القدس العربي، 2009: 1).

على أية حال، تقاطعت الأهداف الأمريكية مع مطالب الثوار الليبيين الذي كان لديهم أسبابهم، ومبرراتهم للإطاحة بالقذافي ونظامه، والتي أبرزها (بن قدير، 2013 : 89-94):

1- الأسباب السياسية: هيمنة نظام القذافي على الحكم لمدة ما يقارب 42 عاماً، أدى إلى تآكل أسسه الشرعية وعدم الاقتناع بثورة القذافي "القومية"، وفقدان الشعب للمساواة والعدالة الاجتماعية، كما أن الشعب شعر بضياح هويته الوطنية، وفقد كرامته الإنسانية أمام جبروت وعقم سياسة العقيد القذافي ونظامه، وأخيراً فقد الشعب القيمة الرمزية للقذافي كمناضل ضد الإمبريالية الدولية.

2- الأسباب التاريخية: التنافس الضمني بين ولايات شرق ليبيا وغربها على المكانة والسيادة.

3- الأسباب الاقتصادية: الإشادة الدولية الصادرة عن صندوق النقد، بإنجازات الليبية في النشاط الاقتصادي والنمو السريع في النشاط غير النفطي، والنمو القوي في إنتاج النفط بحسب تقرير نشر عام 2007، في حين أن الشعب لم يشعر بهذا التقدم والازدهار، بل شعروا بعدم العدالة في توزيع ثروات البلاد، وأن خيارات الوطن يتم نهبها دون أن يحصلوا منها إلى على الفتات.

بمعنى أدق، شعر الشعب الليبي بالغبن والاضطهاد، جراء السياسات الاقتصادية لنظام حكم القذافي على مر أربعة عقود من الزمن، وما قام به من تبيد للثروة، وإنفاقها في مشروعات فاشلة، أو تبيدها وهدرها في قضايا خارجية، جلبت الولايات للشعب الليبي، وحصار استمر أكثر من عقد من الزمن على أثر حادثة (لوكريي).

إن الفوضى الخلاقة التي أرادتها الولايات المتحدة الأمريكية في ليبيا انعكست سلبياً على واقع الحال في ليبيا، وتركت آثاراً مدمرة على، الصعيد السياسي والاقتصادي والأمني، والدراسة هنا بصدد استعراض تداعيات الفوضى الخلاقة على الصعيد الليبي، وهي:

أولاً- التداعيات السياسية:

مجرد حدوث انهيار كامل لكل مؤسسات الدولة التي تصدعت وتلاشت إزاء الأزمة الليبية، ظهر نوع من الاستقرار الهش المرتبط بصراعات بين عدة أطراف سياسية، كان لها دور فاعل في سقوط النظام السابق، وبالرغم من إنشاء المجلس الوطني الانتقالي الذي أسسته المعارضة الليبية في ظل الأزمة كحكومة انتقالية مؤقتة - والذي أعلن عن طريقة صياغة الدستور الجديد، بينما يقوم مجلس الوزراء المستحدث من قبل هذا المجلس بتصريف الأعمال اليومية - لم يتمكن من جمع الشعب الليبي تحت راية سلطة مركزية واحدة في المستقبل، حيث إن هذا المجلس فشل في تحقيق تماسك وتلاحم مختلف القبائل والعشائر الليبية والتيارات الدينية (التيار السلفي)، وكذلك الأقليات الأثنية (الأمازيغ)، الأمر الذي أعاق مسيرة المشروع الجديد (الحاج محمد، 2015).

ولعل من أبرز التداعيات للأزمة الليبية أن ليبيا شهدت تدخلاً دولياً، الأمر الذي يبرز مطامع الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة في استغلال الثروات عبر القرارات التي اتخذت من قبل هذه الدول، بخصوص المشاركة في الثورة ضمن التحالفات العسكرية الغربية المتمثلة في حلف الناتو، للمحافظة على مصالحها وتوسعها، متجاوزة كل الاتهامات لمن تحالفت معهم في السابق، وغابت دعاوى الإرهاب وخلافها من مسميات، وطغت لغة المصالح الإستراتيجية (المرجع السابق).

وعلى ما يبدو، خلقت الفوضى مشكلة الإدماج السياسي التي تضيع فرص التلاقي بين السلطة وحاملي السلاح، وهي واحدة من مشكلات السياسة في ليبيا، ولا تتعلق فقط بالانقسامات الاجتماعية، لكنها ترتبط بمجموعة مشكلات تعيق استكمال المرحلة الانتقالية، بحيث أصبحت بعض الحركات المحسوبة على ثورة فبراير تصنف بأنها "إرهابية"، وتم رفض إدماجها في الجهات الأمنية أو العسكرية، وهي سياسة أدت إلى زيادة الفجوة وعدم الثقة في الحكومات

القائمة، وباستمرار هذا المنهج خصوصاً، تم تصنيف بعض الحركات في سياق تنظيم "داعش"، ويتجاهل الصراعات التي اندلعت بينها في بنغازي ودرنة، كما أنه يجهل دخول كتائب "فجر ليبيا" في معارك مع "داعش" في سرت، وهذا ما يستدعي وضع معايير لتصنيف الحركات، ليس منها الخلافات الفكرية أو الأيدولوجية (عمر، 2016).

يرى الباحث، أن من أخطر التداعيات التي أحدثتها الفوضى في ليبيا هي، فقدان ليبيا لدورها الرائد في القارة الإفريقية، وإخلاء الساحة لقوى دولية للعبث في هذه القارة الغنية بالثروات. كما أن الفوضى أدت إلى تعميق الخلاف بين أقطاب النظام العربي، نظراً لتورط بعض الدول العربية بشكل واضح في أحداث ليبيا وتطوراتها، في المقابل عارضت دول عربية هذا الدور والسلوك في التعاطي مع الأزمة الليبية الداخلية واللجوء إلى الحل العسكري وما تبعه من إسقاط للنظام.

بمعنى آخر، أحدثت الأزمة الليبية وتداعياتها تصدعاً جديداً في منظومة ما يسمى بالعمل العربي المشترك، وعمقت حالة الانقسام والتشرذم في بنيان النظام الإقليمي العربي، وأثبتت الدوافع الخفية للدور الغربي المتمثلة في إيجاد حالة من الفوضى، بعيداً عن الشعارات التي كانت تنادي باسم حرية شعب ليبيا من دكتاتورية الرئيس معمر القذافي.

ثانياً- التداعيات الاقتصادية:

لم يمر الاقتصاد الليبي بحالة من الاستقرار منذ عام 2012 بسبب ما عانته ليبيا من أحداث وصراعات مسلحة، حيث بلغت موازنة العام 2014 نحو 36.5 مليار دولار، في حين أن حجم الإيرادات كان 18.7 مليار دولار، أي أصبحت ليبيا تعاني من عجز بنسبة قدرت بحوالي 50%، بسبب انخفاض إنتاج النفط، في حين أن البنك المركزي الليبي لجأ للسحب من احتياطي النقد الأجنبي للبلاد المقدّر بـ 113 مليار دولار، ويشير البنك المركزي إلى أن هذا المبلغ معرض للنفاذ بعد خمس سنوات إذا استمر هذا العجز (الصاوي، 2015)، وحول تشخيص حالة العمالة في ليبيا، صرح وزير العمل الليبي، أن نسبة البطالة بلغت منذ نهاية عام 2013 نحو 15%، بما يعادل 400 ألف مواطن، منهم 150 ألفاً من حملة الشهادات العلمية. (موقع ليبيا الجديدة، 2013)، كما شهدت ليبيا حالة من النشاط في حركة خروج العمالة الأجنبية مع استمرار أجواء الفوضى وحالة اللاستقرار، وكانت العمالة لها دورها الملموس في واقع الحياة الاقتصادية بليبيا، فمصر وحدها لها نحو 1.2 مليون عامل، وغيرها من الدول التي

بدأت في سحب عمالها مما يعني أن الناتج المحليّ لليبيا سوف يتراجع، وفي هذه الأحوال يتوقع أن يكون الناتج المحليّ لليبيا سلبياً خلال العامين 2015 و 2016 (الصاوي، 2015).

وفي ضوء استمرار سيناريو الفوضى وتداعياتها السلبية، من غير المعقول أن يبقى سعر صرف الدينار الليبي دون أن تنخفض قيمته أمام العملات الأجنبية الأخرى، وبخاصة إذا طال أمد حالة الفوضى في ليبيا، ولن يشفع للدينار في هذه الحالة الاحتياطي النفطي، مثلما تعرض له الدينار العراقي إبان الحرب الأمريكية التي استهدفت احتلال العراق في عام 2003. وسوف يؤثر ذلك مستقبلاً على ثروات الليبيين ومدخراتهم، وهو ما سيدفعهم مجبرين على تحويل أمواله للدولار، وقد يكون الدولار هو العملة الرائجة خلال الأزمة في السوق الليبية (الصاوي، 2015).

ثالثاً- التداعيات الأمنية:

- تعرضت ليبيا لحالة من الانفلات الأمني الخطير جداً، مما سهّل عملية اختراق الحدود، ودخول عناصر مختلفة ومتشددة، لعبت دوراً كبيراً في عدم استقرار ليبيا، ومن المتوقع أن يتم تقسيمها في حال استمرارية الوضع الأمني المتردي، وانتشار الميليشيات على التراب الليبي، جاء في سياق اهتراء الدولة وتفتت مؤسساتها على وقع السلاح والإرهاب والتفريب، لأن الميليشيات المسلحة ترفض الانصياع لمنطق الدولة، وتريد إعادة تقسيم السلطة بين الميليشيات المسلحة، الأمر الذي يجعل ليبيا مهددةً بالتقسيم إلى دويلات طائفية، لا سيما أن بعض القبائل بدأت ترسم حدود هذه الدويلات (المديني، 2014 : 19).

- انتشار ظاهرة السلاح في يد العامة، بسبب انهيار المؤسسة العسكرية الأمنية، كما ونلاحظ نشاط لتجار السلاح بين الدول (شوايل، 2014 : 4) .

- نشاطاً المجموعات المتشددة، وأصبحت ليبيا منطقة دعم وتهريب لهذه المجموعات في ظل غياب السلطات الرسمية أو ضعف أدائها، أي أصبحت الأراضي الليبية (عابرة لعصابات تهريب السلاح وللإرهاب) تجاه الجزائر وتونس ومصر، والهجرة غير الشرعية تجاه إيطاليا (شوايل، 2014 : 4).

- قلقٌ أمنيٌّ كبير، خلفته الأزمة الليبية لدول الجوار التي يتوقع أن ينال كلٌّ منها نصيبه من زعزعة الاستقرار الداخلي، إذا ما استطاع تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" زرع خلائاه، النائمة واليقظة على السواء، في الدول المحيطة بليبيا (خشانة، 2015).

وخلال ملتقى دولي عقد في تونس بتاريخ 2-3 حزيران/ يونيو 2015، بمناسبة مرور أربع سنوات على الازمة الليبية قدمت الباحثة "عازة عبد الخالق" ⁽¹⁾ سيناريوهات ثلاثة للآزمة الليبية الحالية وهي على النحو الآتي (بو غالم، 2015: 173):

السيناريو الأول، هو أن تثمر الحوارات الجارية بين الفرقاء الليبيين كحل سياسي قد يؤدي إلى انتخابات جديدة في ليبيا، وهو السيناريو المفضل والأفضل للحالة الليبية.

السيناريو الثاني، وهو الأسوأ، سيناريو الحرب الأهلية، وهو سيناريو يخدم مصالح المافيات وتجارة السلاح في ليبيا، وفي نفس الوقت يؤثر على مصالح الولايات المتحدة والغرب في ليبيا.

السيناريو الثالث، قد يمهد لأحدهما، وهو سيناريو التدخل العسكري الخارجي بتوافق إقليمي ودولي، وهذا التدخل قد يؤدي إما إلى تسهيل الحل السلمي للقضية، أو مزيد من الفوضى والحرب الأهلية، وقد يحدث ذلك لو شعرت الولايات المتحدة بتهديد لمصالحها في ليبيا.

الخلاصة:

إن الصراع في ليبيا لم يكن صراعاً (ناعماً) كما كان في الثورة المصرية والثورة التونسية بين قوى الثورة المختلفة، ولكنه كان صراعاً بين أمرين صعبين، وهما: حالة الاستبداد التي واجهها الشعب من القذافي ونظامه، وهذه الحالة كانت متسترة بشعار مقاومة الإمبريالية، والوقوف في وجه الرأسمالية العالمية، وبين الغزو الأجنبي، الذي يدعي بأنه صاحب شعار الحرية والديمقراطية، وأنه إلى جانب الشعوب والثوار في مواجهة الأنظمة الاستبدادية، وهنا تكمن المخاطر الحقيقية التي واجهتها "ثورات الربيع العربي".

لن تترك الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية ليبيا تستقر حتى تضمن الولاء الكامل للقوى المهيمنة بعد الثورة، إذ إن الولايات المتحدة بعد صعود القوى الإسلامية بات يعترها القلق من احتفاظها بالسلاح، لذلك أعادت حالة عدم الاستقرار من خلال دعم بعض القوى المسلحة، من بينها المنشق سابقاً عن نظام القذافي "خليفة حفتر"، في محاولة منها لتحقيق توازن بين القوى الإسلامية والقوى غير الإسلامية، لضمان الابتزاز، وتحصيل أفضل مكاسب لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، ويلقى على كاهل الشعب الليبي جملة من التحديات كما

¹ محاضرة في جامعة عمر المختار البيضاء - ليبيا، خلال مداخلة لها تحت عنوان: "ليبيا والمصالحة الوطنية: المشكلة والحلول".

هو حال شعوب المنطقة العربيّة التي طالتها "ثورات الربيع العربيّ"، هذه التحديات تتطلب جهوداً مخصصة وموحدة لمواجهة الخطر الداهم.

المبحث الثالث

تأثير الفوضى الخلاقة في الصراع السوري الداخلي وتداعياتها الأمنية والسياسية والعسكرية

تريد الولايات المتحدة للعالم العربي أن يكون أسيراً للحروب والنزاعات الطائفية والتخلف والفقر، حتى تبقى المنطقة العربيّة تحت سيطرتها، ضمن هذا المعطى الفكري فإن الربيع العربيّ، وبسبب ما جرى ويجري في سورية تحديداً، هو مؤامرة "غربية" هدفها نشر الفوضى في العالم العربيّ عبر تدمير الجيوش، وتغذية الصراعات الطائفية والإثنية والأيدولوجية، كما أن هدف الولايات المتحدة من نشر الفوضى الخلاقة، يتمثل في تكريس تفوق (إسرائيل) في المنطقة، وكذلك استمرار السيطرة على ثرواتها الطبيعية (ياغي، 2015).

ومن أجل شرح وتحليل خلفيات المشهد السوري الدموي الداخلي، ارتأت الدراسة ضرورة التطرق للواقع السوري في ظل حكم عائلة الأسد، وذلك على النحو الآتي:

- في أوائل السبعينيات قام أحد ضباط الجيش السوري، وهو "حافظ الأسد" التابع للطائفة العلوية، بانقلاب على نظام الحكم القائم، وكان ذلك بتغطية دولية حينئذ، وموافقة من النظام العالمي، ومن هنا بدأت معاناة الشعب السوري؛ لأن الحاكم الجديد يحظى بموافقة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي (سابقاً)، فبدأ في بناء نظامه الطائفي الشمولي المستبد بدعم ومباركة الأوساط الدولية (فان دام، 2006: 109-111)، وحاول كسب ودّ الشعب من خلال إطلاق شعارات رنانة، مثل: الحرية، والديمقراطية، والوحدة الاشتراكية، وإيهام العرب والشعب السوري بفكرة المقاومة والممانعة، ودعم الشعب الفلسطيني، وفي عام 1982 كانت ملامح انتفاضة كان وراءها تنظيم الإخوان المسلمين وشرائع واسعة من الطائفة السنية ولكنه قام بارتكاب مجازر وتدمير مدينة كاملة (حماة) على رؤوس أهلها، وسط صمت عربيّ ودولي وخوف شعبي، استمر هذا (الديكتاتور) في بناء قوّته واحتكار المناصب العليا لقيادة الجيش من رموز الطائفة العلوية (فان دام، 2006: 132-160).

- اتحد النظام السوري مع النظام الإيراني، فكانت السياسة الظاهرية مقاومة الغرب، ودعم القضية الفلسطينية، ودعم وحدة الشعب السوري، ومن أجل هذه الشعارات تحمّل الشعب السوري العناء والفقر، مع أن سورية ينبغي أن تكون أغنى البلاد لأنها تملك من النفط ما تملكه قطر، كما سيطر على مقدّرات البلاد طبقة استقرائية علوية، سياستها الباطنية الاستمرار في الحكم، وتمييع القضية الفلسطينية، وحماية الحدود مع "إسرائيل"، والتفريق الطائفي، ومع بداية شرارة الثورة التونسية "ثورة الياسمين" أيدّ الشعب السوري هذه الثورة، لكن

مُنَع من إبداء رأيه، ولكن في أوائل العام 2011 خطّ فتية من أبناء مدينة درعا في الجنوب السوري شعارات الحرية على جدران مدرستهم، فقام النظام باعتقال الأطفال، وسلك ذوهم كلّ السبل لإنقاذ أبنائهم دون جدوى، فلجأوا إلى أسلوب الاحتجاج، وخرجوا بتاريخ 18 مارس 2011 مطالبين بالحرية للأطفال، فقابلهم النظام بالأسلوب الأمني، ليكون الحدث شرارة الثورة التي ألهمت المدن السورية وسط ضعف وعجز عربيّ وصمت دولي، بل تأمر لتصبح الثورة السورية هي الأعدى والأصعب في ثورات "الربيع العربيّ" (الحوارني، 2012).

حقيقةً، ما يجري في سورية منذ نهاية عام 2011، هو تحطيم للقدرات العسكرية وتدمير للحياة المدنية والحضارية، في دولة كانت تمتلك مقومات القيادة العربيّة كما في مصر وكما حدث للحالة العراقية، فبغض النظر عن طبيعة النظام الاستبدادي في سورية، إلا أنها تُعدّ من الدول التي تملك من المقدرات والمقومات ما يجعلها محطّ أنظار قوى الهيمنة العالمية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، التي تحاول من فترة لأخرى اعتماد وسائل جديدة، لبيس نفوذها بالحروب المباشرة والحروب بالوكالة، وأساليب الهيمنة ولعبة التحالفات، وأخيراً ما عُرف بالجيل الرابع من الحروب.

وفي هذا الصدد تسعى الدراسة لاستعراض خلفيات ودوافع "الثورة السورية" والتركيز على سورية من الداخل، من ثم توضيح آثار الفوضى التي عبثت بها واخترقت أطرافها، وما هو الدور الأمريكي في تطور مسيرتها؟

أ. سورية من الداخل (التركيبة السكانية والطائفية):

أثبتت التجربة أن ما تتمتع به سورية من ميزة في التعدد الطائفي والعرقي، حيث ساهم ذلك في خلق ثقافة عريقة لها حضارة منذ القدم، أصبح نقمة على سورية، وفي نظرة على التعداد السكاني لهذه الدولة، فتشير الإحصاءات الواردة في السجل المدني السوري بأن تعداد السكان منذ بداية عام 2010 بلغ نحو 23.695 مليون نسمة، وأن ما يقارب من 4 مليون سوري يعيشون خارج البلاد، حيث يتركز أغلبهم في دول الخليج العربيّ؛ سعياً وراء الرزق، كما وأورد المكتب المركزي للإحصاء التابع لرئاسة الحكومة السورية، إن عدد سكان سورية حتى منتصف عام 2015، تراوح بين 18 و 19 مليون نسمة، بحسب معظم التقديرات الدولية والمحلية التي صدرت في سورية (أخبار سورية، 2015).

ولقد تشكّل المجتمع السوري من عدة طوائف، عاشت على مدار قرون في حالة من الودّ والوئام، وساهمت في بناء حضارة الشام، ومن أبرز هذه الطوائف، السنّة، وهي الأغلبية في المجتمع السوري (الجزيرة نت، 27 مايو 2013)، فالتقديرات الأمريكية تشير إلى أنهم يمثلون نسبة 77% من سكان سورية، في حين أفاد عبد الحليم خدام نائب الرئيس السوري السابق والمنشقّ عن النظام منذ عام 2005، أن نسبة السنّة تصل إلى 85% (زيزان، 2012).

ثم يأتي العلويون ويمثلون ما نسبته 11.5% حسب إحصائية رسمية في سورية عام 1986، في حين أن التقديرات الأمريكية تشير إلى أنهم يمثلون فقط 10%، ويقول عبد الحليم خدام: إن نسبتهم لا تتعدى 9% (المرجع السابق).

وهناك طوائفٌ أخرى تتمثل في المسيحيين الذي يشكّلون 4.5%، والدروز الذين تمثّل نسبتهم 3%، والإسماعيليين 1%، والشيعية 0.5% حسب الإحصائية نفسها لعام 1986، والتي تمثّل آخر إحصائية رسمية في سورية (المرجع السابق)، بالإضافة إلى مجموعة من اليهود التي تشكل بضع مئات في دمشق وحلب والقامشلي (الجزيرة نت، 27 مايو 2013)، كما أن هناك مجموعة من اليزيديين الذين يقيمون في الحسكة وعفرين، ويتحدثون اللغة الكردية، وهم مجتمع مغلق لا يتزوجون من القوميات أو الأديان الأخرى، بالرغم من أن تقاليدهم وعاداتهم عربيّة (المرجع السابق)، أما التركيبة السكانية في سورية من ناحية عرقية، فيمثل العرب أكبر مكونات الشعب السوري، ويشكّلون 80% من مجموع السكان، ثم يليهم الأكراد الذي يمثلون 7% من السكان بعدد يتراوح بين مليون كردي، بالإضافة إلى مجموعة من التركمان والشركس والأرمن والأشوريين (المرجع السابق).

وتُعتبر تركيبة الشعب السوري تركيبةً مندمجةً بالكامل، فلا تكاد طائفة معينة تنفرد في مدينة لوحدها، مع وجود مدنٍ ومناطق ذات أغلبية، مثل اللاذقية التي تحظى بأغلبية علوية.

ب. العناصر الأجنبية المسلحة:

إن أخطر ما في الأمر ليست التعددية الموجودة في سورية، لأنها كفلت الوحدة المعيشية، لكن الخطير هو أنه منذ اندلاع شرارة الأحداث في سورية في مارس 2012، أصبحت سورية موطنَ العديد من القوميات الجديدة مثل، القوقازيين حيث يذكر تقرير مُعدّ من قبل موقع "زمان الوصل"، أن أكثر من 2000 مقاتل من دول الكومنولث الروسي "الاتحاد السوفييتي سابقاً" متواجدون على الأرض السورية، وفي أيلول عام 2015، عبّر الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) على ظاهرة تدفق هؤلاء المقاتلين إلى الأراضي السورية، مؤكداً على ضرورة مساندة نظام الأسد

في مواجهتهم، وعدم السماح لهم بالعودة، لأن ذلك - حسب تعبير بوتن - سوف يشكل خطراً على روسيا (موقع زمان الوصل، 2015).

وبحسب بعض المعلومات التي ذكرتها مواقعٌ سورية، أن نحو 3000 مقاتل (أيغوري) يقاتلون ضمن الحزب التركستاني، وأن معظمهم أتوا مع عوائلهم، وبقيرون في ريف إدلب الغربي وريف اللاذقية الشمالي، وتواجد التركستان لا يقتصر على الأيغور، فهناك عدد من الطاجيك والأوزبك والتركماني الذين توافدوا إلى الأراضي السورية الخاضعة لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في المنطقة الشرقية من سورية، وأصبحوا مكوّناً من التنظيم هناك (المرجع السابق).

كما أن هناك مجموعة من الأفغان (الهزارة) دخلوا إلى سورية قبل اندلاع الاحتجاجات ضد نظام الأسد، بحسب ما أكّده تقرير أعدّه معهد واشنطن للدراسات في يونيو عام 2014، الذي يذكر أن حوالي 2000 شيعي انتقلوا للعيش في جنوب سورية، وسرعان ما اندمجوا في الميليشيات التي تقاوم ضد الجيش الحر وفصائل المعارضة الأخرى، وذكرت صحيفة وول ستريت جورنال الأمريكية في أيار، 2014، أن الحرس الثوري الإيراني جنّد اللاجئين الأفغان الشيعة للقتال في سورية، وفق رواتب شهرية تبلغ 500 دولار أمريكي، بالإضافة إلى أوراق إقامة إيرانية، ونشرت صحيفة التايمز البريطانية خبراً مفاده أن 5 آلاف مقاتل أفغاني وباكستاني يقاتلون إلى جانب قوات الأسد، وبتجنيد مباشر من إيران، التي اعتمدت بشكل كُلي على أقلية الهزارة الفقيرة (المرجع السابق).

فالتغلغل الشيعي في المشهد السوري الداخلي، استند على أرضية خصبة، وفرها حزب الله اللبناني، وأمينه العام حسن نصر الله، عندما تعهّد رسمياً بدعم بشار الأسد في العديد من المناسبات (سالم، 2013)، وحسب اعتقادي، إن هذه الخطوة خطيرة مهّدت لحالة الاستقطاب الطائفي في سورية؛ تأسيساً على ما تقدم، يمكن القول: إن النسيج السكاني/ الاجتماعي والتركيبية الطائفية في سورية، لم تعد حالة فريدة مثلما كانت خلال التاريخ السوري ومسيرته وتطوراتها، فسرعان ما تم اختراقها واستقطابها من أطراف إقليمية ودولية، وبالتالي تناثر وتبعثر الجسم الواحد، وتجسدت الطائفية بكل صورها ومساوئها، وطغت المناطقية والاصطفاف الطائفي والعربي، مما زاد من الأمور تعقيداً، حيث تسلل عشرات الآلاف من المسلحين وبرزت ظاهرة (المليشيات المسلحة الأجنبية) سواء كانت سنية أو شيعية، مدعومة من أطراف خارجية، لها أجندتها وبرامجها التي تهدف في نهاية المطاف إلى تحول سورية إلى دويلات مفككة ومتناحرة.

ج. أسباب ودوافع الثورة السورية

يمكن استعراض أسباب ودوافع الثورة السورية على النحو الآتي (فهد، 2014: 3-7):

- فقدان الشعب لحقوقه، والتي أبرزها حقّه السياسي، فنجد أنه منذ تولّي حزب البعث السوري الحكم في العام 1963، ثم انقلاب حافظ الأسد عام 1970، واستمرار حُكمه 30 عاماً، ثم توريثه لابنه بشار الأسد منذ العام 2000 حتى المرحلة الحالية، لم يستطع الشعب السوري أن يُبدّي أيّ رأي، أو يشارك في الحياة السياسية (مشاركة حقيقية).
- حالة الفقر المدقع وتدهور الأوضاع الاقتصادية: حيث يذكر التقرير الوطني الثاني في العام 2010، أن حوالي 7 مليون نسمة بما يعادل 34.3% من إجمالي السكان أصبحوا تحت خط الفقر، وأن معدل البطالة وصل إلى 16.5% بما يمثل 3.7 مليون نسمة في العام 2009، وقدّرت البطالة بصورة غير رسمية بـ 32% بما يعادل 7 مليون نسمة.
- حالة العداء الذي ينتهجها الحزب الحاكم للدين والتمتدينين، لذلك وجدنا أن الثورة انطلقت من المساجد، وأن عدد التمتدينين انخرطوا في صفوف الثوار وعرضوا أنفسهم لخطر الاعتقال أو الموت.
- ضعف النظام أمام (إسرائيل): يحتفظ الشعب السوري في ذاكرته أن حافظ الأسد هو من سلّم الجولان لإسرائيل عام 1967 عندما كان وزيراً للدفاع (آنذاك)، وهو من أذاع بيان سقوط الجولان، مع أنه لم يكن ساقطاً في الحقيقة، وعندما جاء ابنه بشار إلى الحكم في العام 2000 حافظ على نفس السياسة بالرغم من الاعتداءات الإسرائيلية المكررة ضد سورية.
- حالة الظلم وانعدام المساواة: في كل مجالات الحياة الاقتصادية، والتجارية، والتعليمية، والخدماتية، والسياسية، مما وُلد حالة اليأس من النظام.
- تغوّل الأجهزة الأمنية، فالنظام الأسدي نظام قائم على الأجهزة الأمنية والتي وصل عددها إلى 17 جهازاً، ويعمل فيها حوالي 365 ألف رجل أمني، وتبلغ ميزانيتها ضعف ميزانية الجيش السوري.
- فقدان المواطن السوري لكرامته: فمن السهل اعتقاله دون أسباب تُذكر، ولا أحد يعرف أين اعتقل، وقد يطول اعتقاله، ولا يراه أهله، ولا يُقدّم إلى أية محاكمة، وقد يُتوفّى وهو مسجون، وهذا الأمر حدث مع عشرات الآلاف من المواطنين السوريين.

د. من نتائج الحرب التي سببتها الثورة في سورية، ما يلي:

- مقتل أعداد كبيرة من الشعب السوري منذ اندلاع أحداث الثورة، ويذكر المرصد السوري، أن عدد الضحايا في سورية منذ اندلاع أحداث الثورة حتى تاريخ 2015/2/7 ارتفع إلى 210.060 شخصاً، نصفهم من المدنيين، مع توقع أن يكون العدد الفعلي أكثر من ذلك، حيث إن عدد القتلى قُدِّرَ 85 ألف شخص من المقاتلين، وأن عدد المصابين بلغ مليون ونصف مليون سوري، فيما رصدت تقارير الأمم المتحدة أن حوالي 3.73 مليون سوري هارباً من البلاد، وثُبتت أسماؤهم كلاجئين في الخارج، ويذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان بأن عام 2015 شهد وحده مقتل 55 ألف شخص في سورية، بينهم أكثر من 2500 طفل، ويرفع هذا الرقم الحصيلة الإجمالية للحرب الأهلية السورية إلى 260 ألف قتيل (المرصد السوري لحقوق الإنسان، 2015).

- في تقرير لمنظمة العفو الدولية، أورد أن 39 نوعاً من أساليب التعذيب تستخدم بحق المعتقلين والبالغ عددهم 25 ألف معتقل، حسب تقارير مكاتب حقوق الإنسان الواردة في العام 2012، والذي يذكر بأن مائة ألف شخص مرّوا على المعتقلات منذ بداية الأحداث وحتى 29 مايو 2012، وأوردت الشبكة السورية نقلاً عن تقرير لحقوق الإنسان، أن الاعتقالات فاقت 215 ألف معتقل، 99% منهم محتجزون لدى قوات الأسد وذلك حتى 2015/8/7 (متولي، 2015).

ومن النتائج أيضاً، ما خلفه نظام الأسد من مجازر لا يمكن أن يغفرها له التاريخ، إذ إنه سجل عدداً كبيراً من المجازر بحق الشعب السوري مستخدماً القوة العسكرية المفرطة، ومستقوياً بقوى خارجية، كما أن هذا الإفراط راق لبعض التنظيمات المتشددة مثل، تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، والتي أصبحت تنتهج أساليب قتل بشعة بحق المواطنين أيضاً (لغراندي، 2014).

- تدمير الحضارة والحياة في مدن وقرى، مثل: ريف حمص و"بعلبة وتليبيسة والقصير"، وعدد من الأحياء مثل، "حي بابا عمرو وحي الخالدية، والبياضة، وباب السباع وكرم الزيتون" ويذكر تقرير لحقوق الإنسان أن النظام دمّر ثلثي مدينة حمص التي أصبحت شبه خالية، بالإضافة إلى عددٍ من القرى في محافظة "درعا وإدلب ودير الزور وريف دمشق" (التوبة، 2012).

هـ. إدارة الفوضى الخلاقة في ضوء تطورات سورية الداخلية:

بدون شك، إن تطور مسيرة الثورة السورية، وانتقالها من النهج السلمي إلى الطابع الدموي الحاد، كان نتاجاً طبيعياً للإرث السيئ والفساد المتفشى والظلم والاستبداد الذي مارسه النظام السوري بحق شعبه، ومن حق الشعوب مواجهة النظم الاستبدادية الفاسدة وتغييرها بكل

الوسائل المتاحة، بيد أن هذه الثورة - في ضوء تطوراتها - انحرفت عن مسارها، فتعرضت لحالة من الاستقطاب والتدخلات الأجنبية، باختلاف أجندها وأدواتها، ولكن، ما يلفت الانتباه في (حالتنا الدراسية) هو متابعة أجندها الدور الأمريكي في سورية، وآليات تحول ثورته. إلى حالة عارمة من الفوضى لتصب في نهاية المطاف في سبيل تحقيق أهدافه. وهنا سوف يتم استعراض تطور الموقف الأمريكي، للتدليل على سعيه نحو تحقيق أجنده، وذلك على النحو التالي:

- لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية ترغب في التغيير، لكنّها لم تعد أيضاً إلى منعه، بل حاولت التأقلم معه في سياق استراتيجية لا تؤدي إلى جرّ واشنطن إلى تدخل عسكري مباشر، وفي الوقت نفسه، تمكّنتها عبر أدوات مختلفة من التحكم بمسارات التغيير ونتائجه، (وهذا ما يُعرف في الأدبيات بالجيل الرابع من الحروب).

- غيرت مواقف الولايات المتحدة الأمريكية مرات عدّة تجاه الثورة السورية، هذا التغيير يدل على اختلاف الأوليات في مراحل الثورة، ويتضح حجم ودور التدخل الأمريكي في سورية، فنلاحظ أن الإدارة الأمريكية منذ بداية الثورة كان لها مواقف متذبذبة ومترددة، فمكثت 6 أشهر وهي ترجّح كفة النظام، ولم تكثر للخسائر البشرية التي خلفها النظام، وأكثر ما فعلته هي، تمنياتها أن تخفف القيادة السورية من دموية حلها الأمني، ودعت الأسد لاتخاذ خطوات إصلاحية تمكّنه من إعادة السيطرة وأن تحقق قدراً من الديمقراطية، ولقد صرّح الرئيس الأمريكي أوباما: "أن على الأسد أن يقود انتقالاً إلى الديمقراطية أو يفسح الطريق" (صحيفة العرب، 2013: 7).

- لقد غيرت الإدارة الأمريكية من سياساتها بعد انتهاء الأشهر الستة الأولى من الثورة، بعد إدراكها أن الأسد لن يُجري أي تغييرات ولا إصلاحات، وبعد ارتفاع أعداد الضحايا وتوسع رقعة الثورة، فتولّد شعور لدى الولايات المتحدة بأن الأمور قد تخرج من يد الأسد وأيديها، فبدأت بتحميل بشار الأسد المسؤولية عن قتل السوريين وتدهور الأوضاع، وكانت الرغبة الأمريكية واضحة في تغيير القيادة السورية دون المساس بالبنية الأساسية للنظام (صحيفة العرب، 2013: 7).

- انتقلت الولايات المتحدة في سياساتها إلى اتخاذ إجراءات مفادها، استنزاف جميع القوى سواء النظام أو المعارضة، بحيث تستمر الثورة دون أن تنتصر، وأن يستمر النظام دون أن ينهزم. - حاولت الولايات المتحدة الأمريكية إيجاد بديل وهو أشبه بعملية تجميلية، عن طريق مشاركة عدد من عناصر النظام مع عدد آخرين من المعارضة في حكم سورية، وفي هذه المرحلة زاد

النظام من قسوة التعامل الأمني باستخدامه السلاح الكيميائي، فلجأت الإدارة الأمريكية إلى أسلوب إضعاف قوة النظام عبر قصفها لعدة مواقع تابعة له، مصرحة بأنها لا ترغب في الوصول بأي عمل عسكري إلى مرحلة إسقاطه، وهذا ما قام به الأسد عبر إعلانه أنه سيحقق المطالب الأمريكية كلّها دفعة واحدة بإشراف مراقبين دوليين، وهذا ما لاقى ترحيباً واسعاً (صحيفة العرب، 2013: 7).

ويمكن تحديد جملة عوامل ساهمت في تراجع الموقف الأميركي، وزادت من تحفظه عن دعم الثورة السورية، وحسم الأمور لصالح المعارضة (المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2013):

- تولد حالة القلق لدى الولايات المتحدة من التوجهات السياسية والأيدولوجية لعدد من المجموعات المسلحة المعارضة للنظام السوري؛ إذ إنها لا ترغب بدعم هذه المجموعات بالسلاح بما يؤدي إلى حسم المعركة لصالحها.
- تنتظر الولايات المتحدة بريبة إلى واقع الثورة السورية ومسارها المسلح، وما قد يخلفه الحسم العسكري لقوات المعارضة من نتائج محتملة، أبرزها فوضى السلاح، وانتشار الجماعات المتشددة، وغياب سلطة مركزية قوية. تعود مثل هذه النتائج بتداعيات سلبية على أمن المنطقة وبخاصة على حليفها (إسرائيل).
- في ظل حالة التشرذم في صفوف المعارضة السورية، وبخاصة العسكرية منها، وغياب بديل ذي توجهات معقولة بالنسبة إلى الولايات المتحدة ليحل محل النظام الحالي. لذلك بدأ الموقف الأمريكي يتبلور باتجاه تقاربي من الموقف الروسي الهادف إلى إيجاد حل سياسي يضمن الحفاظ على النظام وفق بنيته الحالية ومؤسساته، محققة بذلك مصالحها ومحافظة في الوقت نفسه على أمن (إسرائيل) بل وتفوقها. عبّر وزير الخارجية الأميركي الحالي جون كيري بوضوح عن ذلك في شهادة أدلى بها أمام الكونغرس في 24 كانون الثاني/يناير 2013، إذ قال: "إنّ التنسيق مع روسيا في الأزمة السورية هو أقل الشورور" (المركز العربي للدراسات والأبحاث، 2013).

ويتضح للباحث أن سياسة الولايات المتحدة من أحداث سورية كانت غامضة وغير واضحة، ثم انتقلت إلى مرحلة التردد، ثم لجئت إلى الوساطة إلى حين قررت استنزاف الجميع، لكنها كانت تبدي اهتماماً كبيراً بها، ولعل من الأسباب التي جعلت الإدارة الأمريكية تبدو مترددة في بداية الأمر أنها، تخشى من الرأي العام الأمريكي الذي عايش التدخل في أفغانستان والعراق، وأدرك حجم الخطر عليه. كما أن فترة الثورة السورية كانت قد تزامنت مع

بوادر أزمة اقتصادية عالمية، واقترب الانتخابات الأمريكية، والأهم من كل هذا هو، مصالح الحليف الاستراتيجي (إسرائيل) الذي يشيد بالضبط الأمني السوري طوال فترة حكم بشار الأسد ومن قبله والده حافظ الأسد، بالإضافة إلى أن سورية معادلة ليست بلاعب واحد، وبها ارتباطات عديدة، مثل: سورية وإيران التي تجعل المعادلة صعبة، وبحاجة إلى دراسة محسوبة لكل خطوة.

إن موقف الولايات المتحدة من أحداث سورية يتناقض مع مواقفها من الثورة المصرية وطلبها المباشر بتنحي مبارك، ومن مواقفها في الإطاحة بالرئيس الليبي "معمر القذافي"، وهذا يثبت أن ثورات الربيع العربي ليست على قدر المساواة في حسابات الولايات المتحدة الأمريكية، ناهيك عن أن سورية تمثل الحديقة الخلفية لإيران وبالتالي التدخل الأمريكي لابد أن يكون محسوب ومدرّوس لما تمثله إيران من قوة إقليمية.

أطراف اللعبة على الساحة السورية الداخلية، وهي:

أولاً- الأطراف الداعمة للنظام:

1. إيران: كان لها الدور الرئيس في دعم النظام، انطلاقاً من مصالحها الطائفية، وفكرها الإمبراطوري، ولولا دورها لكان الانهيار المبكر للنظام، لقد أسهمت إيران في الدعم المالي من خلال دعم رواتب الجيش وموظفي النظام والأجهزة الأمنية، كما قدمت إيران الدعم الاقتصادي مثل الوقود وغيره من مقومات الصمود، وأسهمت بشكل كبير في تقديم الدعم المخبراتي في وضع خبراتها تحت تصرف النظام للاستفادة منها، كما قدمت إيران الدعم العسكري من عتاد وجنود، لتكن بذلك الحليف الاستراتيجي لسورية (سرور، 2016: 159).

2. حزب الله: أيد حزب الله النظام السوري علناً، ودعمه وصرح بأنه يقف إلى جانبه، كما أنه أرسل العديد من مقاتليه لمساندة النظام؛ باعتبار أن مصلحة الحزب مرتبطة بوجود النظام، وفي هذا الصدد صرح الأمين العام حسن نصر الله قائلاً: "إن إسقاط النظام هو مصلحة أمريكية إسرائيلية... وعلى الشعب السوري الحفاظ على نظامه المقاوم" (سرور، 2016: 294).

3. روسيا: أسندت روسيا النظام على الصعيد السياسي وعلى الصعيد العسكري، وأيدته ووقفت مانعة لأي إدانة له في المحافل الدولية، وهذا ما منع الولايات المتحدة من اللجوء لمجلس الأمن، وأما عن الدعم العسكري فأشرفت روسيا على تجديد الترسانة العسكرية للنظام، وأشرفت على التمويل، كما دعمت الصين الأسد من منطلق كبح جماح الغرب (التوهة، 2012).

ثانياً - أطراف ساندت الثوار ضد النظام:

1. **تركيا:** تزعمت تركيا الحملة ضد النظام السوري، فأشرفت على بناء مخيمات اللاجئين السوريين، واحتضنت القيادات العسكرية المنشقة عن الجيش السوري، وعلى الرغم من تزعمها للحملة ضد النظام إلا أنها لم تسمح بأي هجوم على سورية، انطلاقاً من أراضيها حسب تصريح لدبلوماسي تركي لوكالة (فرنس برس)، ولعل ما يفسر ذلك أن تركيا جمهورية تعتمد على مرجعيات دستورية وتشريعية، وتسعى في نفس الوقت أن يكون لها دور إقليمي تجاه الشرق الأوسط، مكوّنة قوة جديدة في محور التكتلات العالمية (صحيفة القدس الفلسطينية، 2011).

2. **السعودية وقطر:** تقارب الموقف السعودي القطري من الأزمة السورية، خصوصاً بعد العملية العسكرية الروسية، وهذا الموقف تلاقى مع الموقف التركي ليصبح ثلاثي الشكل، وهذا ما أكدّه وزير الخارجية القطري "خالد العطية" (محمد، حسين، 2015).

ثالثاً - أطراف الاستنزاف:

1. **الولايات المتحدة الأمريكية:** بدأ ذلك جلياً منذ عام 2013، عندما رفضت إدارة أوباما تطوير صيغة تفاهم لتسوية الكيماوي الروسية، التي تهدف للوصول لتسوية سياسية تنهي العدوان (قنديل، 2014).

2. **إسرائيل:** اعتبر نتنياهو خلال كلمة له في منتدى سابان (06/12/2015) قائلاً: "إنه في حال حكمت (داعش) في سورية أمر سيء، وفي حال كان النظام الحاكم نظاماً مقاوماً، وبحسب الألفاظ التي استخدمها نتياهو، "وفي حال حكمت إيران في سورية هو أيضاً أمر سيء". ورأى نتياهو أن في ضوء ذلك تقوم الإستراتيجية الإسرائيلية على "عدم العمل من أجل تعزيز طرف ضد آخر في الحرب الدائرة، إنما تعمل على إضعاف الطرفين معاً. متابعاً... "إن سياسة دولة (إسرائيل) تقدم على العمل بين الخطوط" (حيدر، 2015).

3. **فرنسا:** سعت فرنسا لتوجيه ضربة عسكرية قاضية للنظام السوري بعد استخدامه الكيماوي في أغسطس 2013، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية رفضت ذلك، وقد أسهم هذا الرفض في تراجع الدور الفرنسي تجاه سورية، واعتبرت فرنسا أن الولايات المتحدة خذلتها، إلا أنها شاركت في توجيه ضربات ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وهذا ما جعلها تسير في ركب الولايات المتحدة في استنزاف سورية، في حين أنها شعرت بخطر تعاضم الدور الروسي (الصالح، 2015).

4. تنظيم الدولة الإسلامية (داعش): كشف ضابط الاستخبارات البريطاني "تشارلز شويبردج" خلال لقاء معه ببرنامج "قصاري القول" على محطة روسيا اليوم بتاريخ 2014/10/9 قوله: "إن الاستخبارات البريطانية والأمريكية تقفان وراء كل الأحداث التي تعصف بدول في الشرق الأوسط، وأن المخابرات الأمريكية CIA والاستخبارات البريطانية دفعتا دولاً إلى تمويل وتسليح تنظيمات مسلحة في مقدمتها تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وأن هذين الجهازين لعبا دوراً هاماً في تأجيج الأوضاع في المنطقة، لتنتهي في نهاية المطاف قبل ثلاث سنوات تقريباً بظهور ما يعرف ب (داعش) (صحيفة العرب، 2014: 5).

وأشار الضابط السابق أيضاً، إلى أن: "بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية هدفت إلى قلب أنظمة عربيّة وفق أجندت سياستها الخارجية"، معتبراً بأن القوات الأمريكية باستطاعتها تدمير تنظيم "الدولة الإسلامية" بسرعة فائقة، لكن واشنطن تهدف من وراء مباطلتها تلك، إلى إبقاء المنطقة في أزمة متواصلة لاستنزاف إيران أولاً، والحصول على الدعم المالي المستمر من دول المنطقة في حربها المعلنة ضد (داعش) (المرجع السابق).

عموماً، إن الفوضى التي تعصف ببعض الدول العربيّة، وسورية على وجه التحديد، تركت آثاراً كارثية على جميع الصّعد، السياسية والاقتصادية والأمنية، والتي أقلت بظلال صعبة ومرحلة بحاجة لجهود كبير، للتصدي لسياسة الفوضى الخلاقة التي تضرب أقطاراً عديدة في المنطقة العربيّة، لهذا سنتطرق إلى آثارها السياسية الاقتصادية والأمنية.

أولاً- التداعيات السياسية:

- تعتقد الولايات المتحدة الأمريكية أنها قادرة على إحداث تغيير في قواعد اللعبة في المنطقة بعد إبرامها صفقة الملف النووي الإيراني، من خلال رغبتها في استمرار تأزم المشهد السياسي والعسكري في سورية، لأن ذلك يخدم المصالح الأمريكية، من حيث استنزاف إيران وجعلها تعيش مع مشهد معقد ليس مضمون النتائج، في حين أن الولايات المتحدة تواجه غرور إيران وقناعتها بإتمام مشروعها التوسعي دون تقديم أي تنازلات لها و(إسرائيل)، كما وتجد الولايات المتحدة معارضة (إسرائيل) لأي تقارب أمريكي إيراني على حسابها (مركز عمران للدراسات الإستراتيجية، 2015 : 28-29).

- خلقت الفوضى الخلاقة حالة من الموت السياسي، وأوجدت حالة معقدة من التفرد والإقصاء في المجتمع السوري.

- غيّبت سياسات الفوضى، الحريات والديمقراطية، وغلبت التعاملات الأمنية والعسكرية التي باتت طاغية في كل تفاصيل حياة المواطن السوري.
- اختزال السياسة بشخص الرئيس، وغيّبت التمثيل السياسي الحقيقي.
- أفقدت دور سورية الإقليمي والمحوري في النظام العربي والشرق أوسطي وبالتالي خروج سورية بشكل شبه نهائي من معادلة الصراع العربي - الإسرائيلي (سرور، 2016: 297)، كما وأوجدت الأزمة السورية بيئة عدم الاستقرار السياسي، إذ تأثرت مجريات الصراع المسلح بين نظام الأسد والمعارضة بتوازنات القوة في النظامين الإقليمي والدولي.
- دُمرت الدولة السورية، ولم يبقى فيها شيء على صعيد المؤسسات، أو الكيان السياسي، أو الاجتماعي.

ولعل امتداد بيئة عدم الاستقرار الداخلي إلى المحيطين الإقليمي والدولي، يعيد الأهمية لطروحات "باري بوزان"، أحد مجدّدي النظرية الواقعية، الذي أصل لما يسمي بـ "الفوضى الناشئة" "Emerging Anarchy" عندما رأى، أن تمزّق الدول عبر الصراعات الداخلية يدفع إلى معضلة أمن واستقرار ممتدة، خاصة أن الأطراف المتصارعة تسعى لاجتذاب مؤيديين لها من خارج الدول، وهو ما يؤدي إلى حالة عدم استقرار إقليمي وعالمي (Buzan, 1991: 26).

ثانياً- التداعيات الاقتصادية:

تمر سورية بأزمة اقتصادية خانقة تَطال المدنيين والدولة السورية بشكل رئيسي، دون أن تترك أثراً مباشراً وواضحاً على اقتصاد النظام الذي بات يعتمد على حلفائه الإقليميين في تسيير أموره المالية (مركز عمران للدراسات الإستراتيجية، 2015: 47).

- انتشار الفقر وازدياده، حيث يذكر تقرير (أهداف الألفية لعام 2014) الصادر عن الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون"، "أن معدل الفقر في سورية ارتفع إلى 45%، في حين كان في عام 2010، فقط 12% ، ويُقدّر التقرير بأنه في حال استمرار الأزمة في سورية سيصبح حوالي 90% من السوريين تحت خط الفقر (عدنان عبد الرزاق، 2014).
- كساد وتدنٍ كبير في الاقتصاد: دَمّر الصراع الاقتصاد السوري إلى حدّ يتحدّى التحليل الرقمي الشامل، ويشير الباحث إلى بعض ما رصدته الإحصاءات، فلقد رصدت الخسائر التي تكبدها الاقتصاد السوري طول السنوات الثلاث الأولى من الأزمة حوالي 140 مليار دولار،

منها 96 مليار خسائر القطاع الخاص، و44 مليار دولار خسائر القطاع العام (المرجع السابق).

■ تراجع الناتج المحلي: بعدما كان حوالي 60 مليار دولار في العام 2010، تراجع إلى نحو 33 مليار دولار في عام 2013، وبلغت الخسائر في الإنتاج المحلي خلال السنوات الثلاثة 2011، 2012، 2013 حوالي 70 مليار دولار (المرجع السابق).

■ استشرء البطالة: وصل معدل البطالة إلى 16.5% (3.7 مليون نسمة) عام 2009، وقدرت البطالة بصورة غير رسمية بـ 34% (7 مليون نسمة) في نفس العام وازدادت في الأعوام (2010، 2011، 2012)، ولم تصدر إحصائيات رسمية بعد هذه الإحصائية. وبحسب صحيفة محلية سورية، وصلت البطالة ورجحت معظم المصادر غير الرسمية بأنها تتراوح بين 30% و 40% في عام 2013 (فهد، 2014: 7).

ثالثاً- التداعيات الأمنية:

■ حالة من عدم الاستقرار في الساحة السورية، وعلى صعيد الساحة العربية، حيث نشاهد يومياً حالة الفوضى والقتل والتشريد عبر شاشات التلفزة.

■ سمحت الفوضى لأجهزة الاستخبارات العالمية العبث في سورية؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر، نجحت (إسرائيل) عبر أجهزتها الأمنية والاستخبارية من اختراق سورية من الداخل، وأخذت تتابع الأمور والتطورات عن كثب، مستغلة حالة الترهل والتشتت التي انتابت أجهزة الأمن في الدولة السورية (سرور، 2016: 294-297).

وفي ذات السياق، فإن الصراع السوري ترك ليصبح الحال على ما هو عليه الآن، فسمحت الولايات المتحدة والغرب لتركيا بترك حدودها بلا رقيب أو حسيب يدخل ويخرج منه أنصار المعارضة تحت أعين المخابرات التركية، كما ترك الأوروبيون العديد من الأشخاص يتوجهون صوب سورية تحت أعين المخابرات الأوروبية المختلفة أيضاً، وكذلك الحال بالنسبة للسعودية، وفي نفس الوقت سُمح لإيران والنظام السوري باستقدام عناصرهم من كل حذب وصوب، بدءاً من حزب الله اللبناني وانتهاءً بالعناصر العراقية والإيرانية والأفغانية، ثم ترك الصراع يغذي نفسه بنفسه، فلا يسمح بإسقاط الأسد، كما لا يسمح بهزيمة المعارضة، تترك الطرفين يقتتلان فيما بينهما حتى يستنزف كل منهما الآخر (مجدي، 2016).

■ دمّرت الفوضى الخلاقة والحرب الدائرة في سورية الدور الإقليمي لسورية، وأفقدتها الحضور الدولي المستقبلي، بسبب حالة التدهور الأمني الحاصل فيها، حيث إن دول الجوار أصبحت تقيم مناطق عازلة مع سورية (سرور، 2016: 297).

وكما أشارت تقارير نشرتها صحيفة الدستور الأردنية في عددها المنشور بتاريخ 28 يوليو 2015 ، أن الولايات المتحدة أعطت ضوءاً أخضرَ مشروطاً للمنطقة العازلة، منها: أن تظل محصورة بنطاق جغرافي ضيق نسبياً، يلتقي مع الحد الأدنى من متطلبات الأمن التركي، بخلاف ما كانت تطمح له تركيا من توسيع لهذه المنطقة، لتشمل حلب وتمتد بامتداد حدودها مع سورية، وبعمق يتراوح ما بين 30 - 40 كيلومتراً (الرنتاوي، 2015: 12).

بالإضافة إلى أن سورية فقدت أكثر من نصف سكانها بين قتلى ومشردين، وهو ما أورده مجلس الأمن في بيانه الذي ذكر فيه، تدهور الوضع إلى حد كبير في سورية، حيث نزح نحو نصف السكان، مما يشكل - بحسب الأمم المتحدة - مستوى قياسياً عالمياً لا مثيل له منذ عشرين عاماً (الجزيرة نت، 2015).

وخلاصة القول، أن الفوضى الخلاقة اجتاحت كامل أرجاء سورية، حيث قُلبت رأساً على عقب، وأصبح الصراع فيها طائفياً بامتياز، ولا مجال للحديث عن الثورة الديمقراطية ممكناً في هذه المرحلة، حيث دُمِرَ النسيج المجتمعي السوري بالكامل، لدرجة أن القتل أصبح مستباحاً وعلى الهوية الدينية أو الطائفية، ومن الجدير ذكره، أن سورية تُعتبر في دائرة الاستهداف الإسرائيلي منذ فترة طويلة، عبر خلق فتن طائفية ومذهبية فيها، تمهيداً لتفتيتها إلى كيانات صغيرة متناحرة، كما أنه لا يوجد أي بوادر لحل الأزمة السورية قريباً، وهذا ما جعل الشعب السوري يدفع الثمن الباهظ، كما أن هذه الفوضى قد تضرب بالمنطقة بأكملها.

سيناريوهات المستقبل:

يمكن لنا أن نجمل التوقعات المستقبلية للأزمة السورية في ثلاث سيناريوهات تتمثل على النحو الآتي:

1- السيناريو الأول: التفاوض من أجل الحل: وهو افتراض قائم على حل الملف السوري بالطرق السياسية عبر التفاوض بين النظام وقوى المعارضة، وهذا السيناريو بدأ ينحصر بعد الإفراط في استخدام القوة من قبل الجيش النظامي والقوات الروسية، لكن مهما طال أمد الحرب فلا بدّ بعدها للاحتكام للغة التفاوض، وهي اللغة التي ستجدّ من الإفراط في سيل الدماء.

2- السيناريو الثاني: الحسم العسكري: تغلب قُوى على قوى أخرى، سواء النظام وأنصاره أو المعارضة وأنصارها، وهذا الخيار تكمن الخطورة فيه بالتكلفة القائمة على المزيد من الدم

وإزهاق الأرواح التي سيدفعها الشعب السوري، لأن الأزمة السورية انخرطت في مآهات الحرب الأهلية والاستجداء بالقوة الإقليمية والعالمية، التي تتجاهل مصالح الشعب السوري قياساً بمصالحها.

3- السيناريو الثالث: استمرار حالة الاستنزاف: وهذا السيناريو الأرجح على المدى المنظور، إذ إن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية و(إسرائيل) تكمن في استمرار الأزمة واستنزاف النظام والمعارضة وأنصارهما، وحزف بوصلة الصراع عنها، وإشغال الدول بالصراعات الداخلية، والفتك بكل مقدراتها، وعوامل التماسك، والنهوض فيها، وهذا ما أكدّه عدد من المُحلّلين السياسيين وصنّاع القرار في (إسرائيل)، فالمحلل الإسرائيلي "أفرايم عنبر"، قال: "سيكون وضع (إسرائيل) أفضل إذا ما أصبح هناك دولة فاشلة على حدودنا" (عنبر، 2013: 141).

4- السيناريو الرابع: سيناريو تقسيم سورية: وهذا سيناريو متوقع، وفي ذات الإطار جاءت تصريحات السفير الأمريكي السابق في دمشق (روبرت فورد) خلال محاضرة له عن الأوضاع في سورية، نشرت تفاصيلها صحيفة الشرق الأوسط، منتصف شهر يوليو 2015، تحدث: "إن سورية غدت ذاهبة إلى أن تتحول إلى ست دويلات بلا حدود ثابتة: الدويلة العلوية الممتدة من دمشق إلى اللاذقية مع انفتاح على مناطق سيطرة حزب الله في لبنان، ودويلة جبهة النصرة في منطقة الشمال الغربي في إدلب وجسر الشغور، ودويلة في الشرق تابعة لـ "داعش"، ودويلة كردية في الشمال الشرقي في الحسكة والقامشلي، ودويلة في حلب وضواحيها، ودويلة للجيش السوري الحر في الجنوب كله بما فيه القنيطرة. أما العاصمة دمشق فإن وضعها، سيكون كوضع بيروت خلال الحرب الأهلية اللبنانية وقت ذروتها" (صحيفة الشرق الأوسط، 2015).

خلاصة:

إن حالة الصراع السوري تنذر بتشكيل نظام إقليمي جديد، ويرتبط صمود هذا النظام بعدة ملفات بالغة التعقيد، المتعلقة بالشأن الدولي، والتي تهيئ لنظام دولي متعدد، وهذا يدل على أن عام 2016 سيتم باستمرار الصراع، كما تجدر الإشارة إلى أن إسرائيل تلعب دوراً كبيراً في هذه الترتيبات الناشئة، فالعديد من أطراف النخبة الإسرائيلية ترفض مشاركة إيران وتركيا في أي ترتيبات إقليمية جديدة، حتى لا تضعف في هيمنتها على المنطقة العربية، لذلك نجدها حريصة على استمرار حالة الصراع، وتعرقل أية رؤى لنظام إقليمي جديد، وذلك عبر تكثيف جهودها لدى صنّاع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية.

وباعتقادي، سيبقى الانفراج في الملف السوري أسيرَ عدّة ملفات، أبرزها: تصارع القوى الكبرى على المصالح السورية، وتحديداً الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية روسيا الاتحادية، وكذلك تسوية التجاذب والاستقطاب الإقليمي، ونجاحه في تشكيل جهد مشترك بين المكونات السياسية والعسكرية الوطنية، وذلك في سبيل تغيير النظام السياسي القائم الذي ثبت عدم قدرته على إدارة البلاد، والذي اتضح استمراره في الحكم، سيكون عاملاً وحافزاً للتطرف، وعدم الاستقرار في المجتمع السوري، بالإضافة إلى استخدام إيران نفوذها في سورية من أجل تسوية الملف النووي الإيراني مع الاعتراف الدولي بأن إيران هي القوة الوحيدة التي يمكن أن ترتب أمن الخليج والمنطقة.

الفصل الخامس

أدوات إحداث الفوضى الخلاقة وآليات موجهتها (عربياً)

المبحث الأول: الأداة الإعلامية.

المبحث الثاني: الأداة العسكرية.

المبحث الثالث: الأداة الفكرية والثقافية.

المبحث الرابع: الأداة السياسية.

المبحث الخامس: الأداة الاقتصادية.

أدوات إحداه الفوضى الخلاقه وآليات موجهها (عربياً)

تمهيد

تنسّم السياسة الأمريكية بالديناميكية والتكتيك في الآليات والوسائل التي تستخدمها تجاه دول المنطقة العربية، بهدف ترجمة وتنفيذ مخططاتها العدوانية في المنطقة، وتفكّنت وتشويه هوية وثقافة شعوبها من خلال ممارسات تُنمّي الطائفية واختلاق الخلافات الدينية، والمذهبية، والعرقية، كما يجري في العراق وليبيا وسورية واليمن ومصر وتونس وفلسطين والسودان والصومال، وقد تطالّ دولاً أخرى. في نهاية الأمر، تهدف إلى تحقيق مصالحها القومية والسيطرة على ثروات هذه البلدان، بالإضافة إلى اتباعها استراتيجية خلق دول فاشلة تكون غير قادرة على النهوض بشعوبها، ولا تستطيع أن تلتئم مع محيطها العربي، مبددة لفكرة القومية العربية أو الروابط الدينية، وتضمن بذلك استمرار الحياة، والتفوق لحليفها الاستراتيجي (إسرائيل).

كما وأن سرعة التحول في السياسة الخارجية الأمريكية من بيئة الثابت إلى بيئة المتغير، يشكّل صعوبة على الدول العربية لإمكانية السيطرة والحدّ من الهيمنة الأمريكية، ومواجهة التحديات التي تُلقى على أعناق هذه الدول، في هذا الصدد سوف تتطرق الدراسة إلى العديد من الأدوات التي ينبغي أن تحرص الدول العربية على تعزيزها وتنميتها؛ من أجل مواجهة هذه السياسات والمخططات الأمريكية والغربية، وبالتالي محاولة إفشال مخطط الفوضى الخلاقه، أو على الأقل التصدي له وتقليص خطورته، وتشتمل هذه الأدوات على، الأداة الإعلامية، والعسكرية، والفكرية والثقافية، والسياسية، والاقتصادية، بحيث تُشكّل تلك الأدوات المباحث الخمسة لهذا الفصل، وقد تتطلب بعض الأدوات نوعاً من الإسهاب في التوضيح خاصة إذا كانت تتعلق بالبعدين الرسمي والشعبي، مع التنويه إلى مخاطر إهمال هذه الأدوات، وكيف يمكن استثمارها (عربياً) لمواجهة الفوضى الخلاقه.

المبحث الأول

الأداة الإعلامية

تمثل الأداة الإعلامية صدارة الأدوات التي ينبغي استغلالها لمواجهة الفوضى الخلاقة التي انتابت المنطقة العربيّة منطلقاً من الأداة نفسها، إذ إن الولايات المتحدة الأمريكية أحسنت استثمار هذه الأداة الإعلامية لغرض إعطاء صورة براقية ولامعة عنها، محققة بذلك جُلّ مصالحها، مُستغلةً إمكانات التطور التكنولوجي الذي اخترقت الدول العربيّة. في ذات السياق، حرصت الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 إلى تمويل حملات إعلامية كبيرة (علنية وخفية) تظهر نفسها الوصية على مكافحة التطرف و"الإرهاب"، وأنها راعية الديمقراطية والحرية، وأنها الداعم لثورات الشعوب ضد الطغيان، فنلاحظ تحويلها لبعض القنوات وإنشاء لمحطات جديدة، مثل: (فضائية الحرة، راديو سوا) وبعض شبكات (الإنترنت)، بغرض الترويج لأفكار العولمة والليبرالية الجديدة التي تسعى أن تصدرها الولايات المتحدة إلى دول المنطقة عبر العولمة التي تنادي بها (حرب، 2011: 30).

كان لهذه الأداة عظيم الأثر في تغيير أنظمة بُرمتها عام 2010-2011، ولا أحد يستطيع أن ينكر دور المواقع الإلكترونية الأمريكية، كالفيسبوك وتويتر على سبيل المثال في ذلك، فضلاً عن القنوات التي دعمت وروجت لهذا التغيير، والتي تدور حولها أصابع الاتهام في التَّبعية الأمريكية (عبد الغني، 2006: 107).

ولقد مثّل الإعلام منذ مطلع القرن الحادي والعشرين أخطر الأدوات التي تحرك الشعوب وتؤثر فيها، فالأحداث الجارية لا تقتصر على الحكومات فحسب؛ بل شكّل الإعلام أيضاً لاعباً أساسياً في ساحة صياغة الأحداث، لا سيما إذا كانت المتلقي والمتابع للإعلام من الطبقات التي لا تستطيع أن تحلل الأحداث وتربطها، في ظل سيطرة وهيمنة إعلامية تسعى أن تحققها الولايات المتحدة الأمريكية (كندي، 2008: 10).

وفي ذات السياق، نلاحظ أن العديد من القنوات الفضائية والمجلات والصحف والإذاعات تروج لفكرة العولمة والديمقراطية والحرية التي تحيطها الشبهات في مصدر تمويلها، وتنتظر بأنها مستقلة، في حين أن ممارساتها تكون خارجة عن كُّل الأطر المهنيّة للعمل الإعلامي (محفوظ، 2003: 18).

إن للفضى الخلاق دوراً إعلامياً واضحاً، وبدوري كباحث لا أميل إلى أصحاب الرأي في أن ما حدث من ثورات الربيع العربيّ هو صناعة أمريكية مبرمجة، بل أرجح بأن الولايات المتحدة استطاعت إدارة وهندسة الفضى الخلاق، وتم إتقان دورها الإعلامي واستشروا ذلك من أجل تحريض الشعوب، وأسّسوا غرف عمليات خلفية لإدارة هذه الفضى بأعداد كبيرة من التقنيين الإعلاميين، لتعزيز "نظرية الفضى الخلاق" وتحقيق أهدافها (البياتي، 2014: 9).

لقد أثبت الواقع الذي تشهده الدول العربية، أن وسائل الإعلام؛ ولاسيما الحديثة منها، كشبكات التواصل الاجتماعي كانت وراء الأحداث الأخيرة المسماة "بالربيع العربي"، إذ إنه باستطاعة هذه الوسائل أن تدخل كل بيت وتنقل له الأخبار، بل حتى تستطيع أن تنقل الصور ومقاطع الفيديو. وتكمن مخاطر الإعلام الجديد في أن باستطاعة أي شخص أن يؤسس صفحة على موقع تويتر أو فيسبوك من دون تكلفة مالية أو أي التزام، ويمكن لهذا الشخص أن يصبح من أهم المصادر لنقل الأخبار، كما حدث ذلك في الثورتين المصرية والتونسية وسبقها المظاهرات الكبيرة في إيران عقب الانتخابات الرئاسية عام 2009.

وإدراكاً لحجم المخاطر، فإن هذه الشبكات وهذه الوسائل الإعلامية لا تقتصر على نقل الأخبار والأحداث، بل يتعدى إلى أنها باتت تغيّر القيم والسلوك، وهذا ما تدركه وتسعى إليه الولايات المتحدة والعديد من الدول الغربية.

إن السيطرة الإعلامية أثناء الأزمات الساخنة تشبه السيطرة الجوية، ولازلنا نستذكر الإعلام الموجّه الذي هبّ لغزو العراق من إطلاقه للأكاذيب، وشيطنته لنظام الرئيس صدام حسين، وترويجه لوجود أسلحة الدمار الشامل، وإظهار الغزو على أنه المنقذ والمخلص من نظام صدام حسين، فما كان لذلك أن يتم دون تمهيد للطريق من قبل الإعلام (سرور، 2003: 64-65).

وتندرج الأداة الإعلامية ضمن مفهوم الأمن القومي للدول، ويعدّ الإعلام قوةً استراتيجية يتوجب الحفاظ عليها، وتنميتها، وإبلاؤها الاهتمام والمتابعة الحثيثة من قبل أصحاب القرار في الدولة. ففي ظل انفتاح الحدود والفضاءات وعدم سيطرة الدولة على الفكر والثقافة، أدرك العالم الخارجي القوة الكامنة في الإعلام، وأصبح من أهم الوسائل التي يركز عليها في مخططاتهم الأجنبية والتبرير لظاهرة (العولمة أو الأمركة)؛ حيث تنصدر الولايات المتحدة الأمريكية قيادة العالم، وتسعى لنشر مفاهيم جديدة، مثل: مفهوم "المواطنة الإنسانية"، من خلال الوسائل الإعلامية التي أثبتت مقدرتها على إذابة الحواجز بين الثقافات، والأديان والحضارات، وقد رأينا أن معظم ما تمّ تنفيذه من مخططات وصلت أحياناً إلى درجة احتلال دول، عبر تهيئة الرأي

العالمي والتأييد الدولي الذي تشكل عبر الاستراتيجيات الإعلامية التي قامت الولايات المتحدة الأمريكية في صناعتها، لتحقيق أهدافها التي لا يمكن أن تحققها بدونها، مثلما حدث في ليبيا، والعراق وأفغانستان من قبلها، ولازالت هناك محاولات في دول عربية أخرى، مثل: سورية وغيرها (المنيري، 2014).

وفي هذا السياق، تجد تميز دولة قطر في هذا الجانب، إذ إنها أدركت هذه الأهمية في وقت سابق، وأصبحت تمثل السبق في هذا المجال في المنطقة العربية.

لابدّ من ضرورة التفكير في تطوير الوسائل الإعلامية والرُّقي بها، وهذا الاهتمام ناتج من تسارع الأحداث في المنطقة العربية واختلاط الأمور التي وصلت إلى حدّ الفوضى التي طالت كل المكونات في المجتمعات، وانطلاقاً من أحقية الدول في حماية نفسها من خطر (سلاح) تدفق المعلومات المغلوطة، والافتراءات الباطلة والإشاعات، التي لها انعكاسات خطيرة على مستقبل الدولة، باعتبار أن أمن الدولة لا يقتصر على بُعد العسكري التقليدي، بل على اتساعه لإدراك المخاطر المباشرة وغير المباشرة (عامر، 2014).

وبعد معرفة أهمية الإعلام واتخاذ الخطوات العملية للارتقاء به، لابدّ من توظيف الإعلام في خدمة المجتمع والأمن القومي، كَوْن أن ارتباط الإعلام وثيق بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويرتبط بقوى الدولة الشاملة، ومن ثمّ يسعى لتحقيق الأمن القومي من خلال التغطية الإعلامية، والإسهام في بناء المواطن، وتحصينه من الغزو الإعلامي والفكر المعادي، وكذلك ينمي الوعي السياسي للمواطنين وإدراكهم لما يدور حولهم في الساحة الداخلية والخارجية (المنيري، 2014).

وبتصوّري، أن جوهر الإشكال في تطوير هذه الأداة لمواجهة المخاطر يكمن في قدرة الآلة الإعلامية الأمريكية على اختطاف الحقيقة والتضليل والتشويش المتبع منها، كل ذلك يكون على حساب الشعوب التي تقع ضحية هذه الأكاذيب، يأتي ذلك في ظل إهمال وعجز عربيّ، تشعر أحياناً بأنه مقصود، يصل لحدّ التغافل الذي يطرح في أذهاننا تساؤلاً عن مدى وعي القائمين على أمر تلك الدول بمفهوم الإعلام وأهميته وتأثيره.

وكما أسلفت، بأن واقع الإعلام العربيّ مرير، ويعاني من كثير من الإشكالات التي مكنت الغرب من فرض السيطرة الإعلامية عليه، بل وحتى جعلته أداة في صالحها، وفي إشارة

بسيطة لنموذجين من نماذج الإعلام العربيّ، وهما: النموذج السوري والنموذج المصري
نلاحظ أن:

- سورية حرصت أن لا يكون لها إعلام قويّ متميّز، وحرص النظام على السيطرة الكاملة على وسائل الإعلام وصادر حرية التعبير، فأصبح الإعلام محكوماً بالنهج الأحادي للحزب، بينما يتجاهل كل التعددية المطلوبة، وهذا يتيح للغرب إثارة الأخبار بالرواية التي يشاؤون، مع انفتاح التكنولوجيا فمن السهل أن تلقى تلك الأخبار القبول لدى المجتمع (خليوي، 2014).

- أما واقع الحالة المصرية، فنجد أن الإعلام المصري يمتلكه أصحاب رؤوس الأموال، والمراقب إلى الأيام الأولى لثورة 25 يناير يتضح له ذلك، حيث إن القنوات الإعلامية اصطفت إلى جانب النظام السابق الذي تربطه به مصالح اقتصادية، فسعى لتشويه الثورة والتشكيك في نواياها، وبعد تنحّي الرئيس الأسبق مبارك تجاهل نقل أخبار الميدان إلى أن ازدادت القوة الثورية، كما أن الإعلام يعاني من العديد من إشكاليات إحدى حالات الانفلات واللامهنية الحالية على شاشات التلفزة والصحف وغيرها. وفي ذات السياق، يبدو واضحاً غياب آليات ترشيد الأداء الإعلامي التي تُتيح للغرب والمستفيدين من هذا الواقع المجال الواسع للتدخل في شؤون البلاد.

وفي إطار تلافي هذه الاشكالات لابدّ من اتخاذ خطوات ضرورية، ولعل أهمّها أعمال القانون، وضمان الممارسة المهنية من خلال نصوص تشريعية واضحة، بالإضافة إلى التدريب لتحقيق الممارسة المهنية، وبالتالي فإن ثلاثة أطراف ذات صلة بذلك، وهي، الدولة والمجتمع وذوو الاختصاص (مكرم، 2015).

وبعد استعراض هذين النموذجين، نخلص إلى أن (الدليمي، 2011):

- الإعلام العربيّ يواجه تحدياتٍ كبيرةً، أهمّها: العولمة والتقدم المذهل في التكنولوجيا بالإضافة إلى احتكار العولمة.

- دور الإعلام العربيّ لا يقتصر على شرح قضايا الأمة العربيّة، بل ويساهم في إعادة بناء الفكر العربيّ.

- الظروف التي تمر بها البلدان العربيّة تفرض على الإعلاميين ضرورة الالتزام بمسؤولياتهم.

- الدولة العربيّة لابدّ لها من إدراك الأهمية القصوى للإعلام والعمل على إنشاء منظومة تعاون مشتركة تدرك حجم المخاطر.

وفي إطار رؤية تأملية استشرافية للارتقاء بالواقع المتردي يتطلب ما يلي (طالب، 2008):

- ضرورة العمل على صياغة نظام إعلامي عربي إسلامي مميز في محاولة الاستنهاض الذاتي.
 - الانفكاك من المركزية الإعلامية واحتكار المعلومة من قبل الغرب.
 - رفع يد القدرة السياسية عن الإعلام.
 - الاستمرار في كشف الحقائق والمخططات التي يقوم عليها الإعلام الغربي.
- وهذه الخطوات مطلوبة من مختلف الفئات والجهات والمؤسسات ذات العلاقة بالنشاط الإعلامي سواء على المستوى السياسي أو المستوى العلمي الأكاديمي، أو المستوى العلمي المهني أو المستوى الاجتماعي والاقتصادي (طاش، 2012).

- المستوى السياسي: لا بدّ من أن تكون الحكومات مؤمنة ومقتنعة بأهمية أن يكون نظام إعلامي بشخصيته المستقلة باستراتيجية واضحة تحقق المصلحة العامة.
 - المستوى الاجتماعي والاقتصادي: تغيير النظرة الدونية التي تسود المجتمعات العربيّة، وإقناع القطاع الأهلي بأهمية الاستثمار الاقتصادي في ميدان الإعلام.
 - المستوى الأكاديمي: الاهتمام بافتتاح الكليات والمعاهد الأكاديمية التي تُنمّي القدرات الإعلامية، وتسهم في دفع عجلة النموّ الإعلامي، وتحقيق سياسة الاعتماد على الذات، كذلك ألا تتجاهل هذه الكليات والمعاهد الإعداد الفكري والأخلاقي المتميز للكوادر.
 - المستوى المهني الواقعي: استشعار المسؤولية العظيمة من قبل القطاع الحكومي والقطاع الأهلي، فلا بدّ من حسن اختيار المسؤولين والعاملين في المؤسسات الإعلامية التوجيهية.
- في الخلاصة، يرى الباحث، أن الإعلام أصبح يأخذ حيزاً كبيراً من حياة المواطن العربيّ واهتماماته، ولم يعد الإعلام المحليّ هو الذي يتحكم في إيصال المعلومة إليه، بل أصبح الإعلام العالمي بوسائله وقنواته المختلفة يشكّل أداة فعالة في توجيه الشعوب وتوجيه السياسات، وخاصة خلال هذه الفترة المهمة التي تمر بها الأمة العربيّة ، وعليه يتطلب استغلال أمثل لهذه الأداة في كشف وفضح السياسة الأمريكية في المنطقة المتمثلة حالياً في الفوضى الخلّاقة.

المبحث الثاني

الأداة العسكرية

لا تقتصر نظرية الفوضى الخلاقة على ما دعت إليه الولايات المتحدة من إصلاحات وإطلاق للحريات، بل تعدى ذلك ليصل إلى تغيير الأنظمة الحاكمة القائمة، بدوافع أنها أنظمة استبدادية دكتاتورية، وعلى الرغم من أن بواذر الفوضى الخلاقة أعلنت - صراحةً - بإطلاق تصريحات المستشار (كونداليزا رايس)، إلا أنه من الخطأ أن نعتبر بداية الفوضى الخلاقة ارتبط فقط بتوقيت التصريح العلني بها، فمنذ حرب الولايات المتحدة على "الإرهاب" بعد عام 2001 واحتلالها لأفغانستان، ثم غزو العراق عام 2003 (الذي لم يكن له أي صلة بدعم "الإرهاب")، الذي اعتبرته الولايات المتحدة الأمريكية الحجر الأول في الأنظمة السياسية العربية، التي سعت إلى تغييرها بالقوة العسكرية، والتي هي إحدى أدوات تنفيذ الفوضى، وبالرغم من اقتصار استخدام القوة في بداية الأمر بهذين المثليين، إلا أن هذا الأمر لا يعني توقف العمل بهذا الاتجاه، فقد استندت الولايات المتحدة على ما يُسمى الحرب بالإنابة أو الوكالة Proxy Wars) عبر ذراعها الإقليمي (إسرائيل) فكانت حرب لبنان عام 2006، وأيضاً العدوان على غزة عام 2008-2009، ووصوله إلى درجة الحرب، ثم عام 2010-2011 كانت ليبيا تمثل الحجر الثاني الذي وقع تحت تدخل (الناطو)، لتغيير نظام الحكم، ونجدها حالياً تلعب نفس الدور التكتيكي في سورية والعديد من دول المنطقة الأخرى، لهذا فإن حجم التهديد العسكري التي تواجهه الدول العربية يتطلب جبهة موحدة مضادة لهذه الهجمة التي تنهش بلدن المنطقة العربية.

وفي سياق المساعي والأهداف الأمريكية للهيمنة على منطقة الشرق الأوسط بأقل تكلفة وبأسرع وقت قال الرئيس الأمريكي (باراك أوباما): " سنبقى متحفزين ومتيقظين، لاسيما في الشرق الأوسط، سنخفض من الموازنة، لكن على العالم بأسره أن يعرف أن الولايات المتحدة ستحافظ على تفوقها النوعي العسكري بقوات أقل عدداً، وأسرع انتشاراً وتدخلاً، وأعلى تدريباً، وذات قدرة فائقة على التعامل مع أي ظرف أو تهديد طارئ" (طرشوبي، 2015).

وفي هذه الكلمات إقرار صريح من الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" باستخدامه للأداة العسكرية التي لازالت تمتد إلى المنطقة العربية والشرق الأوسط وغيرهما من الدول، لاسيما وأن الولايات المتحدة الأمريكية تقسم العالم إلى ستة أقاليم عسكرية، وتقع منطقة الشرق الأدنى وآسيا مثلاً في إطار ما يُسمى القيادة المركزية (Centcom)، التي تقع تحت قيادة الجنرال "تومي فرانكس"،

وهي منطقة تمتد من مصر حتى المغرب غرباً وحتى الهند في الاتجاه الآخر، وكذلك تشمل باكستان والسعودية وأفغانستان وجنوباً حتى السودان، أما المنطقة من شرق مصر - والتي تشمل "إسرائيل" - فهي تقع ضمن المنطقة العسكرية الأوروبية، أو القيادة الأوروبية (EUROCOM)، وهي قيادة أساسية ضمن القيادات الست، ثم تأتي بعد ذلك قيادة المحيط الهادي أو الباسفيك كوم إلى آخر هذه القيادات التي ترتبط مباشرة بالقيادة المشتركة، التي تصل بين البيت الأبيض ووزارة الدفاع (السعدي، 2013).

ولازالت الولايات المتحدة الأمريكية تسخر كل إمكاناتها العسكرية لتنفيذ مخططاتها في المنطقة العربية، ونحن أمام استراتيجية عسكرية أمريكية معد لها أن تكون موجودة في الشرق الأوسط لفترة طويلة، وأن شبكة القواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة العربية موزعة بشكل يؤمن ديمومة عملياتها الحربية الحالية والمقبلة، وفقاً لاستراتيجيتها العسكرية والسياسية التي ساهمت في تدمير العديد من مجتمعات العالم كافة، وخلفت مشاكل اقتصادية، كارتفاع في أسعار النفط وغلاء في مقومات الاقتصاد العالمي، جراء استراتيجية الحروب الاستباقية والتدخلات العسكرية والهيمنة على ثروات الشعوب، ونشر سياسة الفوضى؛ سعياً لتنفيذ مشروع القرن الأمريكي الجديد (العزاوي، 2009).

وسوف يتم التطرق إلى الدول العربية التي لا تزال الأداة العسكرية الأمريكية تستخدم ضدها بهدف تشخيص الواقع، بهدف التوصل إلى خطوات تسهم في التصدي لهذه الأداة العسكرية.

وفي هذا السياق سيتم استعراض أبرز الدول العربية التي تعرضت للتدخل العسكري الأمريكي في مرحلة ما بعد احتلال العراق عام 2013 (ساسة بوست، 2015).

1- سورية:

يبرز التدخل العسكري الأمريكي في سورية ضمن التحالف الذي تقوده على مواقع الدولة الإسلامية في العراق وسورية "داعش"، وشمل القصف باستخدام طائرات بدون طيار، والمواقع في شمال سورية، واستخدمت كذلك سفن حربية تحمل صواريخ توماهوك لضرب حلب، وكذلك استهدفت منطقة الرقة باعتبارها معقلاً للتنظيم، وفي أغسطس من عام 2015، صرح الناطق باسم وزارة الدفاع الأمريكية: "إن الولايات المتحدة شنت أول ضربة جوية على التنظيم في سورية من قاعدة تركية في مدينة أضنة" (ساسة بوست، 2015).

2- العراق:

نشرت الولايات المتحدة الأمريكية 450 عنصراً لزيادة جيشها في العراق، وجاء ذلك بعد تصريح من البيت الأبيض صرح به الرئيس "أوباما" في الحادي عشر من يونيو 2015، ويبلغ عدد القوات الأمريكية بالعراق 3350 جندياً بعد ثلاث سنوات على الانسحاب الرسمي من العراق، وتبرّر وزارة الدفاع الأمريكية هذه الأعداد بأنها توفر الدعم والمساعدة والتخطيط للقوات العراقية. وامتد التدخل العسكري إلى إنشاء قاعدة أمريكية جديدة في منطقة حرير بإقليم كردستان، ويذكر أن الضربات الجوية ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" وصلت إلى ما يقارب من 70 ضربة جوية (المرجع السابق).

3- الصومال:

بتاريخ 14 يوليو 2015، قصفت الطائرات الحربية الأمريكية أهدافاً لتنظيم "الشباب" وأوضح المتحدث باسم البنتاجون الجنرال "جيمس بريندل: " أن هذه الهجمات جاءت للقضاء على إحدى الحملات "الإرهابية" التي كانت تستهدف قوات بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال" (المرجع السابق).

4- اليمن:

بدأت الهجمات منذ عام 2002 وازدادت خلال فترة ولاية "أوباما"، عبر استخدام طائرات بدون طيار ضد مواقع تابعة لتنظيم القاعدة، ويتراوح عدد العمليات المعلن عنها لطائرات دون طيار في اليمن بين 54 و 64 عملية، قتل فيها ما بين 268 إلى 393 شخصاً، بحسب تقارير صادرة من الحكومتين اليمنية والأمريكية. كما أن الولايات المتحدة الأمريكية أعلنت دعمها للتحالف "عاصفة الحزم" بالمشاركة الفعلية في اليمن (المرجع السابق).

5- ليبيا:

في 17 مارس عام 2011 صادق مجلس الأمن - مدفوعاً بإدارة الرئيس "أوباما" - على القرار رقم (1973) الذي يسمح بالتدخل العسكري في ليبيا، من أجل إنقاذ أرواح المتظاهرين السلميين المُنادين بالديمقراطية ضد الرئيس السابق "معمر القذافي"، كما تأسست قاعدة عسكرية سرية في طرابلس في صيف عام 2012 لتدريب قوات مكافحة "الإرهاب" الليبي، وتم توسيع الحملة العسكرية ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"، لتشمل التنظيم في "ليبيا" وغيرها من الدول، حسبما أوضح وزير الدفاع الأمريكي "أشتون كارتر".

مما لاشك فيه أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لتحقيق أهدافها بأي شكل من الأشكال حتى لو كان ذلك يتحقق بالعدوان على الأمة العربية نفسها وعلى تراثها وإفراغ هويتها وثقافتها، وتحويلها إلى مجموعة أفراد يفكرون في إطار ما تريد، لذلك فإن المنطقة العربية تشهد غطرسة القوة الأمريكية وطغيانها بالأسلحة والآليات والأساطيل والطيران، تحت ذريعة نزع أسلحة الدمار الشامل المزعوم في العراق، أو ذريعة محاربة "الإرهاب"، ونشر الديمقراطية، في ظل انهيار فاعلية القوى العالمية، التي يمكن أن تقف بوجه الغطرسة الأمريكية، وضعف النظام العربي الإقليمي، وتتحية الجماهير العربية في بناء حياتها ومستقبلها، في ظل صمت مريب من معظم الأنظمة السياسية العربية، مما يوحي بتواطؤ مباشر أو غير مباشر مع الولايات المتحدة الأمريكية، حتى إن بعض هذه الأنظمة حوّل نفسه إلى أداة قمع تحركها هذه الإدارة ضد شعوبها (العودات، 2013).

لابدّ من استعراض أهم التحديات التي أدت إلى الضعف العربيّ وحالة التشرذم والتفتت التي تتعرض له المنطقة العربية:

1. عدم الاتفاق على عدوّ مشترك بين الدول، فمنهم لا يرى في (إسرائيل) خطراً على مصالحها، ووصلَ لحالة التطبيع، في حين أن (إسرائيل) ضربت دُولاً بأكملها، كمصر سابقاً ولبنان وسورية واليمن، والحروب على غزة، حتى مع دخول "داعش" كتهديد جديد للأمن العربيّ، إلا أن هناك دُولاً لازالت معتبرة أن داعش ليس تهديداً حقيقياً؛ بل وذهبت إلى حدّ دعم الجماعات "الإرهابية" (مطر، 2014).
2. انهيار جيوش نظامية عديدة في بعض الدول العربية أو انزلاقها في متاهات الحروب الأهلية والصراعات على السلطة، كسورية والعراق وليبيا واليمن ولبنان، وبعضها متورط في مواجهة مع جماعات مسلحة نتيجة الصراع حول شرعية النظام والحكم (كالحالة المصرية)، وبعض الجيوش متواضعة التعداد والبسيطة (عبد الفتاح، 2015).
3. عدم وجود اجماع عربيّ أو توافق على بناء جبهة موحدة للدفاع المشترك واختلاف مصالح وسياسات الدول (المرجع السابق).
4. ارتباط العسكر بالسياسة واختلاف الحال السياسي الذي تعيشه الدول.
5. اختلاف التصور الاستراتيجي بالرغم من الاتفاق النظري في بعض الأحيان.
6. غياب أساليب التعاون واختلاف التنظيم العسكري، فنجدُ دُولاً تتبع أساليب تجنيد مختلفة عن الأخرى، وكذلك اختلاف التعبئة العامة، ومصادر التسليح، وبناء التشكيلات، والقدرات. (مسلم، 1990: 230).

وعلى الرغم من أن هذه التحديات ليست بالسهلة ولا البسيطة، إلى أن حجم التطلعات بالوحدة العربية وتشكيل قوة عسكرية دفاعية موحدة بات أملاً منشوداً ينتظره المواطن العربي، مع أنه يدرك بأنه صعب المنال، وعلى ضوء ذلك نستعرض بعض حالات التقارب العربي الذي قد يتيح فرصاً جديدة لإعادة كينونة الوحدة العربية ووحدة التراب.

منذ عام 1947 أصدرت جامعة الدول العربية قرار لتسليح الفلسطينيين ليواجهوا المنظمات الصهيونية المسلحة، ثم تشكيل جيش من المتطوعين العرب عرف باسم "جيش الإنقاذ" واحتوى على 7 آلاف مقاتل، وكان بقيادة فوزي القارقي، ثم تبعه قرار جامعة الدول العربية في أبريل 1948 أوصى بدفع الجيوش النظامية العربية إلى فلسطين بقيادة ملك الأردن "عبد الله" وتمثلت الوحدات من (مصر والأردن والعراق وسوريا ولبنان). (مسلم، 1991: 230)

يشعر العرب بحاجتهم إلى العمل المشترك ومن هذا المنطلق كان توقيع اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي التي عرفت باسم "ميثاق الضمان الجماعي" عام 1952، وانتهت سنة 1961 بسبب خلافات سياسية، وفي نهاية عام 1963 أعلنت إسرائيل نيتها في حجز مياه نهر الأردن لاستكمال مشروعها القومي المتمثل في المياه وعلى إثر ذلك دعا الرئيس "عبد الناصر" إلى عقد مؤتمر قمة في يناير 1964 نتج عنه تشكيل قيادة موحدة للجيوش العربية بقيادة الفريق على عامر ولكنها فشلت لعدم التزام الجيوش العربية بأوامر القيادة الموحدة وقراراتها ورفض الأردن ولبنان لدخول قوات القيادة الموحدة إلى أراضيها قبل بدء العمليات الحربية ورفض بعض الدول من دفع نصيبها من الميزانية وتلاشت فرصة عربية حقيقية لتحقيق تعاون عسكري جدي عشية نشوب حرب 1967(المرجع السابق).

على إثر هزيمة عام 1967 في إطار استعادة الأراضي العربية التي احتلت عملت دول المنطقة العربية المحيطة بفلسطين بصورة أكثر جدية في إطار جديد للتعاون العسكري العربي فشكلت في سنة 1968 قيادة "الجبهة الشرقية" التي ضمت سورية والأردن والعراق والجبهة الجنوبية المصرية ولكن حلت هذه القيادة في العام 1970(المرجع السابق).

في سنة 1982 بعد قمة الخليج في البحرين أسست القوة الخليجية المشتركة "درع الجزيرة" ثم تعثرت كذلك اتفاق خليجي للدفاع المشترك عام 2000 وتفكك بعد سقوط العراق. (الشرفي، 2015: 13)

في عام 2011 كان دخول قوات درع الجزيرة بالبحرين وإعلان المملكة منطقة أمنية لضمان استقرار الأوضاع في البحرين بعد تظاهرات طائفية حدثت في المملكة وبلغ تعداد القوات 10 آلاف جندي. (عبد الفتاح، 2015)

تشكلت عاصفة الحزم بقيادة السعودية لتوجيه ضربات لمعاقل الحوثيين في اليمن وقد شاركت في هذه العملية السعودية والإمارات والكويت والبحرين وقطر والأردن والمغرب والسودان بالإضافة إلى تونس ومصر وجيبوتي الذين أبدوا استعداد للمشاركة في الحرب البرية كما استعدت للأردن من السودان كذلك (المرجع السابق).

وفي عام 2015 أعلن عن قرار تشكيل قوة عربية مشتركة وفي هذا الإطار سنتطرق لبعض التفاصيل في قرار تشكيل هذه القوة

– القوة العربية المشتركة (2015)

في قمة شرم الشيخ الذي شكل المؤتمر رقم 26 للدول العربية، والذي انعقد في 28 مارس 2015 تحت شعار "سبعون عاماً من العمل العربي المشترك"، أعلن عن تشكيل القوة العربية المشتركة للتدخل السريع، وتشارك فيها الدول الأطراف اختياريًا، وهدفها مواجهة التهديدات والتحديات، بما في ذلك تهديدات التنظيمات "الإرهابية"، التي تمس أمن وسلامة واستقرار أي من الدول الأطراف، وتشكل تهديداً مباشراً للأمن القومي العربي (العربية نت، 2015).

وأشارت وكالة "أسوشيتد برس" في تحليلها لخبر تشكيل قوة عسكرية عربية مشتركة، أن هذه القوة سيكون من مهامها مواجهة المسلحين الإسلاميين ضد انتشار وتمدد النفوذ الإيراني، وأن هذه القوة سيصل تعدادها إلى حوالي 40,000 مقاتل من صفوة القوات، وأن مركزها سيكون في القاهرة أو الرياض، وستدعمها مقاتلات جوية وسفن حربية وأسلحة خفيفة، وأن هذه القوات هدفها دفاعي وليس هجوميًا، وتسد إلى اتفاقية الدفاع العربي (سويلم، 2015).

وفي ذات السياق، قال موقع "ديفنس وان" - المعني بالتحليل الأمريكي للشؤون الأمنية - أن خطة العرب للتوحد عسكرياً لم تغادر حاجر قاعة المؤتمرات التي تم إعدادها فيها إلى مرحلة التطبيق، وذهب الموقع إلى أن من بين الأسباب أن هذه القوة العربية لن تكون لخوض حروب فعلية، بل فقط لحماية الأنظمة من الناشطين المؤيدين للديمقراطية، حيث تساءل عن مصير قوات درع الجزيرة لدول مجلس التعاون الخليجي الموجودة فعلاً، ولماذا لم تتم إضافة بعض الدول العربية إليها دون الحاجة إلى تشكيل قوة جديدة، كما أن قوات الجزيرة مجهزة بأفضل

الأسلحة التي تستطيع أموال النفط شراءها. لكنها لم تُخض أيَّ حرب حقيقية، والخطة العربيّة لتشكل قوة مسلحة موجودة ولكن لم يُكتب لها النجاح بسبب الخلافات الكبيرة بين الدول العربيّة، ويبقى أبرزها قيادة القوة الذي اختلف على أن تكون قيادة عامة مشتركة وثابتة لا تتغير، وبين أن يكون لكل عملية قيادة تتغير مع تغيير العمليات وذلك حسب ما ذكره الموقع (الشرفي، 2015).

كما ويتفق الباحث مع رأي (عاطف) بأن هناك جملة من الخطوات المطلوبة لنجاح إنشاء قوة عسكرية عربيّة مشتركة، يمكن أن تلخص فيما يلي (عاطف، 2015):

1. تولد قناعة عربيّة بأن القوة العربيّة المشتركة ستعمل على حماية الأمن القومي العربيّ ضد أي تحديات.
 2. طرح ميزانية خاصة لتلك القوة حتى يتم تجهيز قوة بأعلى مستوى وتكون حقيقية الردع.
 3. تحقيق التعاون بين الدول التي تملك المال ولا تملك القوات، وبين الدول التي تملك القوات ولا تملك المال.
 4. الاتفاق على استراتيجية عمل واضحة تحدد فيها المصالح العامة لدول المنطقة وأن يلتزم فيها الجميع ضمن أولويات عامة وقيادة حكيمة.
 5. خطة لإعادة بناء الصناعة الحربية العربيّة بما يحقق الاكتفاء الذاتي في السلاح للجيش العربيّ حتى تتخلص الدول من ضغوط الدول الممولة للسلاح وهي ضغوط تمس استقلالية القرار العربيّ، ونجد أن لدى مصر والسعودية القدرات العلمية والمالية لبناء صناعة حربية عربيّة متطورة.
- وأخيراً: لا بدّ من توجيه كل ما سبق ذكره من توصيات وإمكانات لصالح المواطن العربيّ الذي يتطلع لتحقيق الوحدة العربيّة والاستقرار الحقيقي، الذي يخدم مصالح المنطقة العربيّة، وأن يتم تحييد الخلافات الداخلية بين الدول العربيّة؛ لأن حجم المخاطر والتهديدات التي تواجهها هذه الدول أكبر وأخطر من كل الخلافات التي ساهمت الدول الغربية في تفعيلها طوال سنوات عديدة.

المبحث الثالث

الأداة الفكرية والثقافية

تمهيد

لطالما ردد مسؤولون كبار في الإدارة الأمريكية عبارات "الحرب الفكرية" والصراع "الحضاري" و"الحرب الأيديولوجية"، التي تعتبرها الإدارة الأمريكية من ضروريات التكامل الاستراتيجي لحملتها ضد ما أسمته "الإرهاب"، وحرصت في الوقت نفسه على تكوين ثقافة جديدة بنيتها في المنطقة العربية واعتبرها سلاحاً خفياً وفعالاً في ثني المجتمعات عن عقيدتهم، هدفت لتغيير قيمها ومبادئها.

وفي ذات السياق، نجد أن الإدارة الأمريكية عبرت مراراً وتكراراً على أنها تعتمد في مهمتها العالمية وحربها على "الإرهاب" استراتيجية شاملة ومتكاملة، تقوم على أساس استعمال ما يمكن استعماله من أدوات سياسية واقتصادية وعسكرية وثقافية وفكرية، لغرض تحقيق التفوق الأمريكي الكوني ضد الحداثة، وضد الفكر الذي يرفض التسامح (حبيب، 2006: 174).

- الاستغلال الأمريكي للأداة الفكرية في نشر الفوضى الخلاقة:

تتجه دوائر كثيرة في الغرب إلى خلق صورة من الصراع مع الإسلام من منطلق صدام الحضارات (قاسم، 2007: 98)، فإن مواجهة الفكر المتشدد والمتقلب يحتاج إلى تغذية فكرية معاكسة (حسب وجهة النظر الأمريكية)، لغرض احتواء هذا التطرف الفكري الذي تواجهه الولايات المتحدة في حربها العالمية ضد "الإرهاب"، لذلك فإن أبرز محاور ومرتكزات الأداة الفكرية والثقافية التي توظفها الولايات المتحدة في تنفيذها لمشروعها الإقليمي ذي الأبعاد العالمية هي، الأداة القائمة على تغذية الطائفية والدينية والعرقية والقومية والمذهبية، بهدف تشويه العقيدة الإسلامية عبر تفعيل التناقضات المختلف عليها، سواء من الناحية الدينية بين الإسلام والمسيحية، أو الخلافات من الناحية المذهبية، كما هو الحال في العراق وسورية واليمن (قاسم، 2006: 211).

ولهذا نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية استطاعت أن ترادف ما بين كلمة "الإسلام" وكلمة "الإرهاب"، وخلطت الأوراق ببعضها، وأصبحت المنطقة عبارة عن تفاعلات معقدة ليس من السهولة فهمها وتفسيرها (النجاشي، 2009: 14)، ولوحظ أنها أعدت الخطط لدعم الأقليات المتواجدة في العالمين، العربي والإسلامي، وبالتحديد تلك التي تنسب نفسها إلى الإسلام (جبراني، 2008: 59)، ليسهل تأثير

المسلمين بها ويكسبوا التعاطف، ومن ثم يمكن لهم شقّ الصف الإسلامي والصف العربيّ (سليم، 2006: 128)، وبذلك يسهل تقسيم العالم العربيّ والعالم الإسلامي إلى دويلات صغيرة تسهل السيطرة عليها، ويتحقق الحلم الصهيوني العالمي بالسيطرة على العالم أجمع وتنعم (إسرائيل) بالأمن والأمان (الخالدي، 2007: 183).

وعلى إثر أطروحات "بيرنارد لويس" و"رالف بيترز" صاحب مقال (حدود الدم)، والتي شدّد على ضرورة أن تقسم المنطقة العربيّة على أسس طائفية أو مذهبية أو عرقية، كان ذلك طبيعياً أن يجري البحث عبر دراسات استشرافية دقيقة عن الطائفة، أو المذهب، أو العرق الأنسب، للقيام بمهمة التفكيك المنشود صهيونياً في المنطقة (ملحو، 2009: 148)، ناهيك عن تفكيك الإسلام من داخل الإسلام، وهذه الأداة الفكرية الخطيرة غذّتها الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وحرصت على تتميتها (خلدون، 2008: 51)، فخرجت علينا بعبارة "الإسلام السياسي"، وهذه العبارة من الصناعة الفكرية للولايات المتحدة الأمريكية التي سعت لتصديرها للمنطقة، حيث إن الباحث - في هذا المجال - يدرك بأن هناك فرقاً بينها وبين السياسة الإسلامية حيث لا يوجد في الإسلام أساساً ما يسمّى بالإسلام السياسي (فاروق، 2004: 27)، وأصبح الإسلام نفسه ينقسم إلى فئات مختلفة فظهر مصطلح "الإسلام المعتدل"، أو "الإسلام الوسطي"، الذي يعد هو أيضاً إحدى المفاتيح التي أنتجها العقل الأمريكي (قلعجي، 2008: 73).

ولقد لجأت الإدارة الأمريكية إلى تكتيك جديد، وتحديدًا في المرحلة الثانية من ولاية الرئيس (جورج بوش) والمرحلة الأولى لحكم الرئيس أوباما وهو، تفعيل دور الحركات الإسلامية أو حركات الإسلام السياسي، والإسلام الوسطي المعتدل، وإيصالها إلى الحكم، وأن عدداً من الحركات الإسلامية غيرت وخرجت عن تعاليم منظرها الأساسية وأصحاب الفكر الأوائل فيها، ودخلت في العملية السياسية والتي كانت ترغب الولايات المتحدة الأمريكية بها لغرض إيهام الشعوب أنها اختارت حكماها في زمن الديمقراطية، وكي تلطّف الأجواء في المنطقة العربيّة (مرشدي، 2011: 84)، وهذا ما حاولت ترويجه الولايات المتحدة عندما وصل الإسلاميون إلى الحكم في مصر.

ويرى الباحث، أن الولايات المتحدة الأمريكية تهدف من وراء ذلك إلى إغراق الحركات الإسلامية في مآهات السياسة، بحيث يرسم عنها صورة سيئة، وتظهر بأنها لا تستطيع تطبيق الإسلام، وحينها تشعر الشعوب أنها فشلت في اختيار ممثليها، وتتولد لديهم قناعة أن الإسلام لا يصلح أن يكون أساساً للحكم، وبذلك سيبتعد الكثيرون عن انتخاب المرشحين

الإسلاميين في المرات القادمة، وأن فشل هذه الحركات اقترن بالإسلام، وهذا ما تريده الأداة الأمريكية بالتحديد في حربها الفكرية ضد الإسلام، عبر تكتيك تفكيك وتشويه الإسلام من داخل الإسلام، وهذا ما يحدث الآن في الشرق الأوسط والمنطقة العربية تحديداً.

إن الوجود الثقافي للأمة العربية بات مهدداً في الوقت الذي أصبحت فيه المجتمعات الغربية تروج لثقافتها الغربية وأنماطها السلوكية المتناقضة مع الشخصية العربية، التي أصبحت تعيش حالة من التبعية الفكرية والثقافية، مولدة حالة من الإشكال الفكري، وتحديداً كبيراً في وجه المواطن العربي، إذ إن تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بتولي زمام العالم والسيطرة على دول الشرق الأوسط، ساعدها في تحقيق ما تصبو إليه من السيطرة الشاملة، وفرض النظام الذي تؤديه في المنطقة، محققةً بذلك مصالحها ومعززةً من دورها في المنطقة.

ولعل المكانة الإستراتيجية التي يحظى بها العالمان، العربي والإسلامي، بالإضافة إلى كونهما مهد الحضارات، كان سبباً في زيادة مطامع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، وجعلهم أن يضعوا مخططاتهم نحو تفتيت هذه المنطقة، وتخريب ثقافتها وكل مقوماتها، حتى يسهل السيطرة عليها، وليس أدل على ذلك إلا زرعهم للكيان (الإسرائيلي) في قلب المنطقة العربية، كما وتجدر الإشارة إلى أن أخطر الأدوات التي استخدمتها الإدارة الأمريكية في تطبيق استراتيجيتها والتي تشكل الفوضى الخلاقة إحدى مراحلها، هي: الأداة الفكرية والثقافية والتي ترتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالأداة الإعلامية، إذ إن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لفرض ثقافة واحدة وسياسة واحدة، كما استطاعت أن تفرض نظاماً اقتصادياً واحداً، واعتبرت ثقافتها التي تقدر المادة والجسد هي الأكثر ملائمة لتشكيل النموذج المثالي الذي يستقطب الشعوب العربية، وبسيطر عليها وبفرض قيم الثقافة فيها ومبادئها (محمد، 2009: 38).

واعتبر العديد من الكتاب وأصحاب الفكر في الساحة العربية أن الولايات المتحدة الأمريكية تنتهج استراتيجية المواجهة الدينية والثقافية والحضارية مع العالمين، العربي والإسلامي، فيذكر الكاتب كمال حبيب المختص في شؤون الحركات الإسلامية في مقال له بعنوان: "الإستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه العالم العربي والإسلامي" قائلاً: "ما بعد بن لادن وطالبان؟"، هو عنوان الإستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه العالمين العربي والإسلامي"، ويمكن القول: إن هذه الإستراتيجية تعتبر أن المواجهة الجارية والقادمة مع العالم الإسلامي هي مواجهة دينية ثقافية حضارية بالمفهوم الشامل، وما كان يتحدث عنه الإسلاميون باعتباره غزواً فكرياً يستهدف قواعد الإسلام الدينية الحضارية التي ظلت عصيةً على العدوان الصليبي الغربي العسكري على العالم

الإسلامي، وبذلك تسعى الولايات المتحدة إلى أن تنتقل بهذا الغزو الفكري إلى المواجهة السافرة (حبيب، 2002).

إن المخططات والمشاريع المهيمنة التي برزت، وكذلك المشاريع والمخططات اللاحقة التي تلوح بالأفق، تأتي في إطار الصراع التاريخي والحضاري الشامل على هوية المنطقة العربية وموقعها الجيوستراتيجي وثرواتها الكبيرة، وقد انطلقت هذه المخططات تجاه الأمة العربية من خلال القضاء على ثقافتها القومية؛ لأن الثقافة القومية، العربية شكّلت عنصراً أساسياً من عناصر تكوين الأمة العربية، وتمتدّين أوامر وحدتها، وصياغة شخصيتها المتكاملة (سباهي، 2014).

وفي ذات السياق، نجد أن العالم المعاصر يقف على مفترق طرق تهدده الهيمنة الأمريكية، وأصبح العالم العربي في حالة ذعر من التهديدات التي تعاني منها شعوبه وحكوماته ودوله، ودفعها للرضوخ للإرادة الأمريكية، وباتت الأمة في حيرة من أمرها، وهم يرون بعض أبنائها وهم يجلبون إليها المتاعب، بتمهيدهم السبل للاستعمار الجديد، بدعوى الديمقراطية وحقوق الإنسان ومكافحة "الإرهاب"، والتداعي بإقامة حياة جديدة من الرفاهية والتقدم والازدهار، وذلك يتم عبر وسائل مختلفة، أبرزها الإعلام؛ لإقناع المثقفين والاستحواد عليهم، وتسخيرهم في خدمة المشروع الأمريكي (كشك، 2008).

إن خطورة هذه الأداة يقابلها حالة من الفقر التي تعاني منه الشعوب، وحالة من العجز العسكري، وكذلك حالة من التخبط السياسي، لتلتقي كل هذه المعضلات مجتمعةً للصالح الأمريكي، وتسهّل عليها نشر ما تريد من أفكار ومعتقدات.

ويُجمع الباحثون، أن الواقع الثقافي يرتبط بشكل مباشر بالواقع السياسي وبالواقع الإعلامي والاقتصادي، التي تعكسه الحروب والتوترات الداخلية، وهذا يعيدنا لما أعلنه الغرب بوضوح، ومن منابر كثيرة بأن القرن الواحد والعشرين سيشهد نشر النموذج الثقافي الأمريكي، والقيم الأمريكية والسلوك الأمريكي، وأنه كما شهد القرن الماضي انهيار الشيوعية والماركسية، فسيشهد هذا القرن انهيار الإسلام والعروبة، وأنه لم يُعد هناك مجال للحديث عن أمة عربية، ولا عن طموحات قومية، فأفق الطموح لأي قطر عربي هو أن يرى نفسه آمناً في حدوده الحالية، دون أحلام أو طموحات قومية في أي وحدة عربية (جودة، 2004).

على ضوء ما ذكر، من مخاطر وتحديات يتوجب علينا مواجهة هذه الأداة الفكرية والثقافية بخطة ممنهجة وبأداة فكرية ثقافية ذات إرادة عربية سليمة وصحيحة، تسهم في صد الهجمة

التي تواجه المنطقة العربيّة، وفي هذا السياق يرى الباحث أنه يتوجب اتباع استراتيجية تكون على المستويين: القطري والإقليمي، للوقف فكرياً وثقافياً، في وجه مخططات الفوضى التي تعصف بالمنطقة.

أولاً- المستوى القطري:

- إدراك مدى أهمية الفرد، كونه يُشكل نواة النهضة الفكرية في المجتمعات العربيّة، لذلك مطلوب تنمية شاملة بالإنسان العربيّ.
- الاهتمام بمناهج التدريس وصياغتها صياغة تخدم الهوية العربيّة والإسلامية الصحيحة.
- عدم إغفال وسائل الإعلام التي تشكل ثقافات الشعوب والتي تؤثر بالشعوب يومياً، لهذا ينبغي أن يكون الإعلام متبوعاً باهتمام كبير، بحيث يصبح أداة للبناء وليست للهدم.
- تعزيز الثقافة العربيّة بالأدوات والوسائل المختلفة مثل المكتبات والمجالس الفكرية، والإنتاج الإعلامي وغيرها.
- ربط المواطن العربيّ بالحضارة والأصالة العربيّة القديمة باعتبارها الخطوة الأولى لمستقبل مشرق.

ثانياً- المستوى الإقليمي:

- إجراء حوار عام بين الدول العربيّة، لنخرج بإجماع حول مشروع وطني ثقافي، يحقق الوحدة العربيّة فكرياً التي ستؤول إلى وحدة كاملة.
- صياغة استراتيجية عربيّة موحدة تهدف إلى تأصيل الملامح الحضارية في الشخصية العربيّة، لمواجهة تحولات العالم.
- ضمان الحرية الثقافية وتدعيمها في حدود الثوابت والأصول وعدم خروجها عن المألوف.
- ضرورة خلق إعلام ناضج يبني الإنسان العربيّ بناء سليماً، بحيث يصبح قادراً على إدراك الأخطار ومواجهتها.

وخلاصة القول: إن الهيمنة الأمريكية على المنطقة العربيّة تشكل تحدياً كبيراً وتهدد خصوصيات الثقافة والفكر العربيّ، وإن المجتمعات العربيّة بدأت تشعر بحجم هذا الخطر بعد ما شهدته من عدم استقرار في حياتها سواء، السياسية أو غيرها، لهذا يتطلب إيلاء الثقافة والفكر جانباً أكبر من الاهتمام، لأن معترك الحياة يحتم على المواطن العربيّ أن يتحصن بالثقافة العربيّة- الإسلامية ويتمسك بالهوية العربيّة الإسلامية، ولا بدّ من تحقيق الوحدة في الهوية والثقافة بين الأقطار العربيّة، من خلال بناء نموذج ثقافي وطني قومي، يستند على

إرث حضاري إسلامي، وفي نفس الوقت يمكن أن يتم الانفتاح على العالم الخارجي، وأن يتم مواجهة التحديات معاً، ويتحقق النجاح المطلوب، ويتم التأثير بالغرب وليس التأثر به سلباً.

المبحث الرابع

الأداة السياسية في مواجهة الفوضى الخلاقة

تمهيد

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية منطقة الشرق الأوسط عموماً، والمنطقة العربيّة خصوصاً أمناً قومياً أمريكياً، فقد اهتمت جميع الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945، وحتى مرحلتنا الحالية بشؤون الشرق الأوسط ومشاكله وموارده وطبيعته السياسية (peter, 2007: 182)، وتكمن المكانة السياسية للشرق الأوسط في الإستراتيجية الأمريكية، من حيث الاهتمام عبر مستويين أساسيين، وهما: المستوى الرسمي، وما تعبّر عنه الإدارة الأمريكية من مشاريع وممارسات فعلية تجاه المنطقة، والمستوى غير الرسمي الذي يتمثل بالمراكز البحثية والمفكرين والمختصين (Henre, 2009: 201 – 205).

أ. الاهتمام السياسي الأمريكي بالمنطقة العربيّة:

مما لا شك فيه أن المسار السياسي الأمريكي دخل في معضلة بعد أحداث 11 سبتمبر، 2011، واعتبر أن أبرز مشاكل الشرق الأوسط تتمثل في "الإرهاب" المنتشر في المنطقة العربيّة والذي يؤثر على المصالح الأمريكية وعلى مصالح حلفائها الاستراتيجيين في المنطقة، إذ إن الولايات المتحدة الأمريكية غلّبت قوتها العسكرية (القوة الخشنة أو الصلبة) على الدبلوماسية، فكانت الحرب على أفغانستان ثم العراق (شرف الدين، 2009 : 57)، من ثم عاد الدور السياسي الأمريكي والدبلوماسي إلى المنطقة بعد عام 2008 المتمثل بوصول الرئيس "أوباما" مع إبقاء الخيار العسكري مطروحاً (علي، 2006: 108)، فالزيارات المتكررة والمتابعة للرئيس الأمريكي ولوزرائه وأركان الإدارة الأمريكية والمبعوثين والمستشارين تكاد تكون دورية ومستمرة وهدفها تعزيز الدور السياسي الأمريكي، وتعزيز التواجد في المنطقة. بمعنى أوضح، إن الإدارة الأمريكية تُغيّر في أدواتها مع بقاء (الثابت) في أهدافها الإستراتيجية العامة.

وقد يبرز دور الولايات المتحدة الأمريكية جلياً في سورية واليمن، كما كان في العراق ومصر وليبيا وبقية الدول، وإذا ما تطرّقنا إلى الصراع بين العرب و(إسرائيل)، نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية وبإداراتها المتتابعة وعبر مساعدتها تمثل أهم اللاعبين السياسيين في هذه القضية، عبر دعمها الكبير "لإسرائيل" في سياساتها التي تتبعها في المنطقة العربيّة، وعن

طريق المساعدات المقدمة لها، وإسنادها في المحافل الدولية، والاعتراض على القرارات التي لا تكون لصالحها (خاوي، 2009: 213).

في ذات السياق، نجد أن من أهم الأدوات التي استندت عليها الولايات المتحدة في تنفيذ نظرية الفوضى الخالقة هي الأداة السياسية، التي تعني تغيير الأنظمة الحاكمة الفاسدة والديكتاتورية في المنطقة بدافع أنها غير ديمقراطية، مع أن هذه الأنظمة تصنف من ضمن الدول التابعة للولايات المتحدة لمراحل طويلة، فالنظم السياسية الحاكمة قد أصبحت قديمة وترهلت، على الرغم من تبقيتها الواضحة للولايات المتحدة طوال السنين السابقة (حكيم، 2009: 58).

لهذا، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى تجديد الوجوه وتغيير قواعد اللعبة في المنطقة بما يتلاءم مع ما قالته "كونداليزا رايس" حيث ذكرت: "أن الولايات المتحدة عملت طوال السنين الماضية على كسب عمالة الحكام، أما الآن فنحن نعمل على كسب عمالة الشعوب" (حكيم، 2009: 58).

ويبرز هنا، مدى التحول الخطير في الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية، بما يتلاءم وتغيير الأنظمة الفاسدة والديكتاتورية، التي أصبحت تشكل عبئاً على الولايات المتحدة الأمريكية، وتعدّ أضرارها أكثر من منافعها (عزت، 2005: 6).

وهذا كله في سياق الوصول إلى الحكم الديمقراطي في المنطقة على الرغم من تراجع شعار الترويج للديمقراطية، الذي يعني تحديداً حق تقرير المصير، وفي أقل تقدير اتباع النظام الفيدرالي، الذي يعني أيضاً تقسيم المنطقة إلى دويلات ومناطق ومقاطعات طائفية عرقية قومية دينية، وجنوب السودان وشمال العراق خير مثال في ذلك.

ب. حالة الأنظمة السياسية العربية الحاكمة:

يعتبر الكثير من الباحثين والمختصين أن أغلب الأنظمة السياسية في المنطقة العربية هي أنظمة ذات سمة استبدادية، وتتنوع من حكم عسكري إلى حكم علماني، وفي محصلتها تعمل على إبقاء امتيازاتها وتعزيز مكانتها في الحكم، وتوريث السلطة لأبنائها أو أحزابها، على الرغم من التناقض الظاهر في مسميات الحكم، وتشكّل هذه الأنظمة نموذجاً للأنظمة الاستبدادية بتنوعاتها وتقسيماتها التقليدية (الملكية والجمهورية)، التي تقوم على تعظيم الحاكم وأغلب هذه الأنظمة تجاوزت عشرين عاماً أو أكثر في الحكم (عدا بعض الأنظمة التي تقوم بتبديل الوجوه فحسب)، بالرغم من التنوع الموجود في المسميات في كل دولة من الدول العربية، إلا أن هذا

التنوع يزول أمام سلطة الرجل الواحد، بدعوى أنه يدافع عن العروبة من الطامعين بثروات هذه الشعوب ويحرص أولئك على عدم ظهور أي قوة منافسة أو معارضة حقيقية (أبو غزالة، المعلوش، 2004: 74).

وأحياناً، تقوم هذه الأنظمة بإجراء انتخابات صورية ولا تمثل الحقيقة، كما وأن الدساتير والأنظمة لا تحدّ من سلطة الحاكم، ولا تضمن الحقوق السياسية ولا الحريات المدنية - كما هو واقع الحال في مصر-، وتعمل هذه الأنظمة على إضعاف غالبية المجتمع لحساب فئة قليلة منه، وتقوم الأنظمة السياسية المذكورة على تركيز السلطة وعدم توزيعها في المجتمع باضطهاد الغالبية العظمى فيه (النايلسي، 2007 : 61).

وقبل أحداث 2011 التي سُمّيت باسم "ثورات الربيع العربي"، شهدت الحياة السياسية في المنطقة حالة من الاستقرار طوال ثلاثين عاماً سابقة، وغابت عملية التداول السلمي وغير السلمي للسلطة (أحمد، 2006 : 158)، بسبب حالة القمع لأصوات المعارضة، سواء عبر تزوير الانتخابات أو تعديل الدساتير لصالحها (النايلسي، 2003: 12)، أو حرمانها من حقوقها المدنية والسياسية ومنع الشعوب من إقامة المنظمات السياسية التي تنافس على السلطة أو تراقب عملها، بل وصلت الحالة إلى درجة عسكرة الشعب وإقامة جيوش تحمي النظام السياسي، وتكون أداة له، بالإضافة إلى ما ذكر عن بعض الدول التي تمنع وجود الأحزاب، مثل: السعودية وليبيا سابقاً (النايلسي، 2003: 88)، أو عبر تثبيت الحزب الواحد الذي لا يعطي مجالاً لأي حزب آخر من تحقيق أغلبية تذكر في المجالس النيابية (لاغارد، 2012).

وبناءً على ذلك، عملت الأنظمة العربية الحاكمة طوال الفترات السابقة على تعزيز سلطتها، وحصلت على دعم قوى خارجية، لتثبيت حكمها، ومن أهم هذه الدول، الولايات المتحدة الأمريكية، والتي بدورها تخلّت عن الأنظمة الاستبدادية القامعة لشعوبها، حين ترى فرصة مناسبة أخرى تحاول من خلالها تحقيق مصالح أكبر من دعمها لهذه الأنظمة، وهذا ما أثبتته واقع الحال في عام 2011 من تغيير في الأنظمة السياسية العربية، عندما تخلّت الولايات المتحدة الأمريكية عن رؤساء الأنظمة التابعة لها والتي كانت تدعمها، واستبدالها بوجوه أخرى تتقبلها شعوب المنطقة، والتي لازلنا نعيش تداعيات هذه المرحلة، وعلى سبيل المثال فإن الحالة الليبية (لازالنا) تشهد الصراعات وحمل السلاح، ومصر لازلت تعيش حالة الصراع بين المؤسسة العسكرية والشعب (المساعي المدنية للحكم)، وكذلك الصراع المدني

على السلطة في تونس، وحال سورية التي تعاني من الحرب وعدم الاستقرار، وكما هو الحال في اليمن.

ونخلص إلى أن الفكر السياسي العربي يعاني من أزمة بنيوية وتضرر به جملة من الإشكالات، كما وتواجهه مجموعة من التحديات. وهنا الدراسة بصدد استعراضها بهدف الوصول إلى سياسة عربية ناجزة وقادرة على مواجهة تحديات الفوضى الخلاقة التي تعصف بالعالم العربي.

تعاني الأنظمة السياسية العربية من إشكالات مختلفة ومتعددة ومن أهمها ما يأتي (مجلة العصر، 2008):

1. التداخل بين القوميات العربية وغير العربية، وهذه إحدى الإشكالات الخطيرة في مجتمعاتنا العربية، إذ إن الولايات المتحدة الأمريكية والغرب تستثمرها في إثارة النعرات القومية وتسخرها كأداة في وجه الدول العربية، وتحركها في الوقت الذي تريده وبالأسلوب الذي تعتبره مناسباً. كما وأن هذه الأقليات أصبحت لها مطالب متنامية مثل: الانفصال وتسيير شؤونها السياسية بشكل مستقل عن الدولة الحاضنة لها، وهذا يهدد استقرار كثير من الدول العربية، وفي المقابل توجد أقليات عربية في بلدان مجاورة وذات أغلبية غير عربية وترغب بالانفصال، وهذا الأمر نفسه أدى لوجود حالة من التوتر وتدهور في العلاقة بين الدول العربية وغيرها من الدول المجاورة لها، وأدى إلى اتهام العرب بتقويض الاستقرار السياسي للدول المجاورة، ودعم حركات انفصال القوميات العربية، وهذا لا يصب في مصلحة الأنظمة السياسية العربية ولا شعوبها. (عباس، 2012).

2. مشكلة الاختلاف الأيديولوجي والسياسي للأنظمة العربية: جعلت الفكر السياسي العربي أكثر اختلافاً وأكثر قابلية للنزاع والصدام المسلح واستمرار الفارقة.

3. الولاءات الخارجية والتبعية لبعض القوى أو الأحزاب في داخل الدول العربية: يزيد من صعوبة الوحدة العربية السياسية، ويترك للدول أن تقرر في مصيرها بما يخدم مصالحها (عساف، 2015: 61).

4. اختلاف موارد الدول العربية وطبيعتها البشرية: هذا المعيار يعدّ عاملاً قوياً في حالة الإجماع العربي، أما على الحال الذي يعيشه الوطن العربي اليوم فهو عامل تفرقة وتجزئة؛ لأنه ساهم في تمايز الدول الغنية بمؤهلاتها الطبيعية والبشرية عن نظيرتها الفقيرة، وأوجد حالة من الاستعلاء السياسي، وعاملاً للفارقة والضعف.

كما وأن أمام الواقع العربي مجموعةً من التحديات يتطلب تجاوزها، من أبرزها (بشور، 2012):

1. التدخل الأجنبي: إن المنتبِع لنشوء الأنظمة السياسية العربية منذ تبلُّور فكرة القومية، ومروراً بمرحلة الاستعمار ثم الاستقلال، يلاحظ زيادة في حجم التدخل الأجنبي من وقت لآخر. وبسبب هذا التدخل أصبح المواطن العربي في بلده يتعرض للمآسي، كما هو حال العراق، وسورية، ومصر، وفلسطين، ولبنان، والسودان، واليمن، ودولٍ أخرى قد تكون مستهدفةً في المخططات الغربية مستقبلاً.

2. تعميق وزيادة حِدَّة النزاعات العرقية وحركات الانفصال: ينبغي علينا كعرب أن نتعالى عن هذه النزاعات التي شتتت أوصالَ الوطن العربي، وضرورة العمل بفقهِ المصالح، وبشمولية الأهداف؛ لأن حجم التهديدات لا بدَّ أن يقابله حجمُ التنازلات التي تخدم مصالح الأوطان، وتحقق التكامل بين مكوناته المختلفة.

3. هشاشة الإصلاحات السياسية: فهي إصلاحات جُزئية وصورية وليست واقعية، وتحقق مصالح الحكام أكثر من أنها تلبي مطالبَ الشعوب وتلبي مصالح الدول المهيمنة والمتغلغلة في عالمنا العربي، إذ إنها تستخدم هذه الإصلاحات في الضغط على الحكام لتقديم المزيد من التنازلات.

4. تنامي القوى الإقليمية المجاورة للدول العربية: وهذا على عكس ما كانت تنادي فيه الدول العربية من شعارات امتلاك القوة الإقليمية لتحقيق موقع حضاري عربيّ فاعل، بل أصبح الخطاب السياسي العربيّ متخوّفاً من القوة الصاعدة، وبخشاه، ويات يستعين بالقوة الدولية لتحميه من هذه القوى.

لقد مضى أكثر من عقد من الزمن، والولايات المتحدة الأمريكية لازالت تسعى لتطبيق أوسعَ لنظرية الفوضى الخلاقة، التي جعلت المواطن العربيّ يجد نفسه أمام أزمات فكرية، وسياسية، وثقافية، واقتصادية، لتكون واقعاً سياسياً صعباً، يجعل الشعوب تقارن حالها بأحوال الغرب لإحداث تغيير في حال الدول، إلا أن الوعي الفكري والثقافي في العالم العربيّ ضئيل، وذلك جعل من السهل إيهام الشعوب العربية بأن شكلاً ديمقراطياً يشبه الغرب يمكن أن يقوم في المنطقة العربية بمجرد إحداث الفوضى، وتغيير القيادات السياسية، وهو ما حدث بالفعل، وإن الفوضى العارمة والاضطرابات للبنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتفكيكها، والتشويه الأخلاقي والفكري للقيم السائدة، عبر الوسائل الفكرية والإعلامية والعسكرية والاقتصادية وشتى الأدوات، خلف حالة من التحديات في وجه دول المنطقة العربية، إذ إن المواطن بات

يدرك أن المخاطر لا تقتصر على واقع الحال؛ بل إنها ستزداد لتضرب كل الإمكانيات والمقدرات في المنطقة العربيّة، وهذا ما سيتضح في الفصل القادم من خلال استشراف مستقبل المنطقة العربيّة في ظل الفوضى الخالقة.

المبحث الخامس

الأداة الاقتصادية

تتميز المنطقة العربية بامتلاكها للعديد من جوانب القوة الاقتصادية المتمثلة في الموارد الطبيعية لبلدانها، والموقع الجيوبولتيكي الحيوي، بالإضافة لامتلاك المنطقة لقوى عاملة شابة ومنتجة (شحادة، 2010)، وبشكل عام تتميز المنطقة العربية باعتمادها بشكل كلي على صادرات النفط والغاز والزراعة والصناعات الخفيفة، وأن أغلب دول المنطقة هي ذات الاقتصاد الأحادي، أي تعتمد على نوع واحد من الموارد (أغوان، 2013: 240).

أ. الأهمية الاقتصادية للمنطقة العربية في الإستراتيجية الأمريكية:

تدرك الإدارات الأمريكية المتعاقبة جيداً أهمية المنطقة العربية بمواردها ومخزونها الاستراتيجي، ولطالما نجد تأكيدات الولايات المتحدة الأمريكية على أهميتها، لدرجة أن الرئيس الأسبق "جيمي كارتر" في فترة إدارته قال: "إن منطقة الخليج العربي تُعدّ امتداداً للأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية"، لذا نجدها لا تتردد في استخدام القوة العسكرية في وجه أي تهديد من شأنه النيل من مصالحها الحيوية في هذه المنطقة. والتي أهمها النفط والغاز التي تسعى دوماً للسيطرة عليهما وفق سياسية ممنهجة، تحقق من خلالها الهيمنة على المنطقة، وتحّد في نفس الوقت من نفوذ الدول المنافسة لها (المرجع السابق: 264).

كما وتحرص الولايات المتحدة الأمريكية على تأمين مستقبل السيطرة الأمريكية على المنطقة لما لها من أهمية، وكونها ساحةً مهمة ورئيسية في التوازنات العالمية، لوفرة مقدراتها وخيراتها، ولموقعها الاستراتيجي والحيوي بالنسبة لقارات العالم، وطرق النقل، والاتصال الدولي، لهذا، فإن الهيمنة الأمريكية على هذه المنطقة تمكنها من التحكم في امدادات الطاقة اللازمة لجميع الدول المنافسة لها، والتي من بينها الصين واليابان وأوروبا، وهذا يجعلها تتجنب الدخول في مواجهات عسكرية مستقبلية مع تلك القوى الدولية والعالمية (المرجع السابق).

ووفقاً لإحصائيات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك" فإن احتياطات النفط العربية تقارب 58% من الاحتياطات العالمية، فيما تشكل الاحتياطات العربية من الغاز حوالي 28% من إجمالي الاحتياطي العالمي، ويقدر إجمالي احتياطات الدول العربية من

النفط الخام بنحو 683.66 مليار برميل، فيما يقدر احتياطياتها من الغاز الطبيعي بحوالي 54.8 تريليون متر مكعب (الثنيان، 2013).

ب. الاستغلال الأمريكي للأداة الاقتصادية في نشر الفوضى الخلاقة:

نظراً لهذه الأهمية وهذه الثروات نجد مطامع الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربيّة، إذ إنها تسيطر على استثمارات النفط والغاز والمعادن في معظم دول المنطقة العربيّة حيث يمثل النفط العربيّ عصب المنطقة، والقوة الأهم للنهوض بها في كل النواحي، وعلى وجه التحديد الناحية الاقتصادية والسياسية (القريني، 1997: 150). لهذا، عمدت الولايات المتحدة الأمريكية دعم الدول العربيّة المالكة للنفط من أجل الاستثمار في هذا القطاع، لجعلها دُولاً ذات اقتصاد أحاديّ الجانب، يسهل السيطرة عليها عبر قدرة الولايات المتحدة في التحكم بأسعار النفط، ومن ثم السيطرة على اقتصاديات هذه الدول (فاضولي، 2009: 213).

من المعلوم، أن الولايات المتحدة الأمريكية، تمتلك اقتصاداً ضخماً، وشركات متعددة الجنسيات، استطاعت من خلالها تقليص القدرات المستقلة للنظام الإقليمي العربيّ، واستخدمت العولمة الاقتصادية للحدّ من قدرات الدول العربيّة معتمدة على التدخلات الخارجية التي سعت إلى إجبار البلدان العربيّة على الخروج من الحقبة الوطنية، سواء كان بالطرق السياسية، وما تعنيه من ضغوط، وزعزعة في الاستقرار، أو بالقوة التي استخدمتها لتفكيك الدول، والنظم القومية، وبوسائل دموية، أو عبر تنامي سياسات عربيّة تعبر عن ردود أفعال وقتية، مفتقرة إلى الرؤية الشمولية والبصيرة، والقائمة على استجابات عشوائية، ومنقسمة على نفسها، تجهل التحديات الحقيقية (عزريل، عياش، 2015).

ونجد أن مراكز الأبحاث في الجامعات الأمريكية بصورة خاصة، والغربية بصورة عامة، تدرس وتنتشر بصورة مستمرة مستقبل هياكل إنتاج وأسعار النفط في السوق العالمية؛ حرصاً منها على استمرار التفرد في الهيمنة الاقتصادية، على خلاف ما يقوم به العرب من تجاهل للرؤى المستقبلية. وفي ذات السياق، وعد الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) الشعب الأمريكيّ بأن، الولايات المتحدة ستصبح في نهاية عام 2015 بلداً مصدراً للنفط والغاز، وليس بلداً مستورداً لهما (البوابة نت، 2013).

على أية حال، فإن الولايات المتحدة الأمريكية لا تدعُ أي وسيلة ضغط على المنطقة إلا ووضعتها في حساباتها أو استخدمتها، لذلك نجدها تحت ذريعة الإصلاحات والتنمية والاستثمار،

تيسر نفوذها بكل الطرق الممكنة، من أجل إعادة هيكلة وتشكيل اقتصاديات دول المنطقة، وربطها بالعولمة بمختلف مجالاتها.

وهذا ما يبرر المطالب الأمريكية بالإصلاح والتنمية والاستثمار وحرية نقل الأموال والتجارة الحرة بينها وبين دول المنطقة، وعلى وجه التحديد دول منطقة الخليج العربيّ.

وليست المساعدات الأمريكية والمعونات الاقتصادية التي تمنحها الولايات المتحدة لبعض دول المنطقة، إلا ضمن سياستها الرامية إلى تعزيز السيطرة والهيمنة على المنطقة، إذ إنها تصب في نهاية الأمر في بؤتقة المصالح الأمريكية، بمعنى آخر، إن الدول التي تتلقى المساعدات تقدم في المقابل أضعاف ما قدمته الإدارة الأمريكية (أغوان، 2013: 265).

ولقد نشرت صحيفة التايمز البريطانية مقالاً للكاتب "جيم أونيل"، الذي طرح من خلاله تساؤلاً "ما إن كان العالم العربيّ سيصبح قوة اقتصادية ناشئة تلتحق بالقوى الصاعدة الأخرى"، ويشير الكاتب في مقاله، إلى أن كلاً من مصر وإيران تمتلكان قوى عاملة هائلة، وأن البلدين، إضافة إلى السعودية - برغم عدم امتلاكها قوة عاملة كبيرة - يمكنها أن تصبح قوى اقتصادية صاعدة (الجزيرة نت، 2011).

ويقول أونيل "إنه بالنظر إلى دول المنطقة العربيّة في المجمل، فإنها تعاني من تداعيات التضخم والديون الحكومية، ومن عدم سيادة القانون ومن مظاهر الفساد المستشري.

وأما كيف سيتعامل القادة الجدد في الشرق الأوسط مع معوقات التنمية بشكل عام، فذلك ما يحدد طبيعة النمو الاقتصادي المحتمل، معتبراً أن الديمقراطية متطلباً سابقاً من أجل الاستقرار والازدهار الاقتصادي (المرجع السابق).

في كل الأحوال، لا نختلف على الأهمية الإستراتيجية للمنطقة العربيّة وحقيقة الإدراك الأمريكي لهذه المنطقة، وبعد هذا الاستعراض لأهمية المنطقة وكيفية استغلال الولايات المتحدة للأداة الاقتصادية من أجل تعزيز خطتها في المنطقة، وفي إطار مواجهة المخططات الأمريكية اقتصادياً، وإمكانية تحقيق الوحدة والتكامل بين الدول العربيّة على غرار التجربة الأوروبية يمكن استعراض أسباب العجز العربيّ، وآليات المعالجة ومواجهة تبعات الفوضى الخلاقة اقتصادياً.

أولاً- أسباب العجز الاقتصادي التي أسهمت في انتشار حالة الفوضى (التميمي، 2005: 8-10):

- قصور النظر لدى صانع القرار العربيّ في المجال الاقتصادي، وعدم وضوح في الرّؤى والإجراءات لدى مؤسسات القرار السياسية والاقتصادية في الدول العربيّة .
- ضعف المؤسسات المالية ومحدودية كفاءتها في استقطاب وتوظيف الموارد المحلية.
- غياب الكوادر المؤهلة التي تصنع أو تنفّذ السياسات الاقتصادية .
- البطء والتأخر لدى بلدان الدول العربيّة في تحقيق النمو الاقتصادي.
- تظل مسألة الوحدة الاقتصادية في البلدان العربيّة من أهم الأمور التي يجب وضع تصورات بشأنها، في ظل التعقيدات السياسية وحالة الانقسام العميق التي خلفتها سياسة الولايات المتحدة الأمريكية من أجل جعل البلدان العربيّة بلدانا قادرة على النمو والارتقاء بذاتها.
- ثانياً- آليات تعزيز الاقتصاد في الدول العربيّة، وإفشال التبعات الاقتصادية لمخطط الفوضى الخالقة:

- لا بدّ أن تستفيد الدول العربيّة من تجاربها السابقة، ومحاولات الإصلاح، وإبراز أوجه الخلل في اقتصاداتها، والتي تحوّل دون تمكنها من اللحاق بالبلدان المتطورة أو البلدان النامية (المرجع السابق).
- تعزيز إمكانات التعاون الاقتصادي، وتفعيل التجارة البينية بين البلدان العربيّة، ودعم جهود التكامل الاقتصادي عن طريق توفير شروط أفضل لرجال الأعمال، للعمل في مختلف البلدان العربيّة دون قيود (المرجع السابق).
- الاستخدام الأمثل لما يملكه الوطن العربيّ من موارد وتوزيع الاستثمارات في المشروعات الصناعية بين الدول العربيّة وفقاً للميزة التنافسية لكل دولة (قاسم، 2011 : 27).
- إن قيام كتلة اقتصادية عربيّة موحدة لا بدّ أن يكون هدفاً هاماً، يمكن عن طريق إنجاز تعديلات في الأنظمة في كل من هذه البلدان أن تتوافق الظروف الاقتصادية وتتوسع رقعة العمل المشترك (التميمي، 2005: 8-10).
- وفي ذات السياق، يُرجى الأمير حسن بن طلال السبب في صعوبة الحديث عن التكامل الاقتصادي العربيّ إلي غياب التفاعل بين الكفاءات والقدرات العربيّة، وبين الصناعة والإنتاج (صحيفة الغد الأردنية، 2015).
- الإصلاح الاقتصادي والتكامل في الأداء مع القطاع الخاص وتنويع القاعدة الاقتصادية (المرجع السابق).
- تأسيس السوق العربيّة المشتركة على غرار السوق الأوروبية المشتركة بمقتضى معاهدة روما سنة 1957 بين 6 دول -في البداية- للسماح بحرية تنقل البضائع بين الدول الأعضاء.

- السماح بتنقل الأشخاص بكل حرية ما بين فضاءات الدول العربيّة، كجزء من استعادة الوحدة العربيّة.

- إنشاء عملة واحدة مشتركة للتداول في جميع الدول العربيّة، مثل: العملة الأوربية (اليورو). ويعتبر الباحث، أن الأوضاع العربيّة الراهنة تُشكّل عاملاً مساعداً للولايات المتحدة الأمريكية لإثبات وجودها ودورها في قيادة النظام الدولي وتمثيله، وهو التحول الذي عجزت فيه أغلب القيادات العربيّة عن إدراكه، وحساب تداعياته على الأمن القومي العربيّ، وأن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربيّة، تتركز على عدة أبعاد، من بينها: البعد الاقتصادي، الخاص بمصالح شركاتها النفطية، وما تحقق من ورائها من أرباح ضخمة، وتضمن من خلاله استمرار تدفق النفط العربيّ، إليها وإلى حلفائها بأسعار مناسبة، ومن خلال هذا البعد الاقتصادي، إعادة الولايات المتحدة الأمريكية تشكيل رؤية للمنطقة العربيّة، فنجد أنها لجأت إلى تفتيت النظام العربيّ، والحيلولة دون تماسكه في إدارة الصراع، ودعم (إسرائيل) وتحويلها إلى قوة إقليمية كبرى عبر استعمال الولايات المتحدة الأمريكية الأداة الاقتصادية، والتي من خلالها تمارس نفوذها في المنطقة وابتزاز دولها، التي استطاعت أن تسيطر على اقتصاده من أجل إخضاعها إلى التبعية الأمريكية، الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على مكانة (إسرائيل) في المنطقة، حتى ولو اضطرت إلى احتلال منابع النفط ذاتها، كما حدث للعراق عام 2003.

ختاماً، يرى الباحث، أن بالإمكان أن نخلص بعدة آليات لإفشال مخطط الفوضى الخلاقة، تتمثل فيما يلي:

- توافر النية الصادقة والإرادة الحقيقية في مواجهة هذه التحديات التي تعصف بالمنطقة العربيّة.

- الاعتقاد الجازم أن مرحلة الفوضى التي تمر بها المنطقة العربيّة هي أزمة عابرة مؤقتة، ويمكن حلّها إن صدق العزم، وأن الأمة العربيّة والإسلامية مرّت بأزمات ومحنّ أشدّ من ذلك وأكثر خطراً، عبرت منها، واستطاعت أن تعود إلى قوّتها وحضارتها، كما حدث في مواجهة الحملات الصليبية والتتار.

إعلامياً: (زهرة، 2015)

- من الأهمية بمكان، أن يلعب الإعلام دوره في التوعية وفضح مخططات الولايات المتحدة الأمريكية المتمثلة حالياً بالفوضى الخلاقة، التي من خلالها تستهدف الدول العربيّة للقضاء

- على مقدراتها وتمزيقها وإعادة رسم خريطة المنطقة وإغراق مجتمعاتنا في الفوضى، لهذا يتطلب الحديث بالتفصيل عن هذا المخطط، وفضح أبعاده وأهدافه والتحذير من خطره.
 - يتعين على الإعلام العربيّ محاربة الطائفية والنزعات الانعزالية والانفصالية في الدول العربيّة بالتصدي للطائفية، وبالععمل على تكريس الوحدة الوطنية، والتوعية العامة بخطورة الطائفية على الدولة والمجتمع.
 - الترويج لخطاب وطني تنويري يكرّس الفكرَ الوطنيّ التوحيديّ في الداخل، والعروبي على الصعيد العربيّ العام.
- عسكرياً: (سليمان، 2008: 77)

- تحقيق التضامن العربيّ عسكرياً لمواجهة المخططات والمشاريع الأمريكية، ورفض أية مشاريع أو أحلاف تطرح على المنطقة، لمحاولة طمس هُويتها العربيّة، والتصدي لكل حالات التجزئة والانقسام في الدول العربيّة.
- العمل على إقامة منظومة أمنية عربيّة مشتركة، الهدف الأساسي منها حماية الأمن القومي العربيّ ومواجهة المخططات والمشاريع الأمريكية.
- إنشاء قوة عربيّة مشتركة ذات أهداف وطنية ومنطلقات ذاتية تكون درعاً لحماية الأمن القومي العربيّ من كل التهديدات الخارجية، وتحديداً التدخلات الأمريكية الرامية لتمزيق وإضعاف الدول العربيّة ونهب خيراتها.

فكرياً وثقافياً:

- تعبئة الجماهير العربيّة ضد مشروع الفوضى الخلاقية والمشاريع الأمريكية، وتعرية هذه المخططات عبر الاستعانة بالتُّخب الفكرية في تحليل أبعاد وأهداف هذه المخططات، وتكوين محاضن فكرية لتوعية المجتمعات العربيّة.
 - تعزيز الثقافة العربيّة وربط المواطن العربيّ بالحضارة والأصالة العربيّة، ودينه الإسلامي الحنيف، حيث إن من أهداف الفوضى الخلاقية ضرب القيم العربيّة والإسلامية.
- سياساً: (أبو الخير، 2008)

- الارتقاء بالعمل السياسي الفردي إلى العمل السياسي المؤسسي، وتفعيل دور مؤسسات الحكم في الدول العربيّة بدلاً من الاعتماد على الأفراد (الحكام)، وليس على مؤسسات الحكم، والذي خلق واقعاً سياسياً عربياً يعبر عن رغبات الحكام وليس الشعوب، فلا بدّ من

- قيام المؤسسات بدورها الطبيعي والمعتاد، فالمؤسسات باقية والأفراد إلى زوال، فثبات المؤسسات يعني ثبات السياسات، كما وأن العمل المؤسساتي يشكل درعا في وجه مخططات الولايات المتحدة الأمريكية التي اتسعت بحكم تبعية الأنظمة وحكامها.
- أن توضع سياسات الدول العربيّة بناءً على دراسة واقع الحال وآليات التصرف، والممكن والمتاح من القدرات، وليست على أهواء الحكام.
- ينبغي على الحكام العمل على إشاعة الثقة بينهم وبين الشعوب، والعمل معاً من أجل تغليب المصالح العامة، وتكريس المصالح العامة مفهوماً ومضموناً في العمل، إذ إن حالة الفوضى ما كان له أن تسود، لولا تعارضُ المصالح الخاصة للحكام مع المصالح العامة للشعوب.
- اقتصادياً:**

- إنشاء كتلة اقتصادية عربيّة موحدة تحقق التكافل العربيّ المشترك، وتوفر الأمن الغذائي لكل مواطن عربيّ، لأن حالة الفقر والجوع كانت سبباً في إشعال "ثورات الربيع العربيّ"، وفي نفس الوقت يشكل الفقر تهديداً للدول العربيّة، إذ إنه بوابة للتدخل الخارجي وبيئة للعبث في استقرار الدول من خلال ابتزاز وتضليل الفقراء.
- السعي لتنوع اقتصاديات الدول العربيّة، وعدم اعتمادها على مورد أحادي، إذ إن ذلك يُعتبر ضعفاً يهدّد أمنها الاقتصادي، وهو بطبيعة الحال متمثل في معظم الدول العربيّة، ودول الخليج العربيّ على وجه الخصوص.
- توسيع وتنويع المعاملات الاقتصادية الخارجية للدول العربيّة، وعدم اقتصرها على الولايات المتحدة؛ لأن ذلك من شأنه أن يحدّ من الهيمنة الأمريكية على الاقتصاد العربيّ، ويخلق حالة من التوازن والاستقرار العالمي.

نظرة استشرافية:

في إطار استشراف مستقبل المنطقة العربية على المدى القريب في ظل نظرية الفوضى الخلاقة يمكن طرح السيناريوهات الثلاثة المتوقعة التي خلّصت لها هذه الدراسة، سعياً لاستشراف مستقبل المنطقة العربية، وهي على النحو التالي:

السيناريو الأول- سيناريو استمرار مخطط الفوضى الخلاقة:

السيناريو المتوقع من خلاله أن تصبح عليه مستقبل المنطقة باعتبار أن لا تصمد الحدود العربية الحالية، وأن المنطقة العربية، ستؤول في نهاية المطاف، إلى مقاطعات ومدن، وهي العملية التي كانت جارية بالفعل منذ التصريحات التي توعدت بها (رايس)، حيث استثمرت الثورات العربية لصالح هذا المخطط، وهو مخطط التقسيم والتفتيت الجديد الذي تريده الولايات المتحدة الأمريكية، والذي ما كان له أن يمر في ظل وجود عراق قوي بهوية توحيدية عربية جامعة، ولا سورية قوية متّحدة، ولا مصر معافاة، مركز الثقل العربي، وصاحبة التأثير، ولا اليمن العريق، ولا ليبيا الثرية.

وهذه الوقائع الموضوعية الناطقة بحقيقة التفكيك ذات صورتين: صورة التفكيك الجغرافي، كما جرى في السودان حيث انشق البلد الواحد إلى دولتين، شمالية وجنوبية، وكما وقع في العراق حيث تشظى العراق - في حقيقة الأمر - إلى كيانات جغرافية وطائفية شتى، وإن في ظل وحدة شكلية شكّل سبباً لعجز الأداء الحكومي وتعطيل التنمية، والبناء وتدهور الأمن والاستقرار، وغياب دور العراق عن الإقليم والعالم، وكذلك من صور التفكيك الجغرافي الوضع الجغرافي الغامض في ليبيا، والتسريبات المفزعة عن تقسيم هذا البلد إلى شرق وغرب.

أما الصورة الأخرى من المخطط فهي، التفتيت المعنوي أو الفكري والعقائدي والاجتماعي.

ومن دعائم هذا التفتيت: الصراع الديني بين مسلمي المنطقة ومسيحييها، وما جرى ويجري في مصر اليوم من توترات حادة بين مكوني البلد "المسلمين والأقباط"، دليل حاسم وموثق على وجود مخطط التفتيت الخارجي (الركابي، 2011).

وفي ذات السياق، جاءت تصريحات الجنرال (رايموند أوبيرنو) رئيس هيئة أركان الجيش الأمريكي، الذي أُحيل إلى التقاعد، وقال فيها: "إن تقسيم العراق هو الحل الوحيد لم تكن زلة لسان، وإنما انعكاس لاستراتيجية أمريكية تسير بخطى متسارعة في المنطقة العربية بأسرها،

بدأت في العراق وامتدت إلى سورية، وتتركس في اليمن، ومن غير المستبعد أن تنتقل قريباً إلى المملكة العربية السعودية كمرحلة لاحقة، بعد أن ينتهي دورها بشكل أو بآخر في سورية واليمن" (عطوان، 2015).

وتحدث نائب رئيس الوزراء التركي (بولنت أرينج) عن المخطط نفسه متوقفاً تقسيم سورية إلى ثماني أو تسع دول، ومصر إلى دولتين، والعراق إلى ثلاث، والسودان إلى أربع، وليبيا إلى خمس إمارات أو أكثر (المرجع السابق).

لقد نجحت الخطة الأمريكية في إسقاط النظام العراقي وتكريس التقسيم الطائفي، وفي سورية نلاحظ تكرار السيناريو نفسه، حالة دمار وشلل كاملين، فلا النظام استطاع حسم الحرب لصالحه من خلال تبني الحل الأمني، ولا المعارضة المسلحة نجحت في إسقاطه طوال خمسة أعوام من الدعم الخارجي بالمال والسلاح، وجاء البديل للاثنتين؛ أي النظام والمعارضة، تنظيمات إسلامية متشددة مشكوك فيها، وأبرزها "الدولة الإسلامية"، التي استغلت هذا الشلل وبنّت دولها وجيوبها وإماراتها على الأرض السورية، وباتت تشكل التهديد الأكبر للمنطقة بأسرها (المرجع السابق).

وتذكر صحيفة "وول ستريت جورنال" في عددها بتاريخ 2014/6/13، أن الشرق العربي هو في طريقه إلى "سايس بيكو" جديد، من خلال الأحداث في سورية والعراق، وإنّ تتابع الأحداث في السنوات الأخيرة يشير إلى فرض هذا الواقع الجديد (الدقاق، 2014).

ويقول د غازي حسين: "إنه اتضح خلال الحرب على سورية، وحسب رأي خبراء غربيين أن (داعش والنصرة) وبقية المجموعات التكفيرية الإرهابية المسلحة هي جزء أساسي لتحقيق المخطط الصهيوني الأمريكي، والابتعاد عن (إسرائيل) وعدم مسّها بسوء؛ بل، والتعاون معها في المنطقة الجنوبية من سورية ضد الجيش العربي السوري، وهذا ما يشير إلى أن الإرهاب التكفيري والإرهاب الصهيوني وجهان لعملة واحدة، حيث تعمل هذه التنظيمات التكفيرية على تفتيت بلدان المنطقة تنفيذاً للمخططات الإسرائيلية ولمخطط (لويس وليفي) في سورية والعراق وليبيا، للقضاء على دور العرب التحرري في العصر الحديث، وجعل (إسرائيل) المركز والقائد للمنطقة، وتصفية قضية فلسطين" (حسين، 2016).

كما ويتوقع الباحث، أن تضرب الفوضى الخلاقة دُولاً جديدة مثل المملكة العربية السعودية التي تمثل رمزية الدول العربية ولاعبارها الروحي لدى الشعوب العربية والإسلامية، ولتعميق

الفرقة العربية وإغراقها في آتون الصراع السني - الشيعي لاستنزاف أموالها وإشغالها بإيران واستنزاف إيران بها، وفي نهاية الأمر تسعى الولايات المتحدة لاستحداث نظم جديدة تقدم تنازلات أكثر من السابق مرفقة بضمان أمن (إسرائيل).

يمكن أن يتم ذلك من خلال إحداث بعض الاضطرابات في المملكة وفق السيناريو التالي:

- تحاول القيادات الأمريكية فتح قنوات اتصال بالصف الثاني والثالث من العائلة المالكة السعودية بعيداً عن القيادات الأولى.

- من المتوقع أن تستخدم الولايات المتحدة فزاعة إيران مثلما حدث في البحرين ويحدق في اليمن.

كما وقد تظال الفوضى دولاً إقليمية مثل تركيا التي تلعب دوراً مركزياً في الشرق الأوسط.

السيناريو الثاني - النجاح النسبي لمخطط الفوضى الخلاقة (سيناريو مرجح):

يرجح الباحث هذا السيناريو، الذي يستند إلى اعتبار أن الولايات المتحدة نجحت في إحداث حالة الفوضى، زعزعت بعض الأنظمة في المنطقة العربية، لكنها في الوقت نفسه فشلت في جعل هذه الفوضى خلاقة حسب ما كانت تريد وتقص من وراء هذه الفوضى.

يرى بعض الكتاب والمحللين العرب أن المنطقة تشهد انقلاب السحر على الساحر، لأنّ نظرية الفوضى الخلاقة قد نجحت في الشق الأول المتمثل في "خلق الفوضى"، لكنها في شقّها الثاني المتمثل في أنها "خلاقة" قد مُنيت بفشل ذريع. ودليلهم على أنّ هذه الفوضى "لم تكن خلاقة" هو أنّ الوضع في المنطقة قد خرج تماماً عن السيطرة، وأصبح همُّ العالم أجمع يتلخص في القضاء على "داعش".

مستذكرين ما قاله (بوش الابن)، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية السابق - عندما قرر غزو العراق - من أنّ العالم سيصبح أكثر أمناً بعد ذهاب صدام حسين ونظامه، والواقع المعيش اليوم يقول: إنّ العالم كان أكثر أمناً في زمن صدام (ولد سيد أحمد، 2014).

فلا زالت الحرب المفتوحة ضد "داعش" تعاني من خلل استراتيجي وثغرات واضحة في ظل ثلاثة تحالفات تدير هذه الحرب: التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، والتحالف الإقليمي بقيادة روسيا، والتحالف الإسلامي بقيادة السعودية.

والتدخل العسكري الروسي في سورية أتاح لروسيا أن تعطي انطبعا بأن "مفتاح الحل" في يدها، وهذا يعرقل سير المخططات الأمريكية في المنطقة، كما أن المشهد السوري أضفى عليه تعقيدات جديدة، بسبب تدويل الصراع وارتباطه بالمصالح الإقليمية. (جريدة الحياة المصرية، 2016)

كما ستنتهي الحقبة الرئاسية لأوباما خلال هذا العام، حيث أن ذلك سيأثر - بكل تأكيد - على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، والتي بحسب تقديري لم تتخطى مرحلة الفوضى بعد.

وحال العديد من الدول العربيّة ليس ببعيد عن الحالة السورية، فلاتزال دوامة الفوضى تغرق الدول دون أن تلوح بوادر حلول واستقرار لما بعد حالة الفوضى، فمستقبل اليمن يكتنفه غموضاً كثيفاً، ومن الصعب أن يعود كما كان، والوضع في العراق مازال يدور حول نفسه وسط أزمة سياسية ناجمة عن صراع سلطة، وأزمة ثقة بين الحكم المركزي الشيعي من جهة، والمكونين (السني والكردي) من جهة أخرى.

وبرأيي، لليبيا واليمن مرشحتان لأن تكونا القبلية الجديدة للجماعات المتطرفة إذا ما نجحت التحالفات الدولية من إخراج تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" من سورية والعراق.

ومصر لن تشهد حالة الاستقرار إلا بإتاحة الديمقراطية الحقيقية وتحقيق الشراكة السياسية لمكونات المجتمع، وهذا لا يوافق توجهات النظام الحالي، والذي يعاني من فوضى سياسية، وفوضى اقتصادية، ربما تكون أشد من السياسية، وهي ما تجعل مواقفه رهينة بيد المانحين.

السيناريو الثالث - سيناريو فشل مخطط الفوضى الخلاقة:

يستند هذا السيناريو على ثلاثة افتراضات، هي:

- 1- عودة الصراع بين روسيا والولايات المتحدة، وكذلك مساعي أوروبا من الخروج عن عباءة الولايات المتحدة.
- 2- نهضة الشعوب العربيّة وإدراكها لحجم الخطر التي تواجهه المنطقة العربيّة، جراء أطماع الدول العظمى فيها.

3- العنف يولد العنف، أن يطال الولايات المتحدة والدول الغربية نيران الفوضى، وانتقالها إلى ديارهم نتيجة لحالة الغضب والكره، التي تولدت لدى شعوب التي طالتها نيران المخططات الأمريكية والدول الغربية.

ويرأي الباحث، أن إفشال مخططات الفوضى الخلاقية وغيرها من مخططات لازالت بحاجة لاستنهاض جهود الأمة وجهود المخلصين التي يصعب أن تثمر على المدى المنظور.

ففي هذا الصدد، يذكر الكاتب المغربي (عبد الإله بلقزيز): "إن ما نعيشه في ظل ما يُسمى بالربيع العربيّ يؤشر على إرهابات بروز نظام عالمي جديد، من خلال بروز توافق بين روسيا والصين، وأن العالم حالياً يعرف تعددية قطبية اقتصادية لم تترجم بعد إلى قطبية سياسية، وهو ما تبدو بوادره تلوح في الأفق مع التطورات السياسية الجارية في العالم العربيّ، لأن روسيا والصين وحلفاءهما تنبّهوا إلى أنهم خاسرون في العالم العربيّ مع صعود حركات سياسية متناغمة مع الإدارة الأمريكية" (الطاهري، 2012).

ومن هنا نفسر الدور التي تلعبه روسيا في سورية وقتالها بشراسة فيها، بالإضافة للعبها دوراً مهماً في العراق ومصر، وسعيها للحضور في مربع السياسة الإيرانية.

وخلال مقال مشترك كتبت "كونداليزا رايس" وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة بالاشتراك مع وزير الدفاع الأمريكي السابق "روبرت غيتس"، مقالاً حول السياسة الروسية، وتقدم النصائح لأوباما، أشادت من خلاله بالحنكة السياسية (لفلاديمير بوتين) الذي استطاع أن يقود دولة باقتصاد متدهور، وقوات مسلحة من الدرجة الثانية، ليتحكم في رسم مسار الأحداث في المنطقة العربية (جريدة الوطنية نيوز، 2015).

بالتأكيد أن هذا الأمر مزعج للولايات المتحدة الأمريكية أن يعرف بوتين ما يفعل، ويفعل ما يريد. وختمت (كوندوليزا رايس) مقالها بتوصيات تراها ضرورية للولايات المتحدة في مواجهة التدخل الروسي في سورية، هي فرض واقع أمريكي خاص على الأرض كمنطقة حظر طيران، وتوازن عسكري أفضل، مع تحالف الصدام مع الروس في سورية، لكنها وضعت في الصدارة رفض تبرير هذا التدخل بضرورة المحافظة على منظومة الدولة في الشرق الأوسط (المرجع السابق).

ثانياً: نتائج وتوصيات الدراسة

أظهرت الدراسة مدى الاهتمام الأمريكي بالمنطقة العربيّة، وأنها حاضرة على أجندة إدارتها منذ فترة طويلة، وتبيّن أنها اهتمت بالسيطرة على الاقتصاد ومراكز النفوذ بالمنطقة، عبر انتهاجها لسياسة القوة والتفوق العسكري، وتكوين الأحلاف العسكرية بعد الحرب العالمية الثانية، ثم سعيها للهيمنة والتفرد على الساحة العالمية، بعد القضاء على القدرات العسكرية للدول التي سعت للعب دور إقليمي، كما حدث مع العراق، وتعزيز نفوذ الأنظمة الموالية للسياسة الأمريكية، كما حدث في الحالة الخليجية عموماً، وعبر هذه الإستراتيجية خلقت الولايات المتحدة الأمريكية حالة من الخوف لدى الأنظمة العربيّة الحاكمة بعد حربها على العراق، وحققت ولاء العديد من الأنظمة، وفرضت سياسة التطبيع التي كانت تصب في صالح (إسرائيل) الحليف الاستراتيجي لها في المنطقة.

واستمرت على هذا النهج حتى أحداث 11 أيلول عام 2001، والتي كانت ذريعة الولايات المتحدة الأمريكية لتغيير سياستها، والتصريح بأن هدفها هو الحرب على "الإرهاب"، و "من لم يكن معنا فهو ضدنا"، فبدأت باستخدام القوة الخشنة بالتلازم، مع استخدام قوتها الناعمة، الرامية إلى تقسيم المنطقة، وتغيير الخريطة الجيوسياسية، عبر تقسيم وإعادة بناء خريطة جديدة للمنطقة العربيّة، على أساس ديني وطائفي وعرقي، بهدف استحداث كيانات تدين لها بالولاء، وتحقق من خلالها الإدارة الأمريكية ما تريده من مصالح اقتصادية وسياسية وعسكرية وغيرها.

إن خلق كيانات جديدة يُعزّز ويعمق حالة الخلاف والانقسام العربيّ، ويعطي فرصة كاملة (لإسرائيل) بالهيمنة والتفرد في المنطقة، إذ إن المنطقة باتت منشغلة بحالها المرير والعصيب، ووجود كيانات ذات أبعاد دينية وطائفية وعرقية بمثابة المبرر التي تسعى (إسرائيل) - عبر الولايات المتحدة الأمريكية- من تنفيذه على أرض الواقع، كما وأن الولايات المتحدة الأمريكية تحرص على استنزاف مقدرات الدول العربيّة قبل تطبيق مخطط التقسيم، الذي تلوح به بين الفينة والأخرى وبمسميات جديدة، وعلى هذا الأساس تركت الشعوب العربيّة تواجه الجيوش، بل قامت بتمويل ومساندة "الثوار" بالعتاد والمال، بمعنى أنها، اعتمدت وسائل جديدة لتحقيق أهدافها في المنطقة، وتنفيذ أجندات فكرها الاستراتيجي الرامي لتحقيق المصالح الأمريكية، عبر ما أطلقت به مستشارة الأمن القومي السابقة (كونداليزا رايس).

ولقد بات واضحاً، أن الإستراتيجية الأمريكية في ضوء ما يعرف بنظرية الفوضى الخلاقة، تسعى إلى عملية التغيير في المجتمعات، ليس من خلال إزاحة للأنظمة بالقوة العسكرية، أو عبر انقلابات عسكرية وتمكين أنظمة أخرى أكثر تَبعية للولايات المتحدة الأمريكية، بل انتهجت سياسة التغيير من الداخل، باستخدام شعوب المنطقة نفسها عبر استراتيجية (الفوضى الخلاقة) التي استعرضنا أمثلة واقعية وعملية لها، وكيف كانت الولايات المتحدة الأمريكية تنتهج استراتيجياتٍ مختلفةً مع كل بلد على انفراد، مع وجود بعض القواسم المشتركة في السياسة العامة مع البلدان العربيّة.

ومن أهم الأدوات التي استخدمتها الولايات المتحدة الأمريكية في تنفيذ أهدافها في المنطقة العربيّة هي أداة الإعلام، ومنظمات المجتمع المدني، والأقليات الدينية والعرقية، والتدّرع بحماية حقوق الإنسان، وتوظيف بعض رموز المعارضة للأنظمة السياسية، ثم اعتمدت استراتيجية الضغط السياسي والاقتصادي، بالإضافة للتدخل العسكري كما هو (الحال في ليبيا وسورية)، مستغلة بذلك قرارات مجلس الأمن. كلُّ ذلك من أجل إتمام مشاريع التجزئة، والتي لا تتم إلا بإحداث الفوضى وخلق لبيئة عدم الاستقرار، وهذا ما أحدثته في "ثورات الربيع العربيّة" تحت شعار نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان وإسقاط الأنظمة المستبدّة، وتهيئة شعوب المنطقة العربيّة، لإجراء تحولات جديدة باستخدام نظرية الفوضى الخلاقة، والتي فعلاً تمكنت من الإطاحة بعُروش بعض الأنظمة الديكتاتورية بشكل متتابع، وهَدَمَت جيوشاً عبر إدخالها في متاهة الحرب الأهلية، كما واقع الحال في سورية.

أولاً- النتائج:

- تُعتبر السياسة الأمريكية سياسةً متغيرةً ومتنوعة في الأدوات التي تعتمد عليها لتحقيق أقصى درجة من المنفعة، لهذا نجد بعض الغموض أحياناً في الأهداف المعلنة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة العربيّة.
- تبين أن هناك علاقة مباشرة بين التدخلات الأمريكية في المنطقة العربيّة وبين أمن المنطقة واستقرارها، بحيث نجد أنه كلما زاد هذا التدخل زادت حالة عدم الاستقرار في الدول العربيّة.
- إن الشعارات التي تنادي بها الولايات المتحدة الأمريكية هي شعارات هشة ومبطنّة لتتيح لنفسها التدخل في شؤون البلدان العربيّة.
- أصبح للولايات المتحدة الأمريكية الدور البارز في إدارة "ثورات الربيع العربي" وتوجيهها، والتي أدت إلى إحداث تغييرات في الأنظمة السياسية.

- قبول الشعوب العربيّة بالتدخل الأمريكي نتيجة طبيعية لما تعاني من ظلم واستبداد الأنظمة وحالة الفقر والقهر، التي عايشتها طوال حقبة الأنظمة الحاكمة لها.
- إن تداعيات الفوضى الخلّاقة طالت كلّ الجوانب، منها: (الأمنية - الفكرية - السياسية - الاقتصادية - الاجتماعية) وألقت بظلالها على جميع شرائح المجتمعات العربيّة.
- إن ما أرادته الولايات المتحدة الأمريكية من فوضى كان في سياق الفوضى المدروسة وليست الفوضى العشوائية، بمعنى أن الفوضى ليست هي الغاية وإنما الطريق للوصول إلى حالة مثالية مستقرة، تصب في خدمة مشروعها الإمبراطوري الكوني.
- استطاعت الولايات المتحدة أن تفرض مُناخاً فكرياً وأمنياً في الأوساط العربيّة أسهم في إتاحة المجال للتدخلات الأمريكية في الشؤون العربيّة.
- المصلحة القومية للولايات المتحدة الأمريكية هي التي تحدد طبيعة سياساتها في المنطقة، بغض النظر عن رؤية كلا الحزبين (الجمهوري والديمقراطي).
- إن حالة عدم الاستقرار والفوضى التي عصفت ببعض المجتمعات العربيّة قد تؤدي إلى ولادة كيانات جديدة في المنطقة، كما تريد الولايات المتحدة الأمريكية.
- لم تحقّق الشعوبُ العربيّة مبتغاياها من الثورات، في خلق أنظمة ديمقراطية كما كانت تحلم، بل حققت الفوضى وعدم الاستقرار، وأظهرت الصراعات الطائفية والعرقية والدينية كنتيجة مباشرة للتدخلات الأمريكية بشكل خاص، والأجنبية بشكل عام في المنطقة.
- الفوضى التي اجتاحت المنطقة العربيّة أضرت بالهوية العربيّة، وأظهرت مفاهيم وتقسيمات جديدة قائمة على الطائفية والمذهبية والعرقية، كما تهدف لها "نظرية الفوضى الخلّاقة".
- إن سياسة الفوضى الخلّاقة قد تؤدي إلى حروب إقليمية لا يمكن السيطرة عليها في المنظور القريب، جزاء التدخلات الإقليمية والغربية في شؤون الدول التي جرت فيها عملية التغيير.
- نجحت الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية (إلى حدّ ما) في ترجمة نظرياتها وفكرها على أرض الواقع في المنطقة العربيّة، بمعنى آخر، أن إرثها الفكريّ الذي تمخّض عن "مؤتمر كامبل" عام 1907، والهادف إلى تفتيت المنطقة العربيّة من داخلها، نجح في تحقيق مبتغاه بعد ما يقارب من قرن من الزمن.
- تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية والمنظومة الغربية بشكل عام من خلع وتغيير بعض الأنظمة السياسية الاستبدادية في المنطقة العربيّة، والتي كانت تسير في فلكها وتتماشى مع أجناداتها، وأوجدت حالة من عدم الاستقرار والفوضى والاستنزاف المدمر لمقدرات الشعوب

العربية، تمهيداً لخلق كيانات جديدة تساهم في إيجادها وتمنحها الشرعية، لتدور في فلكها من جديد. وتكون إسرائيل قد نجحت في بسط هيبتها ونفوذها في الشرق الأوسط بلا منازع.
ثانياً- التوصيات:

بما أن المنطقة ما زالت تعيش أحداث المتغيرات والتطورات الخطيرة والعميقة، في الوقت نفسه، نجح منظرو نظرية الفوضى الخلاقة في ترجمتها (إلى حد كبير) في المنطقة العربية. فإن الدراسة في هذا الشأن تحاول استعراض بعض التوصيات، وهي على النحو الآتي:

- تعزيز الروح المعنوية في الشعوب العربية من أجل احياء الأمة العربية والإسلامية، عبر استخدام الوسائل المختلفة، والتي يشكل الإعلام الدور الأبرز فيها، بالإضافة إلى ضرورة تدشين مراكز الدراسات والجامعات والمحاضن الفكرية.
- تعميق الإدراك الكامل للمواطن العربي لتمكينه من بناء الدولة، عبر ربطه بتاريخ أمتنا العربية وحضارتها، وكذلك ربطه بدينه الحنيف الذي يحكم أوامر الأخوة والوحدة.
- مواجهة المشاريع الأمريكية الهادفة إلى تجزئة البلدان العربية، والسيطرة على ثرواتها بمشاريع وحدوية، وبفكر ناضج يبين حجم المخاطر والأهداف التي ترنو لها الولايات المتحدة الأمريكية، وهذه المهمة تلقى على كاهل صنّاع القرار السياسي، والنخب السياسية والفكرية والأكاديمية في المنطقة العربية.
- يصعب على الدول العربية مواجهة الفوضى الخلاقة بشكل منفرد، لذلك يتعين مواجهتها بشكل مشترك، إذ إنها تسعى لتعميق حالة التشرذم والتفرد، لذلك يتطلب ما يلي:
 - توفير الإرادة السياسية في تحقيق الأمن العربي الذي يتطلب مجموعة من الإجراءات الكفيلة بالمحافظة على أهداف وكيان وأمن المنطقة العربية في الحاضر والمستقبل، مع استغلال المصادر الذاتية، وتسخيرها في بناء القدرة العسكرية القادرة على الردع في حالة العدوان الذي تتعرض له؛ باعتبار أن السياسة بدون قوة محدودة التأثير.
 - يتعين على الأنظمة السياسية الحالية أن تتخلى عن النزعة القومية والشخصية وأن تستوعب الاختلافات العرقية، والتنوع الثقافي، وأن تذيب النزعات الداخلية.
 - تحقيق إصلاحات سياسية حقيقية داخل البلدان العربية، لتحقيق العدالة الاجتماعية، وبنى المؤسسات، ويرشد عمليات صنع القرار ورسم السياسات.
 - صياغة رؤية سياسية عربية موحدة تحرص على مصالح الوطن العربي أكثر من حرصها على المصالح القطرية، وأن يكون للشباب العربي الدور البارز في هذه الرؤية.

- الاهتمام بالجانب التطويري والتقدم العلمي والتكنولوجي في البلاد العربيّة، والتي يسعى المثقفون لصقل مهاراتهم بها، فالاهتمام العربيّ بذلك يفوّت الفرصة على أيّ قوة أجنبية من التدخل في شؤون البلاد عبر هذه النافذة التي تستهوي الشعوب.

- المتابعة اليقظة لجميع المؤسسات الأجنبية (NGOs) في الأقطار العربيّة سواء كانت مؤسسات إعلامية أو قانونية أو خدمية ومؤسسات مجتمع مدني، والتي يعتريها الغموض في جهات التمويل والأهداف مستغلة حالة الفقر أو بدواعي الحرية والديمقراطية، وعدم ترك المجال لهذه المؤسسات للعبث بمكونات الشعوب أو تمويل جهات على حساب جهات أخرى.

- ينبغي على الدول العربيّة اتخاذ خطوات مسئولة تجاه الواقع الإعلامي، ليصبح حصناً منيعاً يساعد على تحجيم التدخلات الأجنبية، وأن يؤدي دوره الإيجابي في الحفاظ على أمن الدول، وذلك ضمن خطة مدروسة وهادفة تستند إلى مجموعة من القيم والمبادئ والثوابت التي تحقق الاستقرار وتهيئ الرأي العام للصالح العام، وتعزيز كذلك الوقاية المجتمعية.

وحتى يكون للدول العربيّة المقدرة على مواجهة التهديدات الخارجية يتطلب منها خطوات عملية تعزز من قدرات الإعلام العربيّ، ويمكن أن نلخص تلك الخطوات فيما يلي:

- امتلاك المسارات والأقمار الإعلامية، وهو نوع من التقدم يندرج ضمن تعزيز الدولة لقدرات أمنها القومي، ويحقق جزءاً من الاستقلالية وعدم التبعية.
- إيجاد الكوادر الإعلامية المهنية والمحترفة، والتي تمتلك القدرة في التأثير على الرأي العام المحلي والدولي.

▪ الحرص على مواكبة التطور التكنولوجي، وسهولة إيصال المعلومة لأكبر شريحة من أبناء المجتمع.

▪ العمل ضمن خطة قادرة على معالجة نقاط الضعف في البنية الوطنية والفكرية، وبناء سليم للمعلومات.

- المصالحة العربيّة - العربيّة والتعالي على الخلافات التي أدت إلى حالة العداء بين دول المنطقة، مما أتاح للقوى الخارجية السيطرة على القرار السياسي فيها، والذي بدوره عزز من حالة التشرذم العربيّ القائم.

- لتكن فلسطين نموذجاً للوحدة، وتجربة رائدة للتلاحم الداخلي، ومثال يحتذي بها من قبل شعوب العالم العربيّ، فتجربتها النضالية في مواجهة أعتى قلعة للمشروعات الغربية (إسرائيل) لا بدّ أن تثبت للشعوب العربيّة، بأن المشروع الغربي ليس قادراً محتوماً لا يمكن مواجهته. وعليه، فمن الخطورة بمكان أن تستمر حالة الانقسام الفلسطيني الداخلي، فالحالة الفلسطينية لا تخرج عن سياق الفوضى الخلاقة أيضاً.

- يتوجب على الدول العربيّة احتواء جميع أطراف ومكونات شعوبها (العرقية والمذهبية والطائفية) والحرص على التمثيل السياسي لمكونات المجتمع لتجنب استغلال القوى الخارجية لها بحجة تحقيق الديمقراطية لها.
- دعوة الجامعات في فلسطين والعالم العربيّ إلى استحداث برامج أكاديمية (ماجستير ودكتوراه) ومراكز بحثية في مجال الدراسات الأمريكية والأوروبية، بهدف الفهم المُعمق لهذه المجتمعات من داخلها، والتعرف على ثقافة وسلوك شعوبها، وآليات صنع القرار فيها ويتم من خلالها رصد وتحليل وتفسير المواقف والسياسات الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية والمنطقة العربيّة.
- الاستفادة من النماذج والتجارب السياسية في المنطقة الإقليمية وتحديداً (تركيا وإيران) على اعتبارهما، قد حققنا نجاحاً ملموساً في مجالات التنمية الاقتصادية، والاستقرار السياسي، وإدارة الأزمات، ورفع مستوى البحث العلمي والتطور التقني... إلخ.

ثالثاً: قائمة المراجع

المصادر:

القرآن الكريم

المراجع:

أولاً: المراجع العربية

1- الرسائل العلمية

اسماعيل، وائل، (1988): قوة الانتشار السريع ومسارات الاستراتيجية الأمريكية الراهنة في الخليج العربي، جامعة بغداد، بغداد، (رسالة ماجستير غير منشورة).

باسماعيل، عبد الكريم. (2012): السياسة الأمريكية في الخليج بعد الحرب الباردة .. جدلية النفط والقوة، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، (رسالة ماجستير غير منشورة).

بن قدور، ايمان، (2013): الوجه الآخر للعولمة "الربيع العربي أنموذجاً"، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، (رسالة ماجستير غير منشورة).

رسولي، أسماء، (2011): مكانة الساحل الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، (رسالة ماجستير غير منشورة).

الرقب، صالح، (2006): العولمة الثقافية آثارها وأساليب مواجهتها، في مؤتمر: العولمة وانعكاساتها على العالم الإسلامي في المجالين الثقافي والاقتصادي، 4-3 مايو 2006، جامعة آل البيت الأردنية، عمان، (دراسة).

زردمي، علاء الدين، (2012): التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، (رسالة ماجستير منشورة).

سرور، نعمة، (2016): أثر المتغيرات الداخلية والخارجية في صياغة وتنفيذ استراتيجية إسرائيل تجاه حزب الله (2000-2011)، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، (أطروحة دكتوراه غير منشورة).

سليمان، منذر، (2008): نحو إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي العربي ومرتكزاته، مجلة كنعان، العدد 1544، عمان، (دراسة).

شوايل، عاشور، (2014): تداعيات الربيع العربي أمنياً على ليبيا .. واقع ورؤية، في مؤتمر: تحول قطاع الأمن العربي في المرحلة الانتقالية، 22-23 يناير 2014، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت.

طالب، علي، (2008): الأثر الإعلامي واستراتيجيات القرار السياسي، الجامعة الوطنية، صنعاء، مركز آفاق للدراسات والبحوث، (رسالة ماجستير).

الطويل، يوسف، (2011): البعد الديني لعلاقة أمريكا باليهود وإسرائيل وأثره على القضية الفلسطينية خلال الفترة (1948 - 2009)، جامعة الأزهر، غزة، (رسالة ماجستير غير منشورة).

عبد الله، أحمد، (2014): دور السياسة الأمريكية في التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية (2001-2013)، جامعة الشرق الأوسط، عمان، (رسالة ماجستير غير منشورة).

محمد، علي، (2006): اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين، جامعة سانت كليمنتس العالمية، بغداد، (رسالة دكتوراه غير منشورة).

وادي، سليمان، (2013): الأمن القومي الأمريكي ما بعد الحرب الباردة حتى 11 أيلول 2001، كلية الحقوق سلا- الرباط، (دراسة).

وادي، عبد الحكيم، (2013): الأمن القومي الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر، جامعة سلا، الرباط، (دراسة).

2- الكتب العربية

أباه، السيد ولد، (2004): عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001 - الاشكالات الفكرية والاستراتيجية، ط1، الدار العربية للعلوم، بيروت.

أبو رمان، محمد، (2004): مشروع الشرق الأوسط الكبير قراءة في البعد الثقافي، في موسوعة: الرد على المذاهب الفكرية المعاصرة، ط1، ج 5، موقع الدرر السنية،

www.dorar.net

أبو غزالة، طلال، وآخرون، (2004): النظام العربي والعولمة، ط1، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان.

أحمد، أحمد، وآخرون، (2006): متطلبات الإصلاح في العالم العربي، ط1، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان.

أريادلي، جون، (2013): ، ما بعد الربيع العربي، ترجمة: شيماء عبد الحكيم طه، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة.

أغوان، علي بشار، (2013): الفوضى الخلاقة العصف الرمزي لحرائق الشرق الأوسط، ط1، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد.

آل قطيط ، هشام، (2012): الحرب التي قسمت العالم - كشف مخططات المشاريع اللعبة الشيطانية الصهيونية الأمريكية بالوثائق والأرقام، ط1، مركز الرؤية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، دمشق.

أوين، روجر، (2013): الحكام العرب مراحل الصعود والسقوط، ترجمة: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت.

برجنسكي، زيبغينيو، (1999): رقعة الشطرنج الكبرى، ترجمة: ايميل الرقي، الأهلية للنشر، عمان.

بصبوص، أنطون، (2013): التسونامي العربي، ترجمة: جورج كتورة، الشركة اللبنانية لتوزيع الصحف والمطبوعات، بيروت.

البلبكي، روعي، (1995): قاموس المورد: عربي - انجليزي، ط7، دار العلم للملايين، بيروت.

البكري، مصطفى، (2005): الفوضى الخلاقة أم الفوضى المدمرة، مصر في مرمى الهدف الأمريكي، ط1، مكتبة الشروق، القاهرة.

بلكا، إلياس، (2009): الوجود بين السببية والنظام: دراسة في الأساس الشرعي والفلسفي لاستشراف المستقبل، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا.

البناء، إسلام، (2011): أمة كانت في خطر.. مشاهدات مصرية قبل وأثناء الثورة وبعد ثورة 25 يناير، ط1، مكتبة متبولي، القاهرة.

بول، هيدلي، (2002): المجتمع الفوضوي - دراسة النظام في السياسة العالمية، الناشر: مركز الخليج للأبحاث.

تلحمي، شلبي، (1997): سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الوطن العربي والصراع العربي الإسرائيلي، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.

التميمي، عامر، (2005): السياسات الكلية وإشكالات النمو في الدول العربية، ط1، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

جاد الرب، حسام الدين، (2007): خطط إعادة رسم الشرق الأوسط رؤية جيوبولوتيكية أمريكية، ط1، دار النشر الالكتروني، جامعة أسيوط، أسيوط.

جاردنز، لويد سي: (2013): مصر كيف تريدها أمريكا.. من صعود ناصر إلى سقوط مبارك، ترجمة فاطمة نصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

جبراني، عبد الرحمن، (2008): الاسلاموية والحداثة، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت.

حبيب، كمال، (2006): تحولات الحركة الإسلامية والاستراتيجية الأمريكية، ط1، دار مصر المحروسة، القاهرة.

حرب، علي، (2011): ثورات القوة الناعمة في العالم العربي من المنظومة إلى الشبكة، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت.

حكيم نجيب، (2009): أمريكا تمسك العصا الغليظة ضد عملائها العرب، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة.

خاوي، علي، (2009): التوجه الصيني تجاه الشرق الأوسط: اصطدام التنين الصيني بالصقر الأمريكي، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة.

الخطيب، محمود، (2003): الولايات المتحدة الأمريكية وقضية الديمقراطية في العالم العربي، ط1، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.

خلدون، سمية، (2008): العولمة المشبعة وهلاك الشعوب ، ط1، منشورات كتب عربية، القاهرة.

خليل، أحمد، (2012): ثورة يناير وكيف يمكن أن تصبح مصر دولة عظمى، ط1، مطبعة القادسية، القاهرة.

الدليمي، عبد الرزاق، (2011): الإعلام العربي .. ضغوطات الحاضر وتحديات المستقبل، ط1، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.

زكريا، طارق، (2011): ثورة شعب مصر، ط1، طنطا بوك هاوس، مصر.

شاهين، سلام، (2009): دراسة مقارنة بين المجتمعات الشرقية والغربية، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض.

شرف الدين، محمد، (2009): شعوب تحت الاختبار، ط1، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان.

شلبي، سعيد شاكرا، (2003): الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.

الطيبار، صالح بن بكر، (2005): الاصلاحات العربية والتحديات الدولية - السعودية نموذجاً، ط1، مركز الدراسات العربي - الأوروبي، باريس.

عامر، شامل، وعبد المعين، بشار، (2009): التغيير التنظيمي في المؤسسات الحكومية، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض.

عبد الرحمن، عبد الرحمن، (2010): مشروع الشرق الأوسط الكبير وتداعياته السياسية والاقتصادية والتربوية، ط1، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

عبد السميع، ماهر، (2011): الأيام الثمانية عشر التي غيرت تاريخ مصر، ط1، مكتبة جزيرة العرب، القاهرة.

عبد الغني، مصطفى، (2006): مستقبل الرواية العربية، ط1، منشورات كتب عربية، القاهرة.

عزت، عزة، (2005): صورة الرئيس، ط1، مركز الحضارة العربية، القاهرة.

- عطية الله، أحمد، (1968): القاموس السياسي، ط3، دار النهضة العربية، القاهرة.
- علي، حسين، (2006): هل ستصبح ايران دولة فورية تخشاها الدول المجاورة لها، ط1، منشورات كتب عربية، القاهرة.
- الغريب، فنسان (2008): مأزق الإمبراطورية الأمريكية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- غيرفيش، مارتين و أو كالاها، تيري، (2008): المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي.
- فاروق، نجيب، (2004): الإسلام السياسي إلى أين، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- فاضولي، نزار، (2009): الاقتصادات العربية بين مطرقة الانفتاح والأزمة المالية العالمية، ط1، الدار العربية للعلوم، بيروت.
- فان دام، نيقولاوس، (2006): الصراع على السلطة في سوريا - الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة (1961-1995)، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- الفتلاوي، حسن علي، (2009): السياسة الأمريكية تجاه الطرق بين دبلوماسية الديمقراطية والعصا الغليظة، ط1، منشورات مجلة دراسات في التاريخ والآثار، بغداد.
- فهمي، عبد القادر، (2009): الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية .. دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الإمبراطوري، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.
- فوجيوارا، كيتش، (2004): أنماط النظام والتغيرات في العلاقات الدولية: الحروب الكبرى وعواقبها، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.
- الفيروز أبادي، مجد الدين، (2005): قاموس المحيط، ط8، دار الكتب العالمية، القاهرة.
- قاسم، عبد الستار، (2004): الاستراتيجية الأمريكية الجديدة وانعكاساتها على العرب، مركز البراق للبحوث والثقافة، رام الله.

قاسم، عبد العزيز، (2007): نهاية التاريخ تحت المجهر الفكر العربي: حوار فوكوياما بمرآة المثقفين العرب، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض.

قاسم، عبد العزيز، وصفار، حسن، (2006): المذهب والوطن، ط1، دار الفارس للنشر، عمان.

القريني، علي: (1997): مجلس التعاون الخليجي أمام تحديات، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض.

3- الكتب المترجمة:

كندي، عبد الله، (2008): تغطية الصحافة العربية للحروب: دراسة فلسفة التغطيات ومضامينها في حربي الخليج الثانية والثالثة، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

كنعان، حسين، (2005): مستقبل العلاقات العربية - الأمريكية، ط2، دار الخيال للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

كوستن، هنري، (1998): الماسونية دولة في الدولة جمهورية الشرق الأعظم، تعريب: نظير الجاهل، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت.

اللايد، طاهر إبراهيم، (2012): الشرق الأوسط والفوضى الخلاقة، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان.

ليفي، برنار هنري، (2011): الحرب دون أن نحبها: يوميات كاتب في قلب الربيع الليبي، ترجمة: سمر سعد، بدايات للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.

ماتغولد، بيتر، (1985): تدخل الدول العظمى في الشرق الأوسط، ترجمة: أديب يوسف كشيح، دار طلاس، دمشق.

محفوظ، محمد، (2003): العرب ومتغيرات العراق، ط1، مؤسسة الانتشار العربي، القاهرة.

مراد، محمد، (2009): السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت.

مرشدي، عمر، (2011): الإسلام الأمريكي المعتدل، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.

المرواني، عبد القادر، (2008): نظم المعلومات في الدول المتقدمة، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض.

مسعد، نفين، (2003): السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول العربية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001، صناعة الكراهية في العلاقات العربية - الأمريكية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

مصدق، حسن، (2012): وثائق ويكيليكس وأسرار ربيع الثورات العربية، ط1، المركز العربي الثقافي، الدار البيضاء.

ملحو، خالد، (2009): التفجيت الصهيوني للوطن العربي، ط1، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق.

المؤدب، عبد الوهاب، (2002): أوهام الإسلام السياسي، ترجمة: بنيس محمد والمؤدب عبد الوهاب، دار النهار للنشر، بيروت.

الميناوي، رمزي، (2012): الفوضى الخلاقة " الربيع العربي بين الثورة والفوضى " - " السيناريو الأمريكي لتفتيت الشرق الأوسط والنظرية الصهيونية التي تبنتها أمريكا لشردمته "، ط1، دار الكتاب العربي، دمشق.

النايلسي، شاكرا، (2003): الشارع العربي: مصر وبلاد الشام دراسة تاريخية سياسية، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، عمان.

النايلسي، شاكرا، (2003): صعود المجتمع العسكري العربي في مصر وبلاد الشام (1948-2000)، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.

النايلسي، شاكرا، (2007): سجون بلا قضبان: يحدث في العالم العربي الآن، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.

ناصر، عماد، (2011): محاكمات الثورة، ط1، المنظمة العربية للإصلاح الجنائي، القاهرة.

النجاشي، سمير، (2009): "الإرهاب" الأمريكي في حربها على "الإرهاب"، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت.

نعمة، كاظم، (1979): العلاقات الدولية، ط1، جامعة بغداد، بغداد.

نيكسون، رينشارد، (1992): الفرصة السانحة، ترجمة: أحمد مراد، دار الهلال، القاهرة.

نيّوف، صلاح، (2008): مدخل إلى الفكر الاستراتيجي، ط1، الأكاديمية العربية، الدنمارك.

هنتغتون، سامويل، (1999): صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة: طلعت الشايب، ط2، نيويورك.

هيكل، محمد، (2012): مبارك وزمانه ماذا جرى في مصر ولها؟، ط1، دار الشروق، القاهرة.

الياسري، ياسين، (2011): مكافحة الإرهاب في الاستراتيجية الأمريكية "رؤية قانونية تحليلية"، ط1، دار الثقافة، عمان.

4- المجالات والدوريات

6- المجالات والدوريات المترجمة:

اسماعيل، وائل، (1998): المتغيرات الجديدة في الاستراتيجية الأمريكية، مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد الخامس، عمان

اسماعيل، وائل، (2011): الفوضى البناءة وأثرها على المعادلة الأمنية الخليجية، المجلة السياسية والدولية - الجامعة المستنصرية، العدد 18، بغداد.

أنكبري، جون، (2003): طموح أمريكا الامبريالي، ترجمة: غسان رملوي، شؤون الأوسط، العدد 110، بيروت.

بدران، عبد الأمير، (2011): الفوضى الخلاقة وعصر الانتظار، منشورات مركز الشهدين الصديين للدراسات والبحوث، العدد 227، النجف.

البكري، نبيل، (2009): الفوضى الخلاقة، مزيداً من المصطلحات مزيداً من الفشل، مجلة العصر الإلكترونية، العدد 39، سبتمبر 2009.

- بن عائشة، أمين، (2014): الاستراتيجية الأمريكية لما بعد الحرب الباردة، المجلة الافريقية للعلوم السياسية، 2014/11/21، <http://www.maspolitiques.com>
- تيشوري، عبد الرحمن، (2005): النشاط الصهيوني الداخلي في امريكا، مجلة الحوار المتمدن، العدد 1389 ، ديسمبر 2005.
- الحاج صالح، ياسين، (2005): السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط من الاستقرار إلى الفوضى الخلاقة، مجلة الحوار المتمدن، العدد 1411، ديسمبر 2005.
- حافظ، طالب، (2008): تطور الاستراتيجية الأمريكية في العراق 2003 – 2007، مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد، العدد 36، بغداد.
- حمادة، أمل، (2003): ايران والشرق الأوسط الجديد، مجلة السياسة الدولية، العدد 152، ابريل 2003، القاهرة.
- حميد، هالة، (2003): أهداف الاستراتيجية الأمريكية الجديدة وأساليب تنفيذها، مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد، العدد 22، بغداد.
- الخالدي، قاسم، (2007): الحلم الإسرائيلي من النيل إلى الفرات: بدايات التطبيق وردود الأفعال، سلسلة دراسات عربية – جامعة كركوك، العدد 25، العراق
- خلاصي، خليفة كعسيس، (2014): الربيع العربي بين الثورة والفوضى، مجلة المستقبل العربي، العدد 421 بيروت.
- سرور، عبد الناصر، (2003): دوافع وتداعيات القرار الاستراتيجي الأمريكي باحتلال العراق عسكريا في 2003، مجلة جامعة الأقصى – غزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 14، العدد 1، غزة
- سرور، عبد الناصر، (2006): القرار الاستراتيجي الليبي بالتخلي عن أسلحة الدمار الشامل عام 2003، تم تحكيمه في مجلة البحوث والدراسات العربية، (قيد النشر).
- سرور، عبد الناصر، (2007): الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه العالم الاسلامي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد 47، القاهرة.

- سليم، عبد الحميد، عيد ، منثور، (2006): المخططات الخفية لتجزئة المنطقة، مجلة المعرفة الإلكترونية، العدد 128.
- سليمان، منذر، (2008): نحو إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي العربي ومرتكزاته، مجلة كنعان، العدد 1544، مايو 2008.
- شحادة، مأمون (2010): هل يستطيع العالم العربي ان يكون قوة اقليمية وعالمية؟!، مجلة الحوار المتمدن، العدد 2983.
- الشوبكي، عمرو، (2011): واقع ومستقبل الثورة المصرية، سلسلة أوراق البدائل، منتدى البدائل العربي للدراسات، القاهرة.
- طاش، عبد القادر، (2012): الإعلام العربي بين الواقع والأمل، مجلة الداعي الشهرية الصادرة عن دار العلوم ديوبند ، العدد : 1-2، ديسمبر 2011م - يناير 2012م، الهند.
- عبد الفتاح، بشير، (2011): أمريكا والربيع العربي، مجلة شؤون عربية، العدد 146، القاهرة.
- العزاوي، دهام محمد ، (2000): الولايات المتحدة وهم القوة المتفردة، أوراق أمريكية، مركز الدراسات الدولية - جامعة بغداد، العدد 25، بغداد.
- عساف، ساسين، (2015): مخاطر انهيار الدولة القطرية على مشروع الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، في مؤتمر: المؤتمر القومي العربي الدورة 26، بيروت.
- العشري، صبري، (2004): الشرق الأوسط الكبير الفرص والتحديات، أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد 33، أغسطس 2004، القاهرة.
- عنبر، أفرام، (مايو 2013): مصالِح إسرائيل في سوريا، مركز بيغن - السادات للدراسات الاستراتيجية، ترجمة: زهير عكاشة، مجلة التخطيط الفلسطيني، العدد 37-38، غزة.
- فهد، معن، (2014): الثورة السورية قصة البداية، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، سوريا.
- قاسم، أحمد، (2011): مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي ومقترحات إحيائه، مجلة آراء حول الخليج، العدد 87، مركز الخليج للأبحاث، جدة.

قلعجي، فؤاد، (2008): التحول العقائدي في فكر حركات الإسلام السياسي، مجلة الحضارة، العدد 97، دمشق.

كموني، خالد، (2011): الشباب العربي وتحديات التغيير، مجلة المستقبل العربي، العدد 394، أكتوبر 2011، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

محمد، غربي، (2009): تحديات العولمة وأثارها على العالم العربي، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد 6، الجزائر.

مركز الدراسات الاستراتيجية - فرنسا، (2012): presentation du controlee
www.vivienmallet.net/chaos/coutrie.php

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، (2015): الثورة السورية في سنتها الخامسة، تقرير سنوي، مارس 2015، سورية.

مسلم، طلعت، (1991): التعاون العسكري العربي، ، 1990، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 2، العدد 5، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

مسلم، طلعت، (1991): التعاون العسكري العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 2، العدد 5، بيروت.

معهد العربية للدراسات، (2013): رصد المواقف الدولية والإقليمية من فض اعتصامي الإخوان وتداعياته على مصر، أبو ظبي.

هنتشينجز، باتريشيا، (2002): إدارة الفوضى: حول عملية لإدارة الوقت والمعلومات، مجلة خلاصات كتب المدير ورجل الأعمال، عدد 229، تموز 2002، عمان.

وساك، إسماعيل، (2008): فوضى المفاهيم في العلاقات الدولية الراهنة، مجلة الحوار المتمدن، العدد 2177، يناير 2008.

الياسين، ضاري، (2001): فلسفة السياسة الخارجية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مركز الدراسات الدولية - جامعة بغداد، العدد 25، بغداد.

7- الصحف والجرائد:

توفيق، هدى، كلينتون تدعو العرب لترسيخ مكاسب الديمقراطية، صحيفة الأهرام المصرية، العدد 45419، 14 ابريل 2011، www.ahram.org.

جريدة الحياة المصرية، الشرق الأوسط في العام 2016 ومنه إلى أين؟، 2016/01/02، <http://alhyatalmasrya.com/world/173110.html>

الشرفي، عبد الواحد، القوة العسكرية العربية المشتركة حلم محكوم بالفشل، صحيفة المساء، العدد 2699، 4 يونيو 2015/، المغرب.

صحيفة الأهرام، 30 يونيو والعالم.. كيف تتغير المواقف؟، 2015/6/30، <http://www.ahram.org>

صحيفة الشرق الأوسط، أيهما أولاً: تقسيم سوريا أم انقسام العراق، العدد 13365، 2015/07/02.

صحيفة العرب، الولايات المتحدة والأزمة السورية، الكثير من الكلام والقليل من الفعل، 2013/12/17، العدد 9412، لندن.

صحيفة العرب، ضابط استخبارات بريطاني سابق يكشف صناعة الغرب لـ«داعش»، نشر في 2014/10/11، العدد 9704، ص(5): لندن.

صحيفة الغد الأردنية، الدول العربية تعاني نمواً اقتصادياً مكبوحاً، 2015/8/10، <http://www.alghad.com>

صحيفة القدس العربي، جريدة «نيويورك تايمز» تريك السياسي وتستتفر الإعلام المصري، 2014/10/11، <http://www.alquds.co.uk>

صحيفة القدس العربي، مصر تستعد لمحاكمة مزدوجة: جماعة الإخوان ومبارك في يوم واحد، 2013/8/24م: www.alquds.co.uk

صحيفة القدس الفلسطينية، الموقف التركي والشرق الأوسط الجديد، 2011/12/20.

صحيفة المصريون، 2014/2/12، راييس تفجر مفاجأة عن ثورة يناير، <http://almesryoon.com>

صحيفة المصريون، بعد خمس سنوات من عزل مبارك.. آمال محبطة وثورة مصادرة في مصر، 2015/1/23، <http://almesryoon.com>

صحيفة النهار، 2013/12/25، ملخص بالتواريخ والأحداث لعام من الدم والثورة، العدد 335، ص9، www.alnaharegypt.com/paper/issue/335/335.pdf

صحيفة النهار، تمرد جمعت أكثر من 22 مليون توقيع واستقالات في مجلس الشورى، 2013/7/30، www.newspaper.annahar.com

صحيفة كل العرب، وزير الدفاع الامريكى: أيام القذافي باتت معدودة، 09/06/2011، www.alarab.com/Article/377660

صحيفة نيويورك تايمز، U.S. Groups Helped Nurture Arab Uprisings، 15/4/2011، www.nytimes.com

عبد الحفيظ، صبري، الإرهاب يكبد مصر 6.3 مليارات دولار ومئات القتلى، صحيفة إيلاف، العدد 5361، 2015/1/23، <http://elaph.com/Web/News>

عبد الرزاق، عدنان، السوريون يدخلون دائرة الفقر من أوسع الأبواب، العربي الجديد، 2014/12/12، <http://www.alaraby.co.uk/portal>

مازيتي مارك، وشميت، أريك، كوندوليزا رايس.. ما هكذا تنشر الفوضى الخلاقة، جريدة الشرق الأوسط، جريدة الوطنية نيوز، 11 أكتوبر 2015.

المجدوب، طه، امبراطورية القرن الحادي والعشرين، تطور الفكر الاستراتيجي الأمريكية، ملفات الأهرام، العدد 42531، 2003/5/18، www.ahram.org.eg

8- المقالات:

ابو الخير، السيد، التحديات السياسية وتفعيل آليات التصدي، موقع النور، 2008/06/25.

بو غالم، عباس، الملتقى الدولي: ليبيا بعد أربع سنوات من الثورة: الحصيلة، المآلات وسبل الخروج من الأزمة، تونس، 3 - 2 يونيو 2015.

البياتي، ياسين، هندسة الفوضى الخلاقة للإعلام السياسي، صحيفة العرب اللندنية، العدد 9470، 2014/2/15م.

التوبة، غازي، الثورة السورية الأسباب والتطورات، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، لندن، 2012/6/24.

الثنيان، فهد، النشاط البترولي أحد أهم مصادر الدخل القومي في معظم الدول العربية، صحيفة الرياض الالكترونية، العدد 16283، 2013/1/22.

جميل، راتان، الفوضى الخلاقة ومشروع الشرق الأوسط الجديد، شبكة فراس برس، 2015/4/13.

الجنابي، داوود، ديمقراطية الغرب الدموية .. الفوضى الخلاقة والميليشيات ومشاريع الشرق الاوسط الجديد، شبكة ذي قار، 2015/5/15، www.dhiqar.net

جودة، محمد، أزمة الثقافة العربية وتحدياتها في ظل الهيمنة الغربية، مجلة الحوار المتمدن، 2004/5/27.

الحاج محمد، صلاح الدين، قراءة في أسباب وتداعيات الأزمة الليبية، صحيفة الانتباهة السودانية، 2015/9/8.

حبيب، كمال، الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه العالم العربي والإسلامي، موقع الشبكة الإسلامية، 2002/9/1.

حسين، غازي، أعمدة الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة: محاربة العروبة والإسلام والهيمنة على المنطقة من أجل النفط وإسرائيل، دنيا الوطن، 2014/2/22.

حسين، غازي، المخططات الاسرائيلية لتفتيت الدول العربية، دنيا الوطن، 2016/1/4.

الهوراني، احمد، الثورة السورية أسبابها وآفاقها ومعوقاتنا وسبل نجاحها، المختصر الإخباري، 2012/8/15.

حيدر، جهاد، الاستراتيجية الاسرائيلية في سوريا: إما نظام موال للغرب أو الاستنزاف، موقع جريدة العهد الاخباري، 2015/12/9.

خشانة، رشيد، تداعيات الأزمة الليبية على الجوار: مصر أولاً ثم تونس ستستقبلان ارتدادات الانفجار، صحيفة الحياة، 2015/3/10.

- الخشيبيان، علي، نظرية الفوضى الخلاقة " الهدم الخلاق" من صاحبها ومن اختيار لتنفيذها في الوطن العربي، صحيفة الرياض، العدد 16702، 2014/3/17.
- خضر، أحمد، المسلمون بين فكّي الماسونية ونظرية الفوضى الخلاقة، شبكة الألوكة، 2012/2/18.
- خليوي، سامر، الإعلام السوري.. ماله وما عليه، جريدة الشرق الأوسط، العدد 13505، 2014/4/7.
- الحوالدة، محمد ناصر، الولايات المتحدة وتشجيع الديمقراطية، دنيا الوطن، 2008/12/22.
- الدقاق، منذر، الشرق الأوسط الجديد... الخطة والتنفيذ، صحيفة الحياة اللندنية، 2014/8/6.
- الركابي، زين العابدين، مخطط تفتيت المجتمعات العربية.. تطبيق في مصر، 2011/5/22.
- الرنتاوي، عريب، حدود التوافق والاختلاف بين واشنطن وأنقرة، صحيفة الدستور الأردنية، 2015/7/28.
- الريماوي، أحمد، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي، موقع الجمعية الدولية للمترجمين واللغويين العرب - وانا، 2008/01/11.
- زهرة، السيد، الإعلام العربي اليوم.. أي منافسة وأي حرية؟، موقع المحور، 2015/2/15.
- زيزان، عبد الله، الطائفية في سورية النشأة والتطور المآلات، موقع علامات أونلاين، 2012/7/5.
- سالم، حمدي السعيد، تحليل جيوبوليتيكي استراتيجي للأزمة السورية، موقع التقديمية، 2013/12/5.
- سباهي، حسين، العولمة وأساليب الهيمنة الفكرية والثقافية في زمن التحديات، موقع آراء حول الخليج، 2014/6/23.
- السعدني، علي، رؤية جديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تعاضم دور الأداة العسكرية، مجلة الحوار المتمدن، العدد 4107، 2013/5/29.

- السلامي، سامي، لعبة صناعة الأعداء في التفكير الاستراتيجي الأمريكي، موقع صحيفة رأي اليوم، 2014/9/26.
- سليمان محمد، قراءة في كتاب الخطاب الديني بين التجديد الإسلامي والتبديد الأمريكي، وقع العصر، 2004/7/3.
- سويلم، حسام، القوة العسكرية العربية المشتركة دروس التاريخ وحتمية الحاضر والمستقبل، موقع الوفد، 2015/4/11.
- شحادة، ميشيل، الشرق الأوسط الكبير.. هزيمة للحضارة العربية الإسلامية، الجزيرة نت، 2007/2/27.
- الشرفي، عبد الواحد، القوة العسكرية العربية المشتركة حلم محكوم بالفشل، صحيفة المساء المغربية، العدد 2699، 2015/6/4.
- الصالح، عبد الإله، فرنسا ومقاومة "التهميش في سوريا"، موقع العربي الجديد، 2015/10/29.
- الصاوي، عبد الحافظ، 5 تداعيات اقتصادية للحرب على ليبيا ، صحيفة الرأي اليوم، 2015/2/23.
- صايغ، يزيد، تحديات تواجه مصر في دورها الإقليمي، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2015/3/4.
- الطاهري، محمد، عبد الإله بلقزيز: "الربيع العربي" فوضى خلقة بأيادٍ عربية، جريدة هسبرس المغربية، 2012/12/6.
- طرشوبي، محمود، نظرة في الاستراتيجية الأمريكية المحدثه، موقع دنيا الوطن، 2015/8/27.
- عامر، عادل، الاستراتيجية الأمريكية تجاه العالم العربي، موقع أوكرانيا بالعربية، 2014/7/22.
- عامر، عادل، تأثير الإعلام على الأمن القومي، موقع الشبكة الإسلامية إسلام ويب، 2014/5/25.

عباس، أشواق، الأزمات النبوية الدولة العربية المعاصرة، مجلة الديمقراطية، العدد 24، 2012/5/5.

عبد الحميد، أشرف، سر تخلي أوباما عن مبارك ثم الإخوان، العربية نت، 2014/11/21.
عبد الحميد، ريم، تغير في موقف الإدارة الأمريكية تجاه ثورة 30 يونيو، اليوم السابع، 2013/7/5.

عبد السلام، رفيق، ملاحظات حول موضوع الإصلاح الديني، جريدة الشرق الأوسط، العدد 9135، ديسمبر، 2003م.

عبد العال، علي، المحافظون الجدد" .. منظرون لخراب العالم، مأرب برس، 2007/9/25.

عبد الفتاح، بشير، قوة عربية مشتركة الفرص والتحديات، الجزيرة نت، 2015/4/4.

عبد النبي، علاء، مجلس الشعب بين مريديه ومصلحيه، ويكيبيديا الاخوان المسلمين.

العزاوي، مهند، القواعد والتسهيلات العسكرية أداة أساسية للهيمنة الشاملة الأمريكية، الموقع الرسمي للقيادة العامة للقوات العراقية المسلحة، 2009/1/6.

عزيريل، أيمن، وعياش، عدنان، العولمة وانعكاساتها على الوطن العربي، وكالة معا الاخبارية، 2015/06/17.

عشتار، غار، 2009، اكدوبة الديمقراطية: المعهد الجمهوري الدولي IRI، مدونة غار عشتار العراقية، 2012/4/9 انظر <http://ishtar-enana.blogspot.com>

عطاف، أحمد، الأمن الجماعي: كيف تتجاوز الدول العربية عوائق إنشاء "قوة عسكرية مشتركة"؟، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2015/04/28.

عطوان، عبد الباري، أمريكا تعترف ضمناً بأن تقسيم العراق هو الحل النهائي، صحيفة الرأي اليوم اللندنية، 2015/8/15.

علوي مصطفى، القطب المنفرد: الولايات المتحدة الأمريكية والتغيير في هيكل النظام العالمي، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2015/1/10، <http://www.acrseg.org>

عليكو، فؤاد، الفوضى الخلاقة تجتاح منطقة الشرق الأوسط، موقع السورية نت،
2015/1/17.

عمر، خيرى، حكومة الوفاق الليبية وأزمات الشرعية، مركز الروابط للبحوث والدراسات
الاستراتيجية، 2016/1/25، <http://rawabetcenter.com>

عناية، محمد، قبل ستين عاماً فعلها ترومان، المركز الفلسطيني للإعلام، 2007/11/9.

العودات، حسين، كيف نعيد بناء مواجهة للهيمنة الأمريكية على المنطقة العربية، موقع
مقاربات.

غانم، إبراهيم، أحمد داود أوغلو .. وليس كيسنجر تركيا، موقع إسلام دبي، 2015/10/5.

الكتبي، سالم، رحلة تاريخية في الشرق الأوسط الكبير، جريدة صدى البلد، 2014/4/8،
<http://www.el-balad.com>

لاغارد، كريستين، المملكة العربية السعودية: فاعل رئيسي إقليمياً ودولياً، منتدى صندوق النقد
الدولي، 2012/2/8.

لغراندي، فيلكس، استراتيجية داعش الاستعمارية في سوريا، مبادرة الإصلاح العربي،
2014/7/1.

ماضي، محمد، المحافظون الجدد بين الانتكاسة والرحيل، الدليل السويسري، 2006/4/7.

المالك، صالح، عقيدة بوش ودوافعه لاحتلال العراق، جريدة الشرق الأوسط، العدد 8866،
<http://archive.aawsat.com>، 2003/3/8

الماوري، منير، أوباما يواجه انتقادات لقراره إعادة المساعدات العسكرية لمصر، صحيفة
العربي الجديد، 2015/4/1.

مجدي، بيشوي، هل ترك العالم الصراع السوري ليتعفن؟، موقع المنصة، 2016/1/25.

مجلة العصر، الفكر السياسي القومي العربي المعاصر: الأزمة البنيوية والتحديات الواقعية،
<http://alasar.me/articles>، 2008/10/24،

محمد، حسين، حدود التحالف القطري السعودي التركي في التعامل مع الأزمة السورية، روسيا اليوم، 2015/10/21.

المديني، توفيق، تداعيات الأزمة الليبية على دول الجوار، مجلة المستقبل اللبنانية، العدد 5153، 2014/9/17.

المركز العربي للأبحاث والدراسات، تطورات الموقف الأميركي من الثورة السوريّة، www.dohainstitute.org، 2013/2/27.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تقدير موقف "الموقف الإسرائيلي من إلغاء صفقة الغاز المصري: تداعيات ودلالات"، 2012/5/5.

مطر، علي، تحديات الأمن العربي: "داعش" نموذجاً، صحيفة الأخبار اللبنانية، العدد 2665، 2015/8/14.

مكي، لقاء، الشرق الأوسط الجديد.. اختلاق الفوضى، موقع الجزيرة نت، 2006/9/8.

منشاوي، إبراهيم، الأسباب والآثار: الجذور الاجتماعية للفساد ومدركاته في مصر، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2014/04/13.

النجار، خالد، الفوضى الخلاقة وسياسة ترتيب التحالفات، شبكة الألوكة، 2015/7/10.

نيل، يولاند، الأزمة المصرية استعادة الثورة ام تحول إلى الأسوأ؟، موقع بي بي سي، 2013/7/4.

الهبشان، هشام، كيف مولت أمريكا فوضى الربيع العربي؟، وكالة أوقات الشام الإخبارية، 2015/6/10.

ولد سيدي أحمد، إسلامو، هل فشلت فكرة "الفوضى الخلاقة" في الشرق الأوسط؟!، مدونة اللغة العربية أم اللغات، 2015/11/19.

ياغي، محمد، نظرية المؤامرة في العقل العربي، صحيفة الأيام الفلسطينية، 2015/7/10.

يحيى، هيفاء، الفوضى الخلاقة وزرعها المتنامي داخل الدول العربية، مجلة الحوار المتمدن، 2014/7/11.

حناء، اياس، مأسسة عقيدة بوش، الجزيرة نت، 2004/10/3.

بيومي، علاء، عقيدة جورج دبليو بوش ، طريق الإسلام، 7 مايو، 2004.

كشك، محمد، كيف نواجه الغزو الفكري، موقع صحيفة الثورة، 2008/3/3،
www.thawra.sy

بشور، معن، الوحدة العربية لماذا وكيف، شبكة البصرة، 2012/5/4،
www.albasrah.net

مكرم، رانيا، تقييم حالة الإعلام في مصر، موقع جدلية، 2015/1/26.

المنيري، شيريهان، الإعلام والأمن القومي... ما بين ثورتي 25 يناير و30 يونيو، موقع المحيط، 2014/3/3.

فاضل، باسم، الفوضى الخلاقة تهدم الشرق الأوسط، موقع الحياة، 2014/11/4.

قنديل، غالب، التصميم على استنزاف سوريا، شبكة أمد الإعلامية، 2014/10/21،
www.amad.ps

9- المواقع الالكترونية

فضائية الحياة، فيديو يظهر فيه جيمس دولس " رئيس وكالة المخابرات الأمريكية CIA،
2013/5/8.

موقع زمان الوصل، ثلاث قوميات جديدة دخلت التركيبة السكانية في سوريا، 2015/10/11،
www.zamanalwst.net

بي بي سي، اللجنة العليا للانتخابات تعلن فوز محمد مرسي برئاسة مصر، 2012/6/24،
www.bbc.com

وكالة معا الاخبارية، خارطة المصالح: لماذا تحتاج الولايات المتحدة مصر؟،
2013/08/19، <http://www.maannees.net>

موقع الجزيرة مباشر، منظمة دولية: السيسي يسحق المعارضين بالقوة والتهديد،
2016/1/26، <http://mubasher.aljazeera.net>

متولي، محمد، عدد المعتقلين في سجون الأسد وصل ل 215 ألف معتقل، الشبكة السورية،
2015/8/8.

دي برس، جون كيري: نحتاج إلى التعاون مع روسيا في الشأن السوري"، 2013/1/24،
<http://www.dp-news.com>

الجزيرة نت، مجلس الأمن: الوضع بسوريا أكبر حالة إنسانية طارئة، 2015/4/25.

البوابة نت، ماذا بعد الاكتفاء الذاتي الأمريكي من النفط الخليجي، 2013/2/3،
<http://www.albawaba.com>

موقع العربية نت، النص الكامل لبروتوكول تشكيل القوة العربية المشتركة، 2015/8/31.

موقع سياسة بوست ، من هم المحافظون الجدد في أمريكا؟ وما هي أفكارهم وسياستهم؟،
2016/1/4، <http://www.sasapost.com/the-neo-cons>

سياسة بوست، 7 دول تعرضت للتدخل العسكري الأمريكي خلال ولاية "أوباما"، 2015/9/3،
www.sasapost.com

موقع مصرس، السيسي: الولايات المتحدة ساعدت مصر بـ50 مليار دولار، 2014/9/25،
www.masress.com

موقع الوطن، ارتفاع شهداء "الإرشاد" إلى 10 بعد وفاة اثنين في مستشفى قصر العيني،
2013/07/02، www.elwatannews.com

راديو سوا، ارتباك في مصر بعد حكم قضائي بإعادة النائب العام السابق، 2013/7/2،
www.radiosawa.com

موقع مغرس، الإسعاف المصري: ارتفاع عدد قتلى أحداث الحرس الجمهوري بمصر الى 51
قتيلا، 2013/7/8، www.maghress.com

موقع BBC باللغة العربية، مقتل العقيد معمر القذافي في سرت، 20/ أكتوبر/
2011، www.bbc.com

موقع أخبار سوريا، المكتب المركزي للإحصاء: عدد سكان سوريا يتراوح بين 18 و19
مليونا، 23/ ديسمبر/5102، www.Syria-news.com

صحيفة القدس العربي، القذافي يطالب بنقل مقر الأمم المتحدة من نيويورك لسرت،
2009/9/24، العدد 6315 ، ص1، www.alquds.co.uk/pdfarchives/2009/09/09-23/All.pdf

موقع بوابة الشروق: نص بيان القيادة العامة للقوات المسلحة إلى الشعب المصري، 1 يوليو
2013، www.shorouknews.com/news/view.aspx

موقع ليبيا الجديدة، وزير العمل : نسبة البطالة في ليبيا تصل إلى 15%، 2013/9/3،
www.libyaaljadidah.com

المرصد السوري لحقوق الانسان، 55 ألف قتيل.. ضحايا الحرب في سوريا في عام 2015،
2015/12/31.

المركز العربي للدراسات والأبحاث، تطورات الموقف الأميركي من الثورة السوريّة، 27
فبراير، 2013، www.dohainstitute.org

موقع العربية نت، حركة تجرد تجمع 26 مليون توقيع مؤيد لمرسي، 2013/6/30.

الجزيرة نت، هل يصبح العالم العربي قوة اقتصادية؟، 2011/3/4، www.aljazeera.net
الجزيرة نت، تسلسل أحداث الثورة الليبية، 2011/8/22.

الجزيرة نت، ثورة ليبيا وأطول حكم بالتاريخ، 2011/10/15.

موقع سكاي نيوز عربية، مرسي: الجيش سيعود إلى ثكناته، 2012/6/30،
www.skynewsarabia.com

الجزيرة نت، رئاسة مصر بيان الجيش قد يربك المشهد، 2013/7/2.

إيلاف، النص الحرفي لبيان القوات المسلحة المصرية، 2013/7/3، www.elaph.com

العربية نت، عبد الفتاح السيسي رئيساً لمصر، 2014/6/3، www.alarabiya.net

بي بي سي، الغارديان: نظام السيسي يجرم معارضيه في مصر، 2015/4/23،
<http://www.bbc.com>

موقع البنك الدولي، إجمالي الناتج المحلي للبلدان، 2015/12/5،
www.data.almankaldawli.org/indicator/Nr.GDP.MKTP.CD

موقع مدى مصر، 2015/9/30، السيسي لقناة PBS: "الولايات المتحدة لم تخذلنا أبداً طوال
السنوات الماضية"، www.madamasr.com/ar/section/politics

موقع وراء الحدث، عسكرة مصر بقوانين غير دستورية، 2015/10/27،
<http://www.waraa-elahdath.com>

بوابة الشرق، ارتفاع معدل البطالة في مصر إلى 12.8%، 2015/11/15،
www.al-sharq.com

الجزيرة نت، تقرير مصري يرصد اعتقال 23 ألفاً عام 2015، 2016/1/20.

الجزيرة نت، 25 يناير الثورة المغدورة في ذكراها الخامسة، 2016/1/23،
<http://www.aljazeera.net>

علي، ممدوح، بالفيديو.. كونداليزا رايس تعترف بصناعة ثورة 25 يناير ودعم النشطاء، بوابة
فيتو، 2014/2/12، <http://www.vetogate.com/859500>

أخبار البوابة، تقرير أميركي: السعودية تأخذ دور مصر الاقليمي، 2009/2/25،
<http://www.albawaba.com>

أخبار فرنسا 24، معارضو الرئيس مرسي متمسكون بانتخابات مبكرة، 2013/6/27،
www.francr24.com

موقع BBC، خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش حول أحداث 11 أيلول ومحاربة الإرهاب،
2001/9/20، <http://news.bbc.co.uk>

ثانياً: المراجع الأجنبية

1- Studies:

R.Steven Man, (April 1991), National War College, Chaos Criticality, and Strategic.

Mess Wilson, (September 23.2002): The Reform Islam Needs, American Enterprise.

Ronald Asmus, (oct. Nov. 2002) Kennesh pollac: The New Transllantic Project, Policy Review.

2- Books:

Buzan, Barry. People,(1991), States & Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-cold War Era, second edition, L. Reiner Publishers.

Folly, Martin & Palmer, Niall ,(2011), Historical Dictionary, of U.S. Diplomacy from World War Through World War II, First Edition, Scarecrow Press, London.

Government .

Gray, Colin. (2007): The Implications Of Preemptive And Preventive

Henre Detanghe and V. Muldur Ivc soete,(2009), Europe Science and Technology Policy, First Edition, Published by Edward Elgar Publishing limited, U.S.A.

Herman Finer,(1964), Dulles over Suez, London, Heinemann.

Madeleine K. Albright,(1993), the Use of force In A post-Cold War World, Washington Pc.

Michael Novak: (2002), Another Islam – American Enterprise Institute, November 1.

Peter Nolan, (2007), Inserting china: Towards The Coordinated Market Economy, Anthem Press, First Edition, United Kingdom.

Peter t.,leeson, (2006) , efficient anarchy , polishing by business media, London, 1st edition.

War Doctrines: A Reconsideration, Strategic Studies Institute, U.S.

3- Magazines:

Kienle, E., More Than A response To Islamism: The Political Delibenlization of Egypt in The 1990s . The Middle East Journal,. Barry, Rubin, (Nov, Dec, 2002), The Real Roots of Arab Anti-Americanism, Foreign Affairs.

4- Web Site:

National Security Strategy. 2002. available online at-: www.whitehouse.gov

NBC NEWS, **51 dead, 435 hurt in clashes near pro-Morsi sit-in**, JUL 13 2013, www.nbcnews.com.